

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
الأربعاء 22 فيفري 2017

مسيرات وتجمعات للطلبة في عدة ولايات

غليان في الجامعة

ص 5

• أساتذة من الـ'كناس' يحتجون أمام الوزارة



مسيرات وتجمعات للطلبة في عدة ولايات غليان في الجامعة

● طلبة طب الأسنان والبيوتكنولوجيا يحتجون في قسنطينة ● الشرطة تمنع مسيرة لطلبة البيوطبي في البويرة
● طلبة الهندسة المعمارية بـ10 معاهد عبر الوطن يتجمعون في العاصمة

نظم طلبة الجامعة، أمس، عبر بعض ولايات الوطن، يوما احتجاجيا على خلفية مشاكل بيداغوجية وأخرى اجتماعية أصبحوا يواجهونها، يقولون، مطالبين الجهات المعنية بحلها.



أ. قطاف /ع. زغباش /ن. وردة

● في العاصمة، نظم طلبة الهندسة المعمارية المضربون منذ 3 جانفي الماضي وقفة احتجاجية بجوار مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بين عكنون في العاصمة، مطالبين هذه الأخيرة بالتكفل العاجل بـ"المطالب المشروعة" التي رفعوها إليها لوقف الإضراب والعودة إلى الدراسة.

وأفاد أحد ممثلي الطلبة بأنه سبق لهم مراسلة الوزارة للمطالبة باجتماع مع الوزير حجار، حيث طمأنتهم بترتيب اجتماع معه في القريب العاجل. موضحة أن "المطالب التي رفعناها شرعية دون أن يتم استدعاؤنا لهذا اللقاء إلى حد الآن".

وكانت القطرة التي أفاضت الكأس ودفعت بالطلبة إلى الدخول في إضراب في 10 معاهد من بين 13 معهدا على المستوى الوطني، منذ 3 جانفي الماضي، فرض تريبص لمدة شهر كامل بعد التخرج بـ9 ملايين سنتيم، ما جعل الطلبة يحتجون، مطالبين بإلغاء "الضريبة"، مشيرين إلى أن المئات من خريجي معاهد الهندسة عاجزون منذ سنوات عن الحصول على الاعتمادات، إلى جانب مطلب رفع درجة المهندسين المعماريين من الرتبة 13 إلى الرتبة 14 في يتلزم التصنيف، والحق في التسجيل في مسابقات وزارة التربية، وتمكينهم أيضا من إجراء التريبصات في القطاعين العام والخاص.

واستدعت الوزارة ممثلين عن الطلبة، حسب أحدهم الذي قال إن هذه الأخيرة أخبرتهم بأن مصالحها أرسلت وزارة السكن حول المطالب التي رفعوها إليها وهي تنتظر ردّها. وفي البويرة، منعت الشرطة،

حيث ذكروا أن لقاءهم مع الوزير الأول تطرق إلى جوانب إيجابية تتعلق بالوظيفة العمومية بما فيها زيادة عدد الطلبة المقيمين في التخصص، لكن بالمقابل لاتزال بعض الطلبات غير مجسدة ولم يتم النظر فيها وقدرت بـ9 مطالب.

وذكر عضو التسيقية الوطنية لطلبة طب الأسنان المضربين بقسنطينة أن الإضراب لايزال متواصلا بسبب عدم التكفل التام ببعض المطالب، على غرار العدد الهائل من الطلبة الملتحقين بالكلية سنويا، حيث ذكر كمثال ولاية قسنطينة التي كان من المفروض أن تستقبل 150 طالب، إلا أن العدد المتواجد حاليا هو 580 طالب، يضاف إليه ضيق هذه الكليات ونقص التأتير والتجهيزات. وأضاف الملتحقين أن الدرجة 14 استعانوا فيها بعدد السنوات فقط، بإضافة سنة أخرى دون النظر في نوعية التدريس.

أ. ه. ع. ز. ن. و.

وسط حراسة أمنية، مطالبين باستقبال ممثلين عنهم من طرف الوالي الذي يعد المسؤول الأول عن الولاية. وقال الطلبة إن مدرستهم تعد الأولى على المستوى الوطني والإقليمي، لكن يعاني طلبتها مشاكل تجعل مستقبل تكوينهم وتخرجهم محط تساؤل واستفهام، ليؤكدوا أنه وبعد 3 سنوات من الدراسة وجدوا أن اختصاصهم مجرد وعود غير دقيقة في غياب مصادقة رسمية على اختصاصهم، وهي الوثيقة التي طالبوا باستصدارها تضمن للطلبة الحصول على الشهادة المزدوجة وهي مهندس دولة يضاف إليه ماستر في التخصص المذكور وفق فروعه السبعة، كما طالبوا بتوقيع عقود شراكة مع المدرسة ومؤسسات صناعية وطنية وعالمية.

من جهتهم، جدد طلبة طب الأسنان، أمس، حركتهم الاحتجاجية أمام إدارة المستشفى الجامعي بقسنطينة،

أمس، طلبة كلية العلوم والعلوم التطبيقية بجامعة البويرة من تنظيم مسيرة باتجاه مقر الولاية احتجاجا على عدم اعتراف مصالح الوظيفة العمومية بالشهادات التي تمنحها الجامعة لطلاب البيوطبي بعد تخرجهم. فمند الصباح طوق رجال الأمن مدخل كلية العلوم والعلوم التطبيقية والساحة المقابلة لمدخل الولاية، ولما حاول عشرات الطلبة مغادرة الجامعة وجدوا المكان مطوقا برجال الأمن الذين منعوهم من الخروج للسير نحو مقر الولاية، ما أثار حفيظة الطلبة.

وكان طلبة البيوطبي بدأوا احتجاجهم بتنظيم إضراب مفتوح ثم نظموا، منذ يومين، مسيرتين داخل الجامعة ولما حاولوا السير نحو مقر الولاية منعوا. من جانبهم، نقل طلبة المدرسة الوطنية العليا للبيوتكنولوجيا في قسنطينة احتجاجهم، أمس، إلى الشارع، كما تجمعوا أمام مقر ديوان الوالي

استنكروا قرار تجميد نشاط النقابة

أساتذة من الـ"كناس" يحتجون أمام الوزارة

● مصدر من وزارة التعليم العالي؛ اتخذنا القرار بناء على قرار وزارة العمل

الصمت غير المبرر حول ما يحدث في الجامعات الجزائرية". من جانبه وفي اتصال بـ"الخبر"، أمس، صرح عبد الحفيظ ميلاط، ممثل الجناح الثاني لـ"كناس"، بأن رئيس ديوان الوزارة ليس له الصفة القانونية لتجميد عمل النقابة، في وقت كنا ننتظر قرارا من الوزير حجار، إضافة إلى أن وزارة العمل لم تبلغنا بهذا القرار إلى حد الآن، مشيرا إلى أن كل الإجراءات القانونية تمت قبل عقد المؤتمر، وقمنا بإيداع الملف في 14 ديسمبر، ولم يتم إبداء أي تحفظ"، يقول محدثنا الذي أضاف "لحد الآن لا نعلم حتى التحفظات التي دفعت إلى إصدار مثل هذا القرار"، مشيرا في السياق ذاته "وحتى قرار الوزارة بالتجميد مرفوض في الشكل". وقد حاولنا الاتصال بالرقم الثابت لرئيس الديوان بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتوضيحات أخرى لكن لم نتمكن من ذلك، إلا أن مصدرا من الوزارة أشار إلى أن القرار جاء بناء على مراسلة من وزارة العمل التي أوضحت أنه لا يمكن فتح الحوار مع أعضاء النقابة، إلا بعد تعيين رأس واحد لتمثيلها نظرا للصراع القائم بين جناحين داخل النقابة حول منصب المنسق الوطني بين عبد المالك عزي وعبد الحفيظ ميلاط.

زغباش عامر

● نظم، أمس، أساتذة منضوون تحت لواء المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي الـ"الكناس"، وقفة احتجاجية سلمية أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العاصمة، عبروا خلالها عن استنكارهم لقرار الوزارة القاضي بتجميد نشاط نقاباتهم، وذلك عقب الأحداث الأخيرة التي عرفتتها جامعة الجزائر 3 الخميس الماضي، مطالبين الوزارة برفع التجميد وتمكينهم من ممارسة العمل النقابي "الذي كفله الدستور".

وأوضح ممثل الـ"الكناس" عن جناح عزي، الدكتور نوي الجمعي، أن الوقفة الاحتجاجية جاءت إثر تطورات معينة في النقابة و«ما حدث بجامعة الجزائر 3 نعتبره جريمة مكتملة الأركان في حق أساتذة كانوا يمارسون حقهم النقابي واختيار ممثلهم للمكتب المحلي أثناء فرز الأصوات بعد إجراء الانتخابات".

وقال المتحدث إنه عوض أن تلجأ الوزارة إلى التحقيق فيما حدث داخل الجامعة وفتح تحقيق معمق، قررت تجميد نشاطات النقابة ومراسلة رؤساء الجامعات لخنق العمل النقابي والتضييق عليه".

وطالب المتحدث الوزارة بالكف عن "التضييق على العمل النقابي وفتح حوار جاد مع الشركاء الاجتماعيين والتحقيق في ما حدث بجامعة الجزائر 3 وكذا عدم

القرار جاء بعد إقرار وزارة العمل بوجود انشقاق داخلي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجمد جناحي CNES

العلمي حسب هذه المراسلة إلى تجميد نشاطات المنظمة إلى غاية تسوية الوضعية، وانتخاب قيادة شرعية ووحيدة لها واحترام الإجراءات القانونية. وشهدت نهاية الأسبوع الماضي، بجامعة الجزائر 3 أحداث عنف، خلال اجتماع لفروع المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي بالعاصمة، مما أدى إلى احتقان الأوضاع بين الطلبة والأساتذة، وبعض الغرياء الذين استغلوا وضعية الفوضى وتسلبوا إلى الحرم الجامعي. إيمان علي إسماعيل

والثاني بتاريخ 12 و13 جانفي 2017، بالجزائر العاصمة وأسفر عنه انتخاب منسق وطني ومكتب وطني آخر حسب ذات المصدر. كما أكدت المراسلة أن كلا الجناحين لم يقدموا لوزارة العمل كل العناصر التي تشير حسبها إلى احترام كل الإجراءات القانونية لعقد المؤتمرين منفصلين لرئاسة المنظمة النقابية، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود نزاع داخلي حول قيادتها، والذي أقرت به وزارة العمل والتشغيل الضمان الاجتماعي، مما أدى بوزارة التعليم العالي والبحث

99/د.ر. 2017، فقد قررت الوزارة تجميد جميع النشاطات التابعة للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES. حيث أوضح ذات المصدر، أنه وتبعا لمراسلة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تحت رقم 055 المؤرخة في 16 فيفري 2017، والمتعلقة بقيام المنظمة النقابية المسماة «المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي»، والتي عقدت مؤتمرين الأول بتاريخ 8-9-10 ديسمبر 2016 بقسنطينة، ونتج عنه انتخاب منسق وطني ومكتب وطني،

جمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جميع النشاطات التابعة لجناحي المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES، وذلك بعد النزاع الداخلي القائم بينهما حول قيادة المنظمة النقابية، وأشارت الوزارة إلى أنه سيتم العمل بهذا القرار إلى غاية تسوية النزاع وانتخاب قيادة شرعية ووحيدة للمنظمة واحترام الإجراءات القانونية. وحسب المراسلة الصادرة عن رئيس ديوان وزير التعليم العالي والبحث العلمي بوجانة عاشور، تحت رقم

طلبة جراحة الأسنان يجتجون داخل المستشفى الجامعي في قسنطينة

تقتصر المشاكل على ذلك فحسب، بل تعدتها إلى عراقيل داخلية حالت من دون تمكنهم من مزاولتهم للدراسة بشكل عادي، على غرار مطلب وضع الحد لمشاكل انعدام العتاد والمستلزمات الضرورية بالنسبة للدروس التطبيقية، مشيرين إلى أنهم يجدون أنفسهم مجبرين على اقتناء بعض العتاد من مالهم الخاص، وهو ما تمت المطالبة به على لسان ممثلي الطلبة، لكن من دون جدوى. جدير بالذكر أن هذه الوقفة لا تعد الأولى من نوعها، حيث شهدت الكلية على مدار الموسم الدراسي الجاري، حركات احتجاجية بالجملة شل خلالها الطلبة نشاط الهيكل في أكثر من مرة، بالموازاة مع طلبه الصيدلة الذين تتواجد كليتهم داخل نفس الحرم. أحسن . ب

نظم، أمس، طلبة جراحة الأسنان، وقفة احتجاجية داخل المستشفى الجامعي ابن باديس في قسنطينة، رافعين لافتات ومرددين شعارات استكمالا لسلسلة الحركات الاحتجاجية التي نقلها الطلبة من مقر الكلية إعلانا عن دخولهم في إضراب عن الدراسة، بسبب جملة من المشاكل البيداغوجية والتنظيمية التي سبق وأن رفعوها للجهات المعنية، حسبما أكدوه لـ «النهار» التي تنقلت إلى عين المكان، مضيفين في سياق حديثهم، أن المطالب تتمثل في ضرورة مراعاة التصنيف في سلم الوظيف العمومي وكذا النظر في قيمة الشهادة العليا التي سيتحصلون عليها بعد إنهاء دراستهم، وهي المطالب التي رفعها الطلبة على المستوى الوطني على مدار الموسم الدراسي الجاري، ولم

دخلوا في إضراب مفتوح عن الدراسة منذ مطلع شهر جانفي

طلبة البيوتكنولوجيا يحتجون أمام ديوان الوالي في قسنطينة

أقدم، صباح أمس، طلبة المدرسة العليا للبيوتكنولوجيا في جامعة قسنطينة، على التجمهر والاحتجاج أمام مقر ديوان الوالي، بعد حوالي شهرين من الإضراب عن الدراسة، مطالبين المسؤول الأول عن الجهاز التنفيذي بالتدخل العاجل ونقل انشغالاتهم للوزارة الوصية من أجل وضع حد للمشاكل التي تتخبط فيها المدرسة وكذا الطلبة، فرغم دخولهم في إضراب مفتوح عن الدراسة منذ مطلع شهر جانفي المنصرم، إلا أنه لا جديد يذكر لحد الآن، ولم تفصل الوزارة الوصية في مشاكلهم، مما دفعهم إلى نقل احتجاجاتهم أمام مقر ديوان الوالي من أجل إيصال صرخاتهم للجهات الوصية.

فائزة. ن

المتعلقة بتوقيع عقود شركة مع المؤسسات لضمان التريصات مع تكافؤ الفرص في اجتياز المسابقة الوطنية المقررة نهاية المطور التحضيري وزيادة عدد المقاعد البيداغوجية للطلبة الناجحين في المسابقة، وكان النائب في البرلمان، لخضر بن خلاف، قد راسل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سؤال كتابي، تطرق فيه بالتفصيل للمشاكل التي يواجهها الطلبة المعنيون، والذين التحقوا بالمدرسة العليا التي تعتبر الأولى من نوعها وطنيا وإفريقيا بعد حصولهم على معدلات مرتفعة في البكالوريا.



الاختصاص وكذا المنصات التكنولوجية، مع إعادة النظر في محتوى البرنامج البيداغوجي والاعتراف بشهادتهم في الوظيفة العمومي، وغيرها من المطالب

بإدراج مدرستهم في لائحة المدارس العليا الموجودة في المادة 2 من القرار الوزاري رقم 715 المؤرخ في 3 نوفمبر 2011، بالإضافة إلى التعديل في توفير المؤطرين في

وقد ندد طلبة المدرسة العليا للبيوتكنولوجيا في جامعة قسنطينة، بانحدار المستوى التعليمي والأوضاع السيئة التي يزاوون بها الدراسة في المدرسة الوحيدة على المستوى الوطني والإقليمي، مما دفعهم للدخول في إضراب مفتوح عن الدراسة، مطلع شهر جانفي، نظرا للغموض الذي يعتري مستقبلهم في ظل عدم وجود وثائق رسمية تؤكد الوعود التي تلقوها قبل الالتحاق بهذه المدرسة التي فتحت أبوابها خلال سنة 2014، مطالبين بإصدار وثيقة رسمية تضمن لهم الحصول على الشهادة المزدوجة «مهندس دولة + ماستر في التخصص المختار»، حسب الوعود التي تحصلوا عليها سابقا، وذلك

مراسلة من وزارة العمل تؤكد اختراق الطرفين للقوانين

وزارة التعليم العالي تجمّد نشاط الجناحين المتصارعين في "كناس"

اطلعت عليها "الشروق" إلى ضرورة تجميد نشاط الجناحين المتصارعين إلى غاية تسوية هذه الوضعية والتوجه نحو عقد مؤتمر ينتج عنه انتخاب قيادة شرعية جديدة، وهي خطوة يرى أساتذة القطاع أنها أفضل حل لوقف الصراع الذي أخذ أبعادا خطيرة وقسم التعليم العالي ولا يخدم مصالح الأساتذة. ومعلوم، أن نزاعا حادا بلغ القواعد النضالية انتهج فيه المتصارعان مختلف الوسائل من أجل إثبات الشرعية وقيادة النقابة، لكن تدخل وزارتي العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والتعليم العالي والبحث العلمي كان الفيصل.

ف. ش. صالح

عزى عبد المالك الناتج عن مؤتمر العاصمة المنعقد أيام 12 و13 جانفي 2017. وأكدت مراسلة لوزارة العمل أن كلا الطرفين لم يحترم الإجراءات القانونية ولم يقدم وثائق ثبوتية شرعية، وبالتالي فإن كلاهما لم يحز على اعتراف الوزارة المذكورة وفقا لما هو معمول به، وقد تلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هذه المراسلة الصادرة بتاريخ 16 فيفري والتي أعطتها الضوء الأخضر في إطار صلاحيات كل منهما، حيث أكدت من جانبها عدم الاعتراف بالجناحين داخل نقابة "الكناس" ورفض التعامل مع أي منهما، تبعا لعدم حيازتهما على الشرعية القانونية. ودعت وزارة التعليم العالي في مراسلة

جمّدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجناحين المتصارعين بنقابة أساتذة التعليم العالي "كناس"، بناء على مراسلة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بخصوص عدم احترام الطرفين للإجراءات القانونية المعمول بها، فيما دعت وزارة التعليم العالي إلى التوجه نحو انتخاب قيادة جديدة تحوز على الشرعية. وقد قطعت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الشك باليقين وفصلت في النزاع الذي بلغ أوجه بين الجناحين المتصارعين داخل نقابة أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي "كناس" وهما جناح عبد الحفيظ ميلاط الناتج عن مؤتمر قسنطينة أيام 8 و9 و10 ديسمبر 2016 وجناح

جناح رحماني: قرار تجميدنا غير معقول ولن نلتزم به جناح ميلاط: سنوقف نشاطنا لكننا سنطعن في الإجراء

"رحماني-عزى" اجتماعا أمس، لمناقشة تداعيات قرار الوصاية بتجميد نشاطهم.

ومن جهة أخرى، قال "جناح ميلاط" أنهم لم يتلقوا أي نسخة من قرار وزارة العمل وإنما مراسلة من رئيس الديوان بوزارة التعليم العالي، والذي لا يملك حسب تعبير عبد الحفيظ ميلاط -الصفة القانونية لتوقيف نشاط "الكناس".

وقال المتحدث في اتصال مع "الشروق"، "إن وُجد تحفظ حول ملفنا، كان يتعين إيداعه قبل مرور 30 يوما من إيداع الملف، طبقا لقانون الجمعيات، إلا أنه بعد مرور أكثر من شهرين على انعقاد مؤتمريهم، يصدر قرار التجميد"، وهو ما اعتبره ميلاط "سقوط حق الوزارة في التحفظ".

وأكد المتحدث، تبني جناحه سياسة السلم والحوار مع الوصاية، ولذلك سيلتزم بمضمون المراسلة ويجمد نشاطه النقابي، ليتفرغ لاتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية للطمح في القرار "غير القانوني" حسب وصفه. وبدوره حمل محدثا جناح "رحماني-عزى" والذين وصفهم بـ"المنشقين"، مسؤولية أعمال العنف بجامعة الجزائر 3، "بعد ما حاولوا تصيب فرع نقابي مواز، تسبب في مشادة بين بعض الأساتذة".

نادية سليمان

تباينت ردود فعل جناحي "الكناس" المتخاصمين حول الزعامة الشرعية للتظيم النقابي، بشأن قرار وزارة التعليم العالي، تجميد نشاطهما النقابي، إلى غاية تسوية نزاع الطرفين وانتخاب قيادة شرعية ووحيدة.

وفي الموضوع، وصف جناح "رحماني-عزى" على لسان المنسق الوطني عبد المالك عزى في اتصال مع "الشروق"، قرار وزارة التعليم العالي بـ"غير المعقول"، مؤكدا مواصلته النشاط النقابي، لأنه "حق من حقوق الأساتذة" حسب تعبيره.

وهاجم المتحدث، الطرف الثاني الممثل في جناح "ميلاط" مُحمّلا إياه مسؤولية العنف الذي وقع بكلية العلوم السياسية الخميس الفارط، وأدى إلى شجار باستعمال العنف شارك فيه أساتذة، في سابقة من نوعها بالجامعة الجزائرية. ووصف عزى جناح غريمه "بالبلطجية، والمأجورين التي كان على وزارة التعليم العالي التصدي لهم، خاصة وأنهم تعمدوا إشعال فتيل العنف لأسباب مقصودة"، حسب قوله.

إلى ذلك، عقد المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي جناح

بعدما فشلت مساعيهم في الحصول على موعد مع الوالي أساتذة يهددون بشل جامعة تيزي وزو لاستلام سكناتهم

المحتجون أكدوا أنهم يسفون منذ أشهر "لافتكاك" موعد مع الوالي، وبعد تدخل ووساطة عدد من المسؤولين عبر الولاية، تمكنوا من الحصول على موعد كان منتظرا أن يجمعهم به صبيحة أمس، إلا أنهم تلقوا اتصالا مساء أول أمس من ديوان الوالي يخبرونهم بإلغاء الموعد، ما جعل هؤلاء يستشيطن غضبا، قائلين: "إن كان لقاء الوالي مشروعا صعب التحقيق، فكيف لمساكننا؟". المستفيدون أوضحوا أن مختلف المسؤولين الذين التقوهم، تنصلوا من المسؤولية الموكلة إليهم، حيث تجمد المشروع لأسباب تختلف من مصلحة إلى أخرى، فضلا عن المشكل الرئيس المتعلق باستحالة ربط السكنات بقنوات الصرف الصحي، وهو الأمر الذي يعاني منه قاطنو السكنات الـ 60 المستلمة، وتتقاذفه المديريات فيما بينها، في حين رفض ديوان الترقية والتسيير العقاري المكلف بإنجاز المشروع، الخروج بحلول تهي معاناة هؤلاء مع العيش بالإيجار. ■ رانية . م

هدد أمس أساتذة وموظفون بجامعة تيزي وزو، بشل الجامعة بداية من الأسبوع المقبل وذلك عقب إلغاء المقابلة التي كان مقررا أن تجمعهم يوم أمس بوالي تيزي وزو، لمناقشة مشكل السكنات التي تأخر موعد استلامها لمدة فاقت 10 سنوات رغم أنهم دفعوا تكاليفها المطلوبة.

أعرب أمس المستفيدون من مشروع 244 مسكن تساهمي بمنطقة تامدة في دائرة واقنون شرق تيزي وزو، عن امتعاضهم الشديد، من تجاهل الممارس ضدهم من قبل المسؤولين على مختلف مستوياتهم في الولاية، وذلك بسبب التأخر الفادح في مشروع السكنات التي وعدوا بها في منطقة تامدة، حيث انطلق هذا الأخير سنة 2004، على أن يستلم بعد 5 سنوات، إلا أنه لا حياة لمن تنادي، وبقية آمال المستفيدين معلقة، بعدما توقفت الأشغال في أحد أقطره ووزع الشطر الآخر المشكل من 60 وحدة، دون أدنى شروط السكن الكريم.

حاولوا الخروج بها نحو مقر الولاية قصد إيصال مطالبهم

الأمن يمنع مسيرة الطلبة بالقطب الجامعي بجامعة البويرة

منعت زوال أمس مصالح الأمن مسيرة للطلبة، كانوا يعتزمون الخروج بها من القطب الجامعي نحو مقر الولاية قصد إيصال مطالبهم لا سيما الاعتراف بشهادة تخرجهم في مسابقات التوظيف، خاصة بكلية الهندسة والبيوطي، وكذا الإعلام والاتصال. أعوان الأمن الذين طوقوا مخرج القطب الجامعي الواقع بالمخرج الغربي لعاصمة البويرة وجدوا بأعداد كبيرة منذ الصباح الباكر راجلين وبسياراتهم بالشارع المقابل تحسبا لخروج عشرات الطلبة.

وأجج مطلب الاعتراف بالشهادة، الاحتقان بالكليات إلى أن وصل حد محاولة تنظيم مسيرة بدأت أولا داخل الحرم الجامعي ثم انتقلت إلى محاولة الخروج بها إلى الشارع بعد أن صدت حسب الطلبة أمامهم كل الأبواب، إلا أن أعوان الأمن منعوهم من الخروج بالبواب الرئيسي للقطب الجامعي وصدوا مسيرتهم، ليمرود الطلبة المحتجون إلى داخل القطب الجامعي في الوقت الذي أصروا فيه على مواصلة إضرابهم واحتجاجهم إلى غاية تحقيق مطالبهم. ■ أحسن حراش

حملوا وزارة العمل مسؤولية التأخر في الرد على شرعية الملفات المودعة

أزيد من 100 أستاذ بـ"الكناس" يحتجون أمام وزارة التعليم العالي

□ **سعيدى:** نحن محسوبون على شرعية الكناس وليس على رحمانى

□ **جديد:** رئيس الديوان ليس له صلاحية تجميد نشاط النقابة

نظم أمس ما يزيد عن 100 أستاذ جامعي وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، احتجاجا على الاعتداءات الأخيرة على جناح الكناس التي شهدتها كلية العلوم السياسية، رافعين شعارات مناهضة للحقرة والتعسف ومطالبة بالشرعية النقابية لـ"الكناس".

رحماني، ولكننا محسوبون على شرعية نقابة "الكناس"، متهمنا أطرافا بعينها بالسعي إلى تعطيل النقابة والتشويش على عملها، خاصة وقطاع التعليم العالي مقبل على ورشات مهمة حول القانون التوجيهي وغيره من المواضيع المهمة، مؤكدا في هذا الشأن على ضرورة أن تكون "الكناس" ممثلة فيها.

ويدوره، أكد الأستاذ بن يوسف جديد عضو المكتب الوطني لـ "الكناس" بأن الاحتجاج الذي نشطه اليوم ما يزيد عن 100 أستاذ تزامن مع استدعائهم لعقد المجلس الوطني الذي كان مقررا أمس، كما تزامن أيضا مع تعليمة رئيس الديوان بوزارة التعليم العالي، والتي تنص على تجميد نشاط نقابة "الكناس" إلى أجل غير مسمى، مؤكدا بأنه ورغم تجاوز رئيس الديوان لصلاحيته من خلال هكذا قرار، إلا أن أعضاء المكتب الوطني قرروا إلغاء المجلس الوطني احتراماً للحكومة الجزائرية.



لاتخاذ إجراء يتجاوزه قانونا لأنه ليس المخول لذلك.

ورد المتحدث على ادعاءات المنسق الوطني لـ "الكناس" الحاي بالقول "نحن لسنا محسوبين على عبد المليك

مسؤولية ما يحدث بسبب التأخر في الرد على الملفين المودعين على مستواها والفصل في شرعيتهم، مؤكدا بأن هذا التأخر ساهم في تفاقم الوضع وزاد من حدة الخلاف، كما دفع رئيس الديوان

نسرین مومن

وفي هذا الشأن، اتهم الدكتور سعيدى زروقي يوسف، عضو المكتب الوطني، في تصريح لـ "الحوار" بعض المسؤولين بقطاع التعليم العالي بإدخال الجامعة في صراعات ومنازعات وصلت حد التعدي على الأساتذة الجامعيين من قبل غرباء. وعن موقفهم من رسالة رئيس الديوان بوزارة التعليم العالي والقاضية بتجميد نشاط الجناحين إلى غاية فصل وزارة العمل في الملفين المقدمين، أكد المتحدث بأنه ليس من صلاحيات رئيس الديوان القيام بتجميد نشاط "الكناس"، خاصة أن الطرفين قد قدما الملفات على مستوى وزارة العمل من أجل التأشير عليها، مؤكدا أنه مر أكثر من شهر على وضع الملف الخاص بهم على مستوى مصالح الوزارة الوصية ولم تقل بأن الملف منقوص أو غير كامل. وحمل الدكتور سعيدى وزارة العمل

ميلاط يعلن احترامه لقرار الوزارة ويؤكد رفضه لمضمونه

بعد قرار الوزارة
تجميد نشاط
الكناس

□ الفروع النقابية غير معنية بالتجميد وستواصل استقبال الانخراطات



وكشف المنسق الوطني لـ "الكناس" عبد الحفيظ ميلاط في معرض بيانه الذي تحوز "الحوار" على نسخة منه، عن اللقاء الذي جمع أعضاء المكتب الوطني بمدير العلاقات العامة بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يوم 19 فيفري المنصرم، والذي أكد لهم خلاله بأنه تم الانتهاء من دراسة ملف المؤتمر المنعقد بقسنطينة، وأنه تمت إحالة الملف بجمع وثائقه وقرار اللجنة المكلفة بالدراسة على الأمين العام للوزارة لإصدار أمر المطابقة، مشيراً إلى أن ملف المؤتمر المودع بتاريخ 14 ديسمبر 2016 قانوني ومطابق للإجراءات ولم تسجل عليه أي تحفظات كانت.

وعاد ميلاط ليؤكد بأن ملف المؤتمر الذي أودعه قانوني، وأن المؤتمر انعقد بناء على دعوة المجلس الوطني وبالتراخيص القانونية وجميع محاضر لجنة إثبات العضوية، وبحضور محضر قضائي وفي تاريخه القانوني، مشيراً إلى أن الأجل القانوني لرفض الملف أو التحفظ عليه قد انقضى وستظل بقوة القانون، مبدياً

عبر المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، عبد الحفيظ ميلاط، عن رفضه لمضمون المراسلة التي توجه بها رئيس الديوان بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، معتبراً إيها مجحفة ولا تستند إلى أساس قانوني سليم، مؤكداً أن هذه المراسلة تشمل فقط المكتب الوطني والمنسق الوطني وليس الفروع النقابية وكاتبها، مما يعني استمراريتها في نشاطها واستقبال انخراطات الأساتذة.

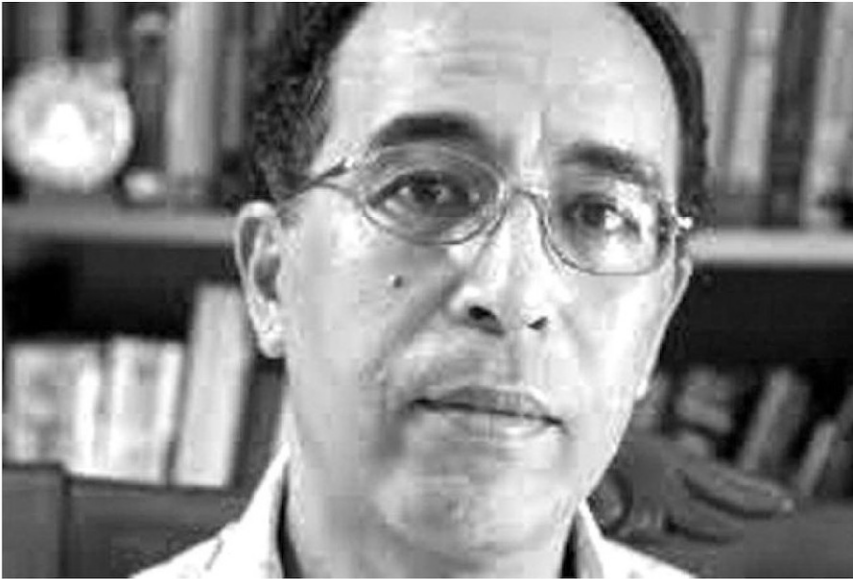
وأكد مجلس "الكناس" احترامه وتطبيقه لمضمون المراسلة رغم عدم قانونيتها، معلناً عن اتباع الإجراءات القانونية المناسبة التي يراها المكتب الوطني، مشيراً إلى أنه لم يتلق لحد الآن أي تيلغ رسمي بمضمون المراسلة، وإنما تم الاطلاع عليها بناء على التسريبات الموجودة في مواقع التواصل الاجتماعي، كما أشار إلى أن لا المكتب الوطني ولا المنسق الوطني تلقى نسخة من مراسلة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الحاملة رقم 055 المؤرخة في 16 فيفري 2017.

تأسفه لمراسلة رئيس الديوان التي حاول من خلالها المساواة بين مؤتمر قانوني وبين اجتماع غير شرعي تم في الشارع ويدون حضور محضر قضائي ويدون حتى قرار مجلس وطني.
تسرين مومن

أستاذ الفيزياء بالجامعة الأمريكية بالشارقة، نضال قسوم لـ "وقت الجزائر": "لا توجد أي جامعة جزائرية في الألف الأولى في العالم"

● جامعات الجزائر غائبة عن قائمة الثلاثين الإفريقية الأولى
● تغيير نمط تدريس العلوم صار متفق عليه عالميا
● فتح جامعات خاصة لا يعني امتصاص الأموال وشهادات دون قيمة

يرى الباحث الجزائري، الدكتور نضال قسوم، أستاذ الفيزياء وعلم الفلك بالجامعة الأمريكية في الشارقة، بأن الرهان على تطوير البحث العلمي في الجزائر يتوقف على عدة عوامل أساسية، أهمها رفع مستوى الإنفاق، زيادة عدد الباحثين العلميين، مع إعطاء استقلالية كبيرة للجامعات من حيث التأطير واختيار البرامج الدراسية. قسوم الذي تم اختياره مؤخرا من بين الشخصيات العربية الأكثر تأثيرا في العالم العربي، يعتقد أيضا بأن التواصل العلمي بين الجامعات والمجتمع ضروري، وأنه على الجامعات الجزائرية أن تضع لها رؤاها للمور نحو الفرد من أجل إشباعه علميا، وهي المحاور التي كانت في صميم المبادرة العالمية التي تم إطلاقها عام 2015 تحت عنوان، "مبادرة العلم في العالم الإسلامي"، والتي لازالت لم تلق استجابة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي يحدثننا عنها في هذا الحوار.



الدكتور نضال قسوم

الاجتماعي، وأبرز تحليل النشاط بترتيب رقم 146 كنت أول من تفاعلا لهذا الأمر. وما أسعدني كثيرا أن الترتيب أظهر أيضا وجود عدد (ولو كان قليلا) من العلميين ذوي التأثير الاجتماعي. هذا مؤشر جد إيجابي بالنسبة للمجتمع العربي، وأشكر أنك كنت الإعلامي الجزائري الوحيد الذي قرر الاتصال بي وإجراء حوار..

□□ هل تعتقد بأنه من الضروري اليومي في الجزائر، أن ننصح المجال للجامعات الخاصة، وما هي الشروط باعتقادك لإنشاء جامعات خاصة ناجحة؟

● أنا مع فسح المجال للجامعات الخاصة، وطبعاً يكون ذلك على أساس معايير وشروط تضعها وزارة التعليم العالي. كما هو الأمر في كل دول العالم. فتح جامعات خاصة لا يجب أن يعني فتح مؤسسات تمتص أموال الناس وتعطيم شهادات لا قيمة لها. يجب أن يتم تقييم كل برنامج بشكل دوري، والتأكد أن كل خريج قد حصل على ما هو مطلوب من العلم والعرفة حتى يبال شهادة ما، في أي مجال وبأي مستوى (بدون دراسات عليا، ماجستير، دكتوراه...). خان الوقت لبيت ذلك، فقد تأخرنا كثيرا، وسيساعد ظهور جامعات خاصة على دفع وتحفيز الجامعات الحكومية على تحسين أدائها، وهذا بالضبط ما حدث هنا في الإمارات...

□□ في الأخير دكتور، براكيم هل الدين هو محرك الحضارة، أم أنه أصبح في يومنا يشكل عائقا أمام تحقيق التطور لسبب أو لآخر؟

● الدين هو فلسفة الوجود، إيمان وأخلاق. ولذا يمكن أن يترجم هذا إلى نمط حياة مليء بالعمل والعلم والسواقة والاحترام بين الأفراد وغير ذلك مما يشكل حضارة. وإمان أن يترجم إلى "يجوز ولا يجوز" في أمور تفضيلية تذهب بأذهان الناس بعيدا عن الأمور الجوهرية. وحينها يتحول الدين إلى مشيط وكسلب للثقافة والحضارة... وقد أثبت التاريخ أن كلا التوجهين يمكن أن يحدثا، فقد شهد العالم ما حدثت في العالم الإسلامي قديما (العصر الذهبي) وحديثا (العصر الأصولي) وكذلك ما حدث في أوروبا: كبح الكنيسة للفكر الحر ثم وضع مناهج دراسية في الجامعات سمحت بالتطوير والإبداع، ثم في الأخير الانسحاب والقبول بالعلمانية (فضل الدين عن الحكم)...

مشكلة العالم الإسلامي اليوم، أنه لم يجد بعد صيغة معقولة ومتناسقة للتوفيق بين التراث والحداثة، وهذه بطول الحديث فيها، ومن شاء فليرجع كتاباتي ومحاضراتي حول الإسلام والعلم الحديث.

ككل وفي كل جامعة ومركز أبحاث، كما يجب توظيف عدد أكبر من الباحثين وتشجيع التعاون مع الزملاء والمؤسسات الأجنبية. ثم هناك أمر هام جدا أشرنا إليه في التقرير، وهو إعطاء استقلالية أكبر للجامعات، وهذا موضوع طويل ومعقد..

□□ لماذا لازالت الجامعات الجزائرية متمسكة بالنمط القديم في التدريس ومحتوى البرامج رغم كثرة الأصوات المنادية بضرورة التغيير والتجديد؟ هل المشكلة في الهذنيات أم هي المناخ الاجتماعي والسياسي السائد؟

● تكمن المشكلة في كل الأمور التي ذكرت... أولا أي تغيير يتطلب جهدا، من الإدارات ومن التنفيذيين، وهذا متعب ومكلف (ماديا ومعنويا)، لذا يفضل الناس عساة الإبقاء على الوضع الراهن.. تغيير نمط التدريس للعلوم (وقد فضلنا في ذلك في تقريرنا) صار متفق عليه عالميا، وهناك معطيات وبيانات تؤكد أهمية ذلك، إذ نلاحظ تغير الوضع في بعض الدول (الاسكندنافية خاصة)، بعد ما قامت بإصلاحات في مجال التعليم، منها تغيير المحتوى ونمط التدريس وعدد الطلبة في كل صف، وإعادة تأهيل الأساتذة وإدخال السند الرقمي (مواقع رقمية داخلية في المؤسسة تمثل امتدادا للمادة والأنشطة التدريسية)، الخ.

كذلك لو يتم رفع الرواتب مع إخضاع الأساتذة لتقييم صارم لتدريسهم كل سنة، سنراهم يسارعون إلى رفع أدايتهم.. ولو اعتبر الحكومة التعليم والجامعات أحد أهم بنود برنامجهما (كما تم في باكستان قبل حوالي 10 سنوات) لرأينا أيضا تطورا كبيرا وفوريا... وهكذا، الكل مسؤول عن الوضع، لأن الكل لا يرغب في القيام بالجهد المطلوب على مستواه...

□□ تم تصنيفك مؤخرا ضمن قائمة الـ 100 شخصية الأكثر تأثيرا في العالم العربي بفضل برنامجك العلمي المرموق "تأمل معي"، السننا بحاجة إلى الكثير من مثل هذه المبادرات؟

● تصنيفي لم يكن فقط بفضل برنامجي "تأمل معي" (20 ألف مشترك)، بل أيضا بفضل باقي نشاطاتي الإعلامي، ومن ذلك: نشاطاتي على تويتر (42 ألف متابع)، فيسبوك (28 ألف متابع)، مقالات كل أسبوعين تقريبا في جريدة غولف-نيوز، ظهوري بشكل دوري على قناة أسبوكاي-نيوز-عربية ومقابلات مع العديد من القنوات الإعلامية، الخ... لكن في كل الأحوال، أسعدني وشرفني أن تكون مؤسسة سويسرية محترمة ومتخصصة، وضعت معايير لتقييم النشاط والتأثير

حاوره: ع.عبدالقادر

□□ "وقت الجزائر"، أطلقتكم قبل عام مبادرة "العلم في العالم الإسلامي"، هل من أصداء حول هذا المشروع بصفة عامة، وهل لقيت استجابة من طرف المسؤولين على البحث العلمي في الجزائر؟

● نضال قسوم: مشروع وضع العلوم في جامعات العالم الإسلامي لاقى اهتماما من ماليزيا إلى أمريكا، وقد ترأس لجنة الخبراء المستشار العلمي لرئيس الوزراء الماليزي، وضمت شخصيات كبيرة، منها المدير التنفيذي لأكاديمية العلوم في العالم الإسلامي وتشرفت بتسنيقتها. تم نشر تقرير أعمال اللجنة باللغة الإنجليزية ورقيا وعلى الإنترنت، وتم تحميله مئات المرات، كما نشر ملخص تنفيذي من 10 صفحات بالإنجليزية والعربية، ونشرت عدة مقالات عن التقرير في عدة مجلات وجراند عبر العالم، وجاءتنا اتصالات من عدة مسؤولين من أنحاء العالم الإسلامي.

لكن للأسف، لم يتم تغطية الموضوع في الإعلام الجزائري (رغم عرضي له في برنامجي "تأمل معي" على اليوتيوب، والذي يتابعه عشرات الآلاف من الناس) ولم يصلنا أي اتصال من أي مسؤول جزائري عن التعليم العالي والجامعات، رغم استفسارات عدد من الطلبة الجزائريين، "هل سيكون للجامعات الجزائرية حظ من هذا المشروع؟".

□□ براكيم لماذا فشلت الجامعة الجزائرية وفي باقي الدول الإسلامية الأخرى عن التمتع كطرف في معادلة "العلم، المجتمع، الجامعة"؟

● رغم بعض الإيجابيات، هناك عدد من المشاكل التي تعاني منها الجامعات الجزائرية، وهذا تظهره المعطيات التي حصلنا عليها من المؤسسات العالمية (اليونسكو، البنك العالمي، مؤسسات إحصائيات البحث العلمي) - حتى لا يقول أحد "وما أدراك وأنت لاتعمل في الجامعات الجزائرية منذ سنوات عديدة؟!"

أولا لا توجد أي جامعة جزائرية في الثلاثين الإفريقية الأولى، حسب ترتيب "THE البريطاني لسنة 2016، مصر لديها 6، تونس 3 والمغرب 3 كذلك في الترتيب الأمريكي "US News & World Report" لا توجد أي جامعة جزائرية في الألف الأولى في العالم، مصر لديها 6، المغرب 2 وتونس 1، حتى إندونيسيا وأوغندا أفضل من الجزائر.

من ناحية الإنفاق على البحث العلمي، لم نحصل على معطيات حديثة، لكن في عام 2005 كانت الجزائر لا تصرف سوى 0.07 بالمائة من ميزانيتها على البحث والتطوير، بينما المعدل العالمي هو 1.78 بالمائة، أما مصر وتونس والمغرب فصرفت 0.24، بالمائة، 0.92 بالمائة و 0.62 بالمائة على التوالي...

كذلك الأمر بالنسبة لعدد الباحثين لكل مليون نسمة: الجزائر بضعة مئات، مصر حوالي 1000، تونس 1600، المغرب 750 وهكذا الأمر بالنسبة لكل مؤشرات العلم والبحث والتطوير... أتمنى أن تكون الأرقام تحسنت في السنوات الأخيرة، وأن يتم تقديم هذه الأرقام ليونسكو وغيرها حتى يحللها الباحثون المهتمون.

أما عن التواصل مع المجتمع، فليست هناك بيانات منشورة يمكن الاستناد إليها لتقييم أي دولة أو حكومة. لكن عموما من الواضح لكل التابعين، أن مشاركة الجامعيين والأكاديميين في نشر العلوم وتوعية المجتمع وتثقيفه لا يزال ضعيفا جدا في العالم العربي والإسلامي كله.

أحد أسبابه الرئيسية، أن الجامعات لا تولي أي اهتمام لما يقوم به الجامعيون من خدمة المجتمع عند تقييمها لأدايتهم... في معظم الأحيان يهتمها فقط عدد الأبحاث المنشورة (أحيانا بدون مراعاة الجودة)، وفي بعض الحالات يتم تقييم التدريس، وهذا لا يشجع الأساتذة على بذل أي جهد مثل نشر مقالات أو مقاطع فيديو في الإعلام (التقليدي أو الرقمي) أو إلقاء محاضرات عامة في دور الثقافة، الخ. سيتغير هذا عندما تغير الجامعات نظام تقييمها للأساتذة، بما في ذلك نظام الترقيات...

□□ ماهو دور الحكومات الذي يجب أن تلعبه من أجل دعم البحث العلمي؟

● تناولنا هذه الموضوع والمعد في تقريرنا الخاص بمبادرة العلم في العالم الإسلامي، وقد منّا توصيات واضحة بالنسبة للمسؤولين، سواء على مستوى الوزارات وأدارات الجامعات، وتوصيات أخرى بالنسبة لكيفية تطوير تدريس العلوم، وكان هذا من أكبر اهتماماتنا، إلى جانب البحث العلمي والتواصل مع المجتمع. أهم شيء يمكن أن تفعله الحكومات، هو رفع ميزانية البحث العلمي

أساتذة يتصارعون، طلبية يحتجون وإدارة تتفرج

الجامعة أمام امتحان الانضباط

تعيش الجامعة الجزائرية حراكا غير مسبوق، بعد حادثة الاعتداء التي راح ضحيتها أساتذة معهد العلوم السياسية، بسبب خلافات نقابية تطورت إلى ما لا يحمد عقباه، وفيما تدخلت الوصاية بصراحة لتجديد نشاط المجلس الوطني للأساتذة التعليم العالي "الكناس" يجتازها، تدخل الطلبة للمطالبة بإبعاد الجامعة عن الحسابات السياسية، ومطالبة المسؤولين بتحسين وضعية الطالب.

الأستاذ في كلية العلوم السياسية توفيق بويولطة لـ "وقت الجزائر":
"الاحتجاج متواصل ومطالبنا لا تزال قائمة"



توفيق بويولطة
نرفض أي قيود على الأساتذة في ممارسة حقوقهم في بأس شكل من الأشكال.

ما مصير الحركة الاحتجاجية التي سنتهي اليوم الأربعاء 22 فيفري، هل يمكن مواصلة، إن تم تجاهل مطالب الأساتذة؟

رئيس الجامعة كان قد أبدى استعدادا للحوار، وكذا بدأنا حركة احتجاجية منذ ثلاثة أيام، بعد الجمعية العامة لهيئة تدريس كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وبعد استعراض وقائع وحيثيات الاعتداء، وطالبنا بفتح تحقيق عاجل لتحديد الأطراف المسؤولة التي خططت ونفذت هذا الاعتداء، نأمل أن يحضر رئيس الجامعة يوم الخميس 2017/02/23 العاشرة صباحا بالكلية، لمناقشة تطورات القضية، في اجتماع اللجنة، ويؤكد نيته في الحوار، وبعد الاجتماع، سيتحدد مصير الحركة الاحتجاجية، يمكن أن نستمر في الإضراب، ويمكن أن تقرر اللجنة تعليق الإضراب، إن قرر رئاسة الجامعة فتح باب الحوار للطلبة، لكن في الوقت الحالي الاحتجاج لا يزال قائم ومطالبنا لا تزال قائمة، كما ندعو الأسرة الجامعية على المستوى الوطني للتعبير عن مساندتهم الفعلية لقضية الأساتذة المعتدى عليهم.

سأله، يزيد بابوش

□□□ وقت الجزائر، هل يمكن أن تقدموا لنا مستجدات حادثة الاعتداء على أساتذة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية؟

توفيق بويولطة، عقدنا اليوم الثلاثاء (أمس) اجتماعا للجنة التابعة لتقصي الحقائق، التي انبثقت من الجمعية العامة لهيئة تدريس كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، التي عقدت يوم الأحد الماضي، لكن هذه الأخيرة، لم تخلق قنوات اتصال مع رئاسة الجامعة. هناك الكثير من التأويلات عما حدث، لكن تلك التأويلات تبقى فردية، لا تمثل بأي شكل من الأشكال رأي الأساتذة.

اجتماع اللجنة، خرج اليوم بمجموعة من المطالب قبل الدخول في حوار مباشر مع رئاسة الجامعة، أولها متابعة كل التسببين في أحداث العنف التي عرفتها الجامعة الجزائرية، ومعاينة مسؤول الأمن على مستوى الكلية، بالإضافة إلى التعجيل في تشكيل لجان التأديب على مستوى الكلية، لإحالة الطلبة الضالعين في أعمال العنف عليه، كما أشارت اللجنة إلى غياب بيان تنديد رسمي، من قبل جامعة "الجزائر 3" لإدانة الاعتداء.

□□□ بعض الأطراف، تتهم الأساتذة بالعمل لصالح أحزاب سياسية، وتقوم بحملة تنقيحية داخل الحرم الجامعي؟

لجنة التسايف تمتع الحق لكل الأساتذة في العمل النقابي وحتى السياسي، لكن نقابل بينهما، فمن أراد أن يمارس السياسة، فليمارسها خارج الحرم الجامعي، نحن نسأل مع أي حزب سياسي، ولا نمارس السياسة في الجامعة، عكس الكثير من الفضائل والمضايقات التي يتعرض لها الأساتذة بعد الحادثة، لكن في اللجنة لن

قال إن التعليمه تشمل المكتب والمنسق الوطني ميلاط يؤكد رفضه لقرارات حجار بتجميد "الكناس"

وتأسف ميلاط من "مراسلة" رئيس ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال المساواة بين مؤتمر قانوني وبين اجتماع غير شرعي تم في الشراخ وديون ترخيص وديون محضر قضائي، وديون حتى قرار مجلس وطني.

وفي نفس الإطار، قالت مصاصر نقابية على صلة بالملف، إن "تعليمه الوزارة الوصية القاضي بتجميد أنشطة نقابية المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، من المفروض أن يوقعها إما وزير التعليم العالي والبحث العلمي أو الأمين العام للوزارة الوصية، ولا تكون من توقيع مسؤول ديوان الوزارة"، مؤكدة أن "القضية أخذت بعدا سياسيا بعد تحرك بعض الأطراف الحسوية على حركات وتيارات سياسية إلى احتواء بعض فروع الكناس لاستغلالها مع الموعد الانتخابي، بالنظر للقوة التي تمثلها أسماء الأساتذة الجامعيين على أي قوائم انتخابية".

تجدد الإشارة، إلى أن جناح عزي عبد الملك لم يصدر منه لحد الساعة أي رد حول إرساله وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، القاضي بتجميد نشاط المجلس



حراك غير مسبوق بجامعة الجزائر

إحالة الملف بجميع وثائقه وقرارات اللجنة المكلفة بالدراسة على الأمين العام للوزارة لإصدار الأمر بالتعلق بالطابوقة، وأنه لم تسجل عليه أي تحفظات"، قائلا إن "الأجل القانوني لرفض الملف أو التحفظ عليه، كان قد انقضى وسقط بقوة القانون بعد شهر من إيداعه بتاريخ 14 ديسمبر الماضي".

مشدداً أن "التعليمه تشمل المكتب الوطني والمنسق الوطني"، كاشفاً أن "أعضاء من المكتب الوطني تلقوا بتاريخ 19 فيفري الجاري إلى مقر وزارة العمل والشغيل والضمان الاجتماعي، أين اجتمعوا مع مدير العلاقات العامة بالوزارة، وقد أكد لهم أنه تم الانتهاء من دراسة ملف المؤتمر المنعقد بقسنطينة، وأنه تمت

تبنى سياسة السلم والحوار في علاقة نقاباتنا مع الوصاية، مؤكدا احترامه للوصاية إلى غاية الفصل النهائي في النزاع من قبل وزارة العمل".

عبر، أمس، المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي "الكناس"، جناح عبد اللطيف ميلاط، رفضه لضمون مراسلة رئيس ديوان وزارة التعليم العالي تحت رقم 2017/99 موجهة إلى جميع مديري الجامعات عبر الوطن، والقاضية بتجميد الكناس، نظرا لإعلان وزارة العمل عن وجود نزاع داخلي حول القيادة.

وأوضح عبد اللطيف ميلاط، في بيان له تسلمت "وقت الجزائر" نسخة منه، أن "مضمون الرسالة يراها محجفة ولا تستمد إلى أساس قانوني سليم، وأنه احتراماً لقوانين الجمهورية ولقرارات المجلس الوطني المنعقد في 18 فيفري 2017 بحضور 42 فرعاً نقابياً، داعياً إلى

تبنى سياسة السلم والحوار في علاقة نقاباتنا مع الوصاية، مؤكدا احترامه للوصاية إلى غاية الفصل النهائي في النزاع من قبل وزارة العمل".

دعت الطلبة لتجنب الصراعات، التنظيمات الطلابية: "نرفض تجزيب وتسييس الجامعة"

العالم أجمع". وعن موقف الاتحاد من تعليمه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التي تقضي بتجميد مكتبي المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي "كناس"، أوضح الأمين العام للاتحاد

بإقحام الطالب في مثل هذه الصراعات واستغلالهم للتمتع بالشرعية، موجها نداءه لكافة الطلبة لتفادي الدخول فيها، مؤكدا في السياق ذاته، أن "أمن واستقرار الجامعة خط أحمر ولا يجوز المساس به من طرف أي جهة كانت، كما أنه لا يجوز تسييس الجامعة أو إقحامها في الصراعات الحزبية".

مصلح الطلبة ونشر الوعي بينهم"، منددا "بإقحام الطالب في مثل هذه الصراعات واستغلالهم للتمتع بالشرعية"، موجها نداءه لكافة الطلبة لتفادي الدخول فيها، مؤكدا في السياق ذاته، أن "أمن واستقرار الجامعة خط أحمر ولا يجوز المساس به من طرف أي جهة كانت، كما أنه لا يجوز تسييس الجامعة أو إقحامها في الصراعات الحزبية".

برأت التنظيمات الطلابية نفسها من الأحداث الأخيرة التي عرفتها كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة "الجزائر 3"، داعية الطلبة إلى تفادي الدخول في مثل هذه الصراعات، مؤكداين رفضهم لتسييس الجامعة الجزائرية.

فلة زخروف

فلة زخروف

فلة زخروف

فلة زخروف

احتجاجات يومية يقابلها صمت المسؤولين غليان بجان

تسلمنا نسخا منها، عن تعرض طالبات لهجوم شرس من طرف قطعان من الكلاب الضالة، تسببت في إرخال طالبتين إلى المستشفى، والسبب راجع إلى عدم الاهتمام بمحيط الإقامة وغياب الأمن، الذي تسبب، بحسب ذات البيان، في تحول معظم إقامات البرج إلى معازل لممارسة كل أنواع الفساد. ذات الأمر بالنسبة لجامعة المسيلة، التي تنام هي الأخرى على جملة من المشاكل، التي عكر جو التعليم، حيث ندد الطلبة بغياب أدنى ضروريات الحياة سواء تعلق الأمر بالمشق الاجتماعي أو حتى البيداغوجي، وهو الوضع المسجل أيضا بجامعة بجاية، أين حذر التنظيم المذكور من حدوث انزلاقات لا يحمد عقباه، في ظل الضغط الكبير الذي بات يعاني منه الطالب، وعدم تدخل المسؤولين ولو بفتح حوار هادئ مع الطلبة الغاضبون.

شهدت العديد من الجامعات بشرق ووسط البلاد، غليانا حقيقيا، بسبب الأوضاع الكارثية التي آلت إليها بعض المرافق، وسط صمت رهيب للمسؤولين على القطاع، ووعيد بتصعيد الهجعة من طرف التنظيمات الطلابية.

كشفت بيانات إعلامية صادرة عن مختلف أقاليم وفروع منظمة الاتحاد العام للطلّاب الحرة، عن جملة من التجاوزات التي باتت تحدث خصوصا في الإقامات الجامعية، وعلى رأسها حادثة الاعتداء الجسدي على طالبة من طرف عون أمن في إقامة، هاشمي حسين بجامعة سطيف، والذي أدخلها المستشفى بعد ضربات وجهها إلى نزعها بواسطة مطرقة، وهي الحادثة التي هزت الرأي العام بالطققة، لتليها حادثة أخرى بجامعة برج بوعريج، حيث كشفت ذات البيانات، التي

وقد استنكر الطلابي الحر بشدة تجاهل مختلف المديرين ورؤساء الجامعات التعليمية الوزارية القاضية بفتح قنوات الحوار مع التنظيمات الطلابية كشريك اجتماعي لحل مشاكل الجامعة الجزائرية، التي أضحت بحسب البيان المذكور "مزممة"، بسبب تهرّب بعض المسؤولين من مواجهة الواقع الروفي، في ظل حساسية الوضع الذي تعيشه مختلف جامعات الوطن، وجه الطلابي الحر رسالة للوزير القطاع، حجار، يحمله فيها المسؤولية الكاملة تجاه تداعيات الوضع، الذي ينذر بحدوث انزلاقات، قد تكون خطيرة على الوضع العام في البلاد، خصوصا ونحن على مقربة من مواعيد سياسية هامة، وبالتالي إمكانية استفحال فوضى الجامعة من طرف الذين يسعون لتخريب البلد.

سليم خ

معهد جراحة الأسنان ومدرسة البيوتكنولوجيا بقسنطينة إضراب الطلبة يدخل شهره الثاني

منذ بداية الاحتجاجات، حيث تسالوا عن مصيرهم بعد التخرج وماهية الشهادات المنوحة لهم، خاصة وأن مدرستهم الوحيدة على المستوى الوطني والإفريقي، لكن رغم ذلك فالتأطير المقدم لهم منذ ثلاث سنوات لا تكاد ترقى إلى مستوى التخصصات الموجودة وكذا المدرسة المتخصصة، إلى جانب غياب الكفاءات التعليمية التي تشرف على تأطيرهم، وعلى أساس ذلك، طالبوا بمنحهم شهادة مزدوجة بين مهندس دولة في التخصص إلى جانب ماستر في التخصص. من جهتهم، يواصل طلبة جراحة الأسنان بكلية الطب بقسنطينة مقاطعتهم للدراسة إلى الشهر الثاني على التوالي، حيث قاموا نهار أمس بالاحتجاج بمستشفى ابن باديس، واتهموا إدارة جامعة قسنطينة ثلاثة صالح بونيدر بعدم قيامها بأي مجهودات لإيجاد حل لطلابهم على مستوى الوصاية، وفي مقدمتها المطالبة بإدراج كلمة طبيب في الشهادات المنوحة لهم، كونهم يتلقون ذات التأطير كغيرهم من طلبة كلية الطب. من جهته، أكد مدير جامعة قسنطينة 3، أن الوزارة قد تكفلت بكل المطالب المرفوعة، ودعا الطلبة إلى العودة لمقاعد الدراسة، حيث كشف عن تخصيص فترة استدراكية للامتحانات، بالنظر إلى المدة الطويلة لتوقف الدراسة، وهو ما رفضه الطلبة المحتجون.

وهيبة عزيزون

●صعد نهار أمس، طلبة جراحة الأسنان بكلية الطب بقسنطينة وطلبة المدرسة الوطنية للبيوتكنولوجيا، لهجة احتجاجهم الذي دخل شهره الثاني، حيث نظم الطلبة وقفات احتجاجية على مستوى المستشفى الجامعي وأخرى أمام ديوان الوالي، طالبوا فيها مسؤول الجهاز التنفيذي ضرورة التدخل العاجل. طلبة المدرسة الوطنية للبيوتكنولوجيا، الذين اعتصموا أمام ديوان الوالي وكتبوا شعارات على مآزرهم التي رفعوها، طالبوا الوالي بالتدخل وإيجاد حلول جذرية لانشغالاتهم التي رفعوها

الجامعة تفرق في "مستنقع الكم"

لم تهتم إطلاقاً بالتنوع. مازلنا نحلم بجامعة جزائرية تنتج لنا المنقذين، فقد جرفت الحرقمة الشباب نحو الإلقاء بأنفسهم في المجيول، ومع ذلك غابت الجامعة بعلماء الاجتماع والنفس، عن دراسة الظاهرة ووضع حلول لها، وعانت الجزائر في مجال الرياضة وعجزت معاهد تكنولوجيا الرياضة عن إيجاد مضائق العضلة، وصارت تقدم لنا نماذج اجتماعية تساهم في استفحال هذه الظواهر السيئة بدل المساهمة في حلها..

الحاضر، وحتى جامعة الباز" بسطيف، التي استهلك إنجازها أكبر ميزانية، ضاهت ميزانية دول إفريقية، جاءت في المراكز الأخيرة في إفريقيا! ولسنا ندري بعد هذا إن كانت معركة النوعية" ستخرجنا سالمين، إن كانت هناك نية تسبق الضلع طبعاً، لأن المعركة بعدها سوف لن تعني مجموعة من الطلبة فقط، وإنما منظومة بأكملها، باعتبار أن الأمر يعني حتى المديرين والعمداء، الذين يسبرون مختلف المعاهد والكليات، بل وحتى الوزراء كونهم نتاج منظومة جامعية

نالتها دول لم يصل تعداد سكانها عدد الطلبة في جامعاتنا! ورغم قناعتنا بأن الجامعة الجزائرية قد جرفها الكم، وهو ما دحرجها إلى الدرك الأسفل في ترتيب الجامعات العالمية، فتذيلت جامعة قسنطينة مثلا التي أنجزها أشهر مهندس معماري في التاريخ وهو البرازيلي أوسكار تيمير" وتضم حاليا أزيد من مئة ألف نسمة" في مختلف التخصصات، تذيلت ترتيب جامعات العالم. ويات من العيب بعد هذا أن نسمي قسنطينة مثلا بمدينة العلم والعلماء في الزمن

في كل موسم جامعي، نسمع أرقاما عن عدد المعاهد وعن عدد الطلبة والوجبات والحافلات والغرف، لكن لم نسمع أبدا عن وجود نية في الالتفات إلى النوعية، وإخراج جامعتنا من مستنقع الكم، الذي غرقت فيه لأكثر من نصف قرن، ومازال المسؤولون على القطاع يطلون علينا بأرقام جنونية، خصوصا عدد الطلبة الوافدين إلى الجامعة كل موسم، دون الحديث عن نسبة الصفر" في مخرجات هذه المؤسسة، التي لم تنتج لنا عبقريا واحدا يتنافس على جوائز نوبل في مختلف العلوم، حيث

11 قسما جامعيًا من طلبة الهندسة المعمارية في احتجاج "نعاني عراقيل للحصول على الاعتماد لفتح مكاتب

اليوم إلى العاصمة، مطالبين ببقاء الرجل الأول في القطاع من أجل التدخل، لتوضيح مستقبلهم الذي قالوا إنه "غامض"، محملين الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين مسؤولية الغموض الذي يكنف مستقبلهم. وطالب المحتجون، بأن يتم تحديد آجال موحدة لمنح الاعتماد للطلاب بعد تخرجه مباشرة، حيث أكد المحتجون، أن هناك طلبة قضوا 5 سنوات أخرى بعد تخرجه، قبل أن يحصلوا على الاعتماد لفتح مكتب دراسات، كما انتقدوا المرسوم الجديد الذي أصدرته الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، والتي تشترط أن فتح مكتب الدراسات يكون بعد الحصول على الاعتماد بـ 90 يوما، ثم قلصت المدة إلى 45 يوما، حيث سيتم إلغاء الاعتماد إذا لم يتمكن المهندس من فتح المكتب في تلك الأجال، وهو ما اعتبره الطلبة بالشروط التعجيزية. ومن المطالب أيضا التي أكد عليها الطلبة المحتجون، بأن يتم رفع تصنيفهم من 13 إلى 14 مثل ما كان عليه تخصص الهندسة المعمارية نظام الكلاسيكي وكذا إدراج الهندسة المعمارية نظام "أل أم دي" في الوظيف العمومي وضمان حقهم في العمل في قطاع التعليم.

ساسية.م

● تجمع، أمس، طلبة الهندسة المعمارية بنظام "أل أم دي" من 11 جامعة عبر الوطن، أمام مديرية الغابات في بن عكنون بالجزائر العاصمة، بعد أن منعهم الأمن من مسيرتهم نحو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك للمطالبة بالاعتماد بعد التخرج وتوضيح مستقبلهم الغامض. بعد شهرين من الإضراب عن الدراسة، تنقل ممثلو 11 قسما للهندسة المعمارية نظام "أل أم دي" من جامعات الوطن، حاملين شعارات منددة بالتهميش والحقرة التي يعيشها طالب الهندسة المعمارية، حيث تعالت أصوات الطلبة وهم يرددون الشعار: "يا وزارة يا حقارة قرابتنا راحت خسارة" و"طلبة في المستوى والوزارة غير مبالية"، ردا منهم على الهيئات الرسمية، التي تعتبر أن طلبة الماستر 2 غير مؤهلين لفتح مكتب دراسات، كما ردوا النشيد الوطني، تعبيرا عن انتمائهم الوطني ورفضاً لمصطلح "الأيادي الخارجية"، الذي نعتهم به وزير التعليم العالي عبد القادر حجار وكذا كل مسؤولي الجامعات، حسب قولهم. الطلبة الذين قدموا من 11 ولاية منها عنابة، الأغواط، البليدة، وبعد لقائهم مؤخرًا مع مستشار من وزارة التعليم العالي، الذي وصفوه بغير المجدي، جاءوا



احتجاج بالنشيد الوطني

● شهدت الاحتجاجات التي قام بها الطلبة وأيضا المكتب الوطني لـ "كناس"، أمس، ترديد النشيد الوطني أمام مقر وزارة التعليم العالي بالجزائر العاصمة، وكان المحتجون يؤكدون وطنيتهم وحقهم في الإضراب الذي يكفله الدستور، علما أن وزارة التعليم العالي جمدت نشاط "الكناس" على المستوى الوطني.

"الطلابي الحر" يمارس السياسة



● دعا صلاح الدين دواجي، الأمين العام للاتحاد العام الطلابي الحر "إيجيال"، جميع الطلبة إلى المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة، كما كشف أن الاتحاد سيقوم بتوجيه رسالة إلى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، من أجل المطالبة بتوفير مراكز للاقتراع داخل الإقامات الجامعية لكي يتسنى لجميع الطلبة المشاركة في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم، فمن قال إن هذه المنظمة الطلابية لا تمارس السياسة؟

مدرسة الطيران تستقبل الصحافيين

● نظمت قيادة القوات الجوية بالمدرسة العليا لتقنيات الطيران، الشهيد موسى رحالي بالناحية العسكرية الأولى، أمس، زيارة ميدانية لفائدة صحافيين وسائل الإعلام الوطنية العمومية والخاصة للإطلاع على مدى احترافية المدرسة في مجال التكوين النوعي والإمكانيات المسخرة لذلك. وأشرف على هذه الزيارة، قائد الجو بالناحية العسكرية الأولى العميد شايب سليمان، بحضور قائد المدرسة العليا لتقنيات الطيران العقيد فراوسن محمد، ورئيس مصلحة الاتصال لقيادة القوات الجوية، العقيد فكان كمال.

لتسريع وتيرة إنجاز سكناتهم الوظيفية الأساتذة الجامعيون بوهران يحتجون اليوم

هدد، أمس، الأساتذة الجامعيون المستفيدون من حصة 150 مسكنا وظيفيا، بالاحتجاج اليوم أمام مقر ولاية وهران لمطالبة الجهات المعنية بتسريع وتيرة إنجاز السكنات التي عرفت تأخرا بمنطقة بئر الجير، كما قدموا تقريرا أسود عن الوضعية التي تحيط بالسكنات التي تم الانطلاق في إنجازها منذ 2011 ولا تزال الأشغال متأخرة إلى غاية اليوم. وراسل الأساتذة الجامعيون بجامعة وهران 1 و2 والمدرسة المتعددة التقنيات المستفيدون من حصة 150 مسكنا وظيفيا الواقعة ببئر الجير، والي الولاية زعلان عبد الغاني، من أجل إعطاء تعليمات صارمة للانتهاء من إنجاز السكنات التي عرفت تأخرا منذ انطلاقتها سنة 2011 ومنحهم مفاتيح سكناتهم في أقرب الأجال. وحسب المعنيين الذين أكدوا لـ«البلاد»، أن الولاية منحتهم حق الاستفادة من هذه السكنات كما أنهم تلقوا وعودا من قبل والي ولاية وهران عبد الغاني زعلان بتسليم مفاتيح السكنات خلال بداية السنة الحالية، إلا أن الواقف على وضعية السكنات يشهد التأخر الكبير في وتيرة الإنجاز، مما يؤكد أن عملية تسليم السكنات ستؤجل إلى أشهر أخرى، الأمر الذي أشعل فتيل الاحتجاجات والاعتصامات التي قام بها الأساتذة بالإقامة الجامعية وهران في عدة مرات ولا تزال -حسبهم- متواصلة إلى غاية استلام مفاتيح سكناتهم، موضحين أن السكنات الوظيفية التي تنجز تحيط بها مزرعة عمومية وقنوات الصرف الصحي، مطالبين بضرورة وضع حد لهذه الكوارث التي تحيط بسكناتهم قبل منحهم المفاتيح، مطالبين السلطات الولائية بالضغط على الشركات المقاولاتية لتسريع وتيرة الإنجاز التي طال أمدها. يجدر الذكر أن الشركة التي تعكف على إنجاز هذه السكنات عثرت في السنوات الماضية على أنابيب مياه صالحة للشرب تغذي عدة أحياء وطالبت حينها مديرية السكن والتجهيزات العمومية بتحويل القنوات، لكن هذه الأخيرة رفضت، الأمر الذي أرغم المقاولات والمهندسين على تغيير خريطة المباني، لتعثر مرة أخرى على قنوات الصرف الصحي، الأمر الذي صعب مهمة إنجاز السكنات وساهم في تأخير وتيرة إنجاز حصة 150 مسكنا المخصصة للأساتذة الجامعيين ببئر الجير.

حليمة هلاي

رفعوا شعارات ضد الظلم و"البلطجة" داخل الحرم الجامعي

أساتذة التعليم العالي يحتجون أمام الوزارة

■ عزي: "لن نحمد نشاطنا النقابي والوزارة أصدرت التجميد لتغطية التجاوزات وسوء التسيير"

نشاط التنظيم الذي وقّعه رئيس ديوان الوزير ووصفه بالقرار غير الصائب واتهم المتحدث أمس في تصريح له "البلاد" مصالح الوزير حجاز بإصدار مثل هذا القرار لتغطية التجاوزات وسوء التسيير الذي تعرفه الجامعة، مؤكداً أن التنظيم لن يجمد نشاطه وسيواصل العمل بشكل عادي، حيث من حقه مواصلة نشاطه النقابي كونه تنظيم مستقل يضاف إليه عدم وجود جناح موازي بل هناك شخص انتحل صفة وعقد مؤتمر.

وقال المتحدث رداً على التجاوزات التي طالت الأساتذة في كلية العلوم السياسية إن ما حدث بجامعة الجزائر 3 إهانة لكل أساتذة التعليم العالي، وسيكون له رداً عنيفاً في الميدان.

هؤلاء الخميس الماضي من "الحقيرة والظلم" والاعتداء والضرب داخل الحرم الجامعي دون أن يتدخل المسؤول الأول على القطاع لمعاقبة المتورطين في أعمال العنف.

ودعا الأساتذة المحتجون المسؤول الأول على القطاع إلى اتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة ضد إمبراطورية الفساد في جامعة الجزائر 3 التي داست على كرامة الأساتذة ووقف الحقيرة والتعدي الصارخ على الحريات النقابية على اعتبارها حقوق يكرسها الدستور الجزائري. وقد عقد المجلس الوطني الكناس اجتماعاً لمجلسه الوطني لاتخاذ القرار المناسب.

من جهته، استنكر المنسق الوطني للكناس عبد المالك عزي بشدة قرار وزارة التعليم العالي القاضي بتجميد

رفضهم للحقيرة والظلم الذي يتعرض له الأستاذ داخل الحرم الجامعي.

وردد الأساتذة المحتجون الذين قدموا من مختلف ولايات الوطن، على غرار البليدة، بشار، وهران، قسنطينة، تيزي وزو عدة شعارات منددة بالتعسف الذي طالهم كما رفعوا عدة شعارات طالبوا خلالها برحيل رئيس الجامعة، والوزير بالتدخل "شريط ارحل" نطالب بوقف التجاوزات بالجامعة "لا للظلم ولا للحقيرة ولا للبلطجة".

وأكد الأستاذ عبيدات عضو الكناس أمس، خلال التجمع أن الأساتذة كانوا في الموعد أمس للتعبير عن تضامن مختلف جامعات الوطن مع أساتذة جامعة الجزائر 3 والتعبير عن شدة غضبهم لما تعرض له

نظم أساتذة التعليم العالي صباح أمس، وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة التعليم العالي شارك فيها العشرات من الأساتذة من أعضاء المجلس الوطني للكناس لمختلف ولايات الوطن، نددوا خلالها بالتجاوزات والاعتداءات الممارسة على زملائهم من جامعة الجزائر 3 وطالبوا حجاز بوقف الظلم والحقيرة والبلطجة بالحرم الجامعي.

وواصل أساتذة التعليم العالي لليوم الثالث على التوالي، احتجاجاتهم ضد العنف والحقيرة التي مورست على زملائهم بجامعة الجزائر 3، وقد عرف الاعتصام الذي دعا إليه الكناس مشاركة قرابة 150 أستاذاً من أعضاء المجلس الوطني للكناس جاءوا من مختلف ولايات الوطن لمساندة زملائهم والتعبير عن

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

استقبال حاملي شهادة ماستر في الهندسة ومهندس معماري نظام كلاسيكي دون تمييز

لأداء القسم , قد شملت عددا معتبرا من حاملي شهادة الماستر في الهندسة المعمارية.

وأثناء هذا اللقاء الذي جاء بعد سلسلة من اللقاءات مع مسؤولي المؤسسات الجامعية المعنية , حسب ذات البيان « ناشد ممثلو الطلبة »القطاع مرة أخرى بمواصلة الوساطة مع الجهات والهيئات المعنية بغية التكفل بمطالبهم المهنية. .

و«اعلمت» الوزارة الطلبة خلال هذا اللقاء حسب البيان ذاته «بالصعوبات التي عبرت عنها المؤسسات الجامعية المعنية بخصوص استدراك ما ضاع من الدروس لا سيما ما تعلق منها بالأعمال (الورشة).

واستجابة لمساعي القطاع , فقد راسل رئيس المجلس الوطني للهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين من خلال المراسلة رقم 30 المؤرخة في 21 فيفري 2017 , وزير التعليم العالي , اكد له فيها أن الهيئة تؤكد استقبال كل طلبات حاملي شهادة ماستر في الهندسة المعمارية وكذلك حاملي شهادة مهندس معماري نظام كلاسيكي دون أي تمييز لإجراء التريص وأداء القسم .»

و أشار الى أن ذلك يأتي «طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 14- 345 المؤرخ في 08 ديسمبر 2014 المتمم» , وجاء في ذات المراسلة يضيف المصدر ذاته «أن الاحتفالية التي أقامتها الهيئة يوم السبت 18 فيفري 2017

أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي امس أن الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين تستقبل كل حاملي شهادة ماستر في الهندسة المعمارية وحاملي شهادة مهندس معماري نظام كلاسيكي «دون أي تمييز لإجراء التريص وأداء القسم» .

جاء في بيان للوزارة انه خلال ثاني اجتماع عقد بمقر الوزارة مع ممثلي طلبة الهندسة المعمارية «تم إطلاع الطلبة بالمساعي التي بذلها القطاع منذ اجتماع 5 فيفري 2017 مع ممثلي الطلبة على المستوى الوطني , وبالرغم من الطابع المهني البحث لمطالبهم والتي ليست من مهام قطاع التعليم العالي

طلبة طب الأسنان يحتجون في المستشفى بعنابة

• نظم طلبة طب الأسنان بكلية العلوم الطبية بعنابة، أمس، احتجاجا ومسيرة داخل المستشفى الجامعي (ابن رشد)، طالبوا خلالها بتطبيق التعهدات الخاصة بالسنة الجامعية 2011، بإدراجهم في الصنف 16، الخاص بمنصب دكتور في طب الأسنان، وزيادة عدد مناصب أطباء الأسنان المقيمين، وفتح تخصصات جديدة للمقيمين، والأخذ في الاعتبار عدد الطلبة الذين تقترحهم كل كلية في الدخول الجامعي، في إطار التكوين النوعي.

ز.ع

مهمتها تقديم مقترحات عملية لوزير الثقافة تشكيل لجنة مراجعة الوضع القانوني لمدرسة الفنون الجميلة

• أشرف وزير الثقافة، عز الدين ميهوبي، أمس، على تشكيل لجنة مراجعة القانون الداخلي للمدرسة العليا للفنون الجميلة، وتتألف اللجنة التي يترأسها إطار سام بالوزارة، حسب بيان وزارة الثقافة، من ممثلين عن وزارة الثقافة، وممثلين عن المدرسة (من مدرسين وأعضاء من الإدارة)، وقدماء خريجي الفنون الجميلة، تحت صفة الشخصيات المتخرجة من مدرسة الفنون الجميلة، ويتعلق الأمر بالسيدة دليلة ارفالي، مديرة المتحف الوطني العمومي للفنون الجميلة، والسادة جعيش محمد، مدير سابق للمتحف الجزائري للفن المعاصر، والهاشمي عامر، مدير مدرسة الفنون الجميلة بمستغانم، وكشكاش موسى، مدير مدرسة الفنون الجميلة لولاية باتنة. كما تضم اللجنة ممثلين عن طلبة المدرسة العليا للفنون الجميلة. وتتمثل المهمة الأساسية للجنة، حسب بيان وزارة الثقافة، في النظر في الاحتياجات الأساسية للمدرسة فيما يخص الإمكانيات البيداغوجية، والتفكير في مراجعة برامج التعليم بالمدرسة، ووضع قاعدة أساسية للمقترحات تسلّم لوزارة الثقافة في أول جوان 2017، وعلى المقترحات أن تشمل، حسب البيان، خمس نقاط هي: 1- مراجعة الوضع القانوني للمدرسة، 2- مراجعة واقتراح تنظيم بيداغوجي جديد للمدرسة، 3- تحيين البرامج بهدف إدماج نظام "أل.أم.دي" في البرامج الجديدة، 4- فتح تخصصات جديدة داخل المدرسة، 4- التفكير في تقديم اقتراح حول برنامج إعادة تأهيل تكوين المكونين.

مسعودة.ب

يواصلون الإضراب منذ أزيد من شهر

طلبة مدرسة البيوتكنولوجيا يعتصمون

رفعها إلى الجهات الوصية وهذا عند بداية حركتهم الاحتجاجية، في حين وجه النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، لخضر بن خلاف، سؤالا كتابيا إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي بخصوص القضية، وطالبه بإيجاد حلول جذرية للمشكلة، وإعادة النظر في المحتوى البيداغوجي للمادة العلمية بما يخدم أهداف المدرسة.

س.ح

وجزئية والعمليات الحيوية الصناعية وبيوتكنولوجيا بيئية، وهو ما كان محل وعود قدمت لهم من قبل عند افتتاح المدرسة منذ ثلاث سنوات، حسب ما جاء في العريضة. وتعذر علينا الاتصال بإدارة المدرسة من أجل الحصول على مزيد من التوضيحات حول القضية، لكن سبق لإدارة المدرسة أن أكدت لنا بأنها التقت بالطلبة المضربين وتم الاستماع إلى مشاكلهم من أجل

عريضة تحصلت النصر على نسخة منها، بأن «وضعيتهم تزداد سوءا وتعقيدا»، فأضرابهم يستمر منذ ما يزيد عن الشهر، للمطالبة بإصدار وثيقة رسمية تضمن لطلبة المدرسة الحصول على الشهادة المزدوجة التي تضم مهندس دولة وماستر في سبعة تخصصات، على غرار البيوتكنولوجيا الصيدلانية والشبه صيدلانية والنباتية والحيوانية وبيوتكنولوجيا خلوية

اعتصم، أمس، طلبة المدرسة الوطنية العليا للبيوتكنولوجيا بعلي منجلي أمام ديوان والي قسنطينة، لتجديد مطالبهم المتعلقة بالحصول على شهادة التخرج المزدوجة في سبعة تخصصات.

وتجمع الطلبة مقابل ديوان الوالي بداية من الصباح وقاموا برفع لافتات للتعبير عن مطالبهم، قبل أن يغادروا حوالي منتصف النهار، حيث ذكروا في

دعا الطلبة إلى الابتعاد عن الإشاعات المتداولة عبر صفحات الفيسبوك

دواجي؛ "قضية العنف في جامعة الجزائر 3 تصفية حسابات بين الأساتذة والإدارة"

المنتديات واللقاءات الدورية والتوعوية التحسيسية للطلبة، هذا وحث الطلبة إلى عدم الانسياق وراء الإشاعات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي خصوصا "الفيسبوك"، ومن جهته أكد مهدي عبد الغفور عضو في الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين أن الاعتداءات ظاهرة ليست بالجديدة على الساحة الجامعية بل أصبحت عادة والحادثة الأخيرة حقيقة ليست بالأمر الهين لكنها لا تستحق كل التهويل، وتحدث على ضرورة إيجاد الحلول داخليا بين الطلبة والأساتذة ولا داعي إلى تضخيم الأمور التي تنعكس سلبا على الجامعة.

وعن انعكاسات التشريعات على الطلبة قال المتحدث أن أصابع الاتهام موجهة إلى اتحاد الطلبة على أنه يخدم إحدى الأحزاب الحاكمة ولكنه أثبت العكس، حيث أوضح أنه حان الوقت لوضع قوانين تفصل الجامعة والطالب عن السياسية والتحزب، مشيرا أن الاتحاد يرفض إقحام الطلبة في الحملات الانتخابية داخل الحرم الجامعي، داعيا العمل على تعبئة الطالب وتوجيهه إلى الانتخاب وتقديم تسهيلات عن طريق فتح صناديق الاقتراع على كمستوى الجامعات ليتمكن الطلبة من الانتخاب، وفي الأخير خلص دواجي بالدعوة إلى إعادة النظر في المطالب المهنية للطلبة المضربين مع استحداث مجالس استشراف علمية دقيقة للإمام بكل المستجدات.

■ خديجة بلوزداد

■ ندد الأمين العالم للاتحاد العام للطلبة الجزائريين صلاح الدين دواجي بكل أشكال العنف الممارس في الجامعات الجزائرية وواستنكر إقحام الطلبة في المزاوغات التي قال أنها تصفية حسابات شخصية.

وأضاف دواجي خلال نزوله ضيفا على فوروم "جريدة المحور اليومي" أمس أن الجامعة حققت تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة الأمر الذي يتطلب توعية الطالب من الجانب النقابي ليدافع أولا عن نفسه وعن الحرم الجامعي، وأكد أن موقف الاتحاد واضح يدعو إلى عدم الدخول في صراعات مجهولة المصدر، وقال أنهم لديهم أساليب ناجعة للظفر بحقوقهم والتي تكون إما عن طريق البيانات الرسمية أو التقارير المرفوعة إلى الوزارة الوصية وفي حال لم يتلقى الاتحاد الرد سيلجأ إلى الإضراب والاحتجاج الذي يعتبر قانوني وشرعي، وجدد دواجي دعوة الطلاب إلى عدم الاستجابة للصراعات وتحمل روح المسؤولية للحفاظ على استقرار الجامعة التي تعد مسؤولية الجميع، وعن أسباب العنف التي تحدث في كل مرة أرجعها الأمين العام لاتحاد الطلبة إلى دخول نقابة الأساتذة في معترك الشرعية واللاشرعية، بالإضافة إلى تصفية الحسابات بين مجموعة من الأساتذة مع الإدارة.

هذا ودق دواجي ناقوس الخطر في مرحلة وصل فيها الطالب إلى الانتحار هروبا من الواقع والمشاكل اليومية المتكررة في الحرم الجامعي، داعيا إلى ضرورة فتح باب الحوار عن طريق

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تخطط أوراقه "الكناس" يطالب بتقديم توضيحات حول سحب اعتماده القانوني



ملف المؤتمر قانوني وأن هذا الأخير انعقد بناء على دعوة من المجلس الوطني وبالتراخيص القانونية وبجميع محاضر لجنة اثبات العضوية وبحضور محضر قضائي الذي قام بدوره بإيداع الملف في تاريخه القانوني، وعبر المتحدث عن أسفه الشديد لمراسلة رئيس ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي صرح أن المؤتمر غير شرعي وغير مرخص، وقال سعدودي أنه وبلسان المجلس الوطني يرفض رفضاً قاطعاً مضمون المراسلة التي يراها مجحفة ولا تستند إلى أي أساس قانوني. وفي سياق مماثل أوضح المتحدث أنه احتراماً لقوانين الجمهورية يدعو المجلس إلى سياسة الحوار والتشاور مع الوزارة الوصية حول ما ورد في المراسلة، مطالبين أيضاً في نفس السياق إلى توضيح كتابي للفروع النقابية مع إيفاد لجنة تحقيق في القضية.

■ خديجة بلوزداد

■ أفاد نائب المنسق الوطني لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي سعدودي شادلي أنه وجواباً على المراسلة الصادرة عن رئيس ديوان وزارة التعليم العالي أنه ولحد الساعة لم يتلقى المكتب الوطني ولحد الآن أي تبليغ رسمي لهذه المراسلة، وتم التطلع عليها عن طريق التسربات الموجودة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وحسب ما أكده سعدودي شادلي فإنهم لم يتلقوا أي نسخة من التعلية من طرف وزارة العمل، وأن أعضاء المكتب الوطني تنقلوا إلى مقر وزارة العمل أين اجتمعوا مع مدير العلاقات العامة للوزارة الذي أكد بدوره أنهم انتهوا من دراسة ملف المؤتمر المنعقد بقسنطينة وأنه تم إحالته بجميع الوثائق وبقرار من اللجنة المكلفة بالدراسة وأن الملف المودع بتاريخ 14 ديسمبر 2016 قانوني ومطابق للإجراءات ولم يتم تسجيل أي تحفظ عليه، وعليه عاد سعدودي ليؤكد أن

معرض الكتاب بجامعة الجزائر 3... التنوع بأسعار مقبولة

■ استقطب معرض
الكتب المقام حاليا
بكلية علوم الإعلام
والاتصال، بجامعة
الجزائر 3، على مستوى
البنية الجديدة، العديد
من الطلبة نظرا للتنوع
الذي تعرفه مضامين



الكتب التي شملت الجامعية، الروايات، وحتى كتب لإتقان
مختلف اللغات الحية كالإنجليزية، الإسبانية، الألمانية،
الإيطالية والفرنسية. وبالإضافة لما ذكر، قررت الجهات
الوصية على هذا المعرض بيع هذه الكتب بأسعار مقبولة
تكون في متناول الطلبة وفي متناول الجميع، إذ تراوح سعرها
ما بين 200 دج إلى 800 دج، وهو ما لقي استحسان الطلبة
الذين أكدوا أن أسعار الجامعة أقل بكثير من التي اعتادوا
عليها في المعرض الدولي للكتاب "سيلا".

المدرسة العليا للفنون

إمضاء الشهادات من مصالح التعليم العالي

للمدارس العليا»
و ينص المرسوم رقم 17616 على «مراجعة التسيير الداخلي للمدارس العليا للفنون الجميلة طبقا للقانون الأساسي المعمول به في تسيير المدارس العليا»
وعاشت المدرسة العليا للفنون الجميلة منذ الدخول الجامعي 2016-2017 حركات احتجاجية وشد وجذب بين الوصاية والطلبة الذين يطالبون بتحسين ظروفهم الاجتماعية و البيداغوجية وصلت بهم إلى تصعيد الاحتجاج والدخول في إضراب عن الطعام. كما شملت هذه المطالب مسائل بيداغوجية سبق وأن طرحت من قبل خاصة في الحركة الاحتجاجية ل2015 التي طالبت بمراجعة التكوين وفتح قضايا عمل و ورشات ومعادلة الشهادات.

ودرست لجنة من الوزارتين اجتمعت يوم الخميس 16 فبراير الجاري «وضعية المدرسة سيما ما يخص الشؤون البيداغوجية» لتصادق على عدد من الإجراءات من بينها «مرافقة إدارة المدرسة من طرف مصالح التعليم العالي والبحث العلمي على إعداد برامج خاصة بنظام جـ»
وسيتم «الفصل في نوع النظام المراد اتباعه» خلال السنة الجامعية القادمة، كما ورد في البيان، من أجل «تطبيق إما نظام ليسانس مهنية أو ماستر مهنية»
وسيعاد «النظر في القانون الأساسي للمدرسة العليا ومطابقته مع المرسوم رقم 17616 والمتضمن القانون الأساسي



● كشفت أول أمس، وزارة الثقافة عن الاتفاق «المبدئي» بين وزارتي الثقافة والتعليم العالي والبحث العلمي على «إمضاء شهادات طلبة المدرسة العليا للفنون من قبل مصالح التعليم العالي والبحث العلمي» وفق ما ورد اليوم في بيان لوزارة الثقافة.

■ ق.ث

للإطلاع على مدى احترافية المدرسة في مجال التكوين النوعي

المدرسة العليا لتقنيات الطيران تنظم زيارة لفائدة الصحفيين

■ فتح تخصص جديد يتعلق بدفع وهيكلة الطائرات قريبا

تنظيم وتطور التكوين وعصرنته وذلك بادماج نظام التكوين عن بعد في مختلف الأطوار، بدوره. أكد العقيد فراوسن محمد أن الزيارة تهدف إلى توطيد الروابط بين الجيش الوطني الشعبي والمواطن من خلال الصحافة الوطنية وتجسيد الاتصال الجوارح مما يسمح لجميع فئات المجتمع بالتعرف والمصوّل على المعلومات والاستفسارات حول شروط الالتحاق بالمدرسة في مجال التكوين العالي والاختصاصي. كما يتم من خلالها-يضيف ذات المسؤول- إبراز الجهود المبذولة من طرف الجيش الوطني الشعبي للانفتاح على المجتمع من خلال تبني عملية اتصالية هادفة تعتمد على تعزيز قدرات الاتصال بين مختلف شرائح المجتمع. وكانت هذه الزيارة فرصة لمختلف وسائل الإعلام للإطلاع على المخبر التي تتوفر عليها المدرسة منها مخبر ميكانيك السوائل وديناميك الهواء ومخبر اختصاصية المحرك والقاعة البيداغوجية وقاعة الإعلام الآلي وكذا مخبر الكيمياء ومخبر الاتصالات السلكية وقاعة تعليم اللغات الأجنبية.

وتندرج هذه الزيارة في إطار تنفيذ المخطط العام للاتصال المصادق عليه من طرف القيادة العليا للجيش الوطني لتمرير 7102 كما تهدف حسب المنظمين إلى تكريس إرادة المؤسسة العسكرية للتقرب من وسائل الإعلام من جهة ومعاينة الجهود المبذولة في مجال التكوين والتأطير من جهة أخرى. وتسمح الزيارة أيضا بإعطاء لمحة للصحفيين حول مهام وتنظيم جهاز التكوين للقوات الجوية لاسيما في مجال الطيران ومختلف التخصصات وكذا الإطلاع على مدى احترافية وكفاءة أفراد ومؤطري هذه المدرسة بالإضافة إلى الإطلاع على العتاد البيداغوجي المخصص للتكوين. وفي كلمة له اعتبر العميد شايب سليمان أن هذه الزيارة تعد فرصة للتعرف على المسيرة التاريخية التي قطعتها المدرسة منذ إنشائها في مجال التكوين النظري والتطبيقي بهدف تدعيم وحدات القوات الجوية ومختلف وحدات الجيش الوطني الشعبي. وقال أنها تهدف كذلك إلى إعطاء لمحة حول مدى

● نظمت أمس قيادة القوات الجوية بالمدرسة العليا لتقنيات الطيران، الشهيد موسى رحالي بالناحية العسكرية الأولى زيارة ميدانية لفائدة صحفيي وسائل الإعلام الوطنية العمومية والمخصصة للإطلاع على مدى احترافية المدرسة في مجال التكوين النوعي والإمكانيات المسخرة لذلك، كما تم الكشف أن المدرسة ستفتح ابتداء من السنة المقبلة تخصصا جديدا في مرحلة ما بعد التدرج ويتعلق بدفع وهيكلة الطائرات. أكد العقيد فراوسن أن المدرسة ستفتح ابتداء من السنة المقبلة تخصصا جديدا في مرحلة ما بعد التدرج ويتعلق بدفع وهيكلة الطائرات بدوره قدم المدير العام للتعليم بالمدرسة العقيد شريف الوزاني مولاي محمد أمين عرضا أبرز فيه مهام المدرسة والتخصصات التكوينية المطروحة لنيل شهادة في نظام آل أم دي. وأشرف على هذه الزيارة قائد الجو بالناحية العسكرية الأولى العميد شايب سليمان، بحضور قائد المدرسة العليا لتقنيات الطيران العقيد فراوسن محمد ورئيس مصلحة الاتصال لقيادة القوات الجوية العقيد فكان كمال.

في ملتقى دولي شاركت فيه سبع دول

جامعة أدرار تحتضن «الاستراتيجية التنافسية للمؤسسات»

الدكتوراه بالكلية المنظمة، حيث أوضح عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة أدرار، أن «الهدف من هذا الملتقى العلمي الاقتصادي هو تقريب وجهات النظر بين الدول المشاركة والمختصين الاقتصاديين، خاصة من حيث تطوير تنافس مؤسساتي ذي نجاعة، ترجع الفائدة فيه للدول وشعوبها، ويسمح بالبحث أيضا حول السبل في تطوير القدرات التنافسية في الدول النامية، خصوصا أنها تتوافر على إمكانيات لم تُستغل». وتبقى، حسب ذات المسؤول، «الشراكة وتقريب وجهات النظر أساسيين في تطوير اقتصاد الدول بنهج علمي مدروس»، في حين تستمر المداخلات على مدار يومين كاملين بغية الخروج بأرضية واضحة المعالم.

• بوشريفي بلقاسم

انطلقت، أمس بجامعة أحمد دراية بأدرار، فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية، من أجل تحقيق شراكة فعالة بين الجامعة والقطاع السوسيو-اقتصادي، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالتعاون مع مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، إذ تشارك في الملتقى سبع دول بما فيها الدولة المستضيفة، وهي: الجزائر، السودان، السعودية، العراق، مصر، فرنسا والمغرب.

وقد نُظمت في هذا اللقاء الدولي ما يزيد عن 52 مداخلة، أطرها أساتذة ودكاترة وباحثون وخبراء ومختصون من مختلف جامعات الوطن ومن الدول المشاركة. وتزامنا مع هذا الحدث بُرمجت ورشات تكوينية لفائدة طلبة

المدرسة العليا لتقنيات الطيران تفتح أبوابها للإعلاميين

تكوين كفاءات تضمن صيانة وسائل سلاح الجو

فتحت أمس، المدرسة العليا لتقنيات الطيران بالدار البيضاء، (شرق العاصمة) أبوابها للأسرة الإعلامية، لنقل الصورة الحقيقية لهذا الصرح العلمي والعسكري الهام، الذي أسس في 1990، مهمتها تكوين تقنيين سامين في علم الطيران، وتزويد مختلف الوحدات العسكرية الجوية بالمهارات المتخصصة في الصيانة. وقد تكيّفت هذه المدرسة مع نظام «أل أم دي» وصارت تتقاسم الوصاية بين وزارتي الدفاع الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي، منذ 2009، وهي التحولات التي صاحبته برامج بيداغوجية تكافئ شهادات الليسانس والماستر في مختلف التخصصات.

• رشيد كعبوب



وقد رافق الصحفيين في هذه الزيارة وأشرف على انطلاقها قائد الجو للناحية العسكرية الأولى العميد سليمان شايب، حيث تم الاطلاع على ما تزخر به المدرسة العليا لتقنيات الطيران من هياكل بيداغوجية ووسائل وتجهيزات تقنية، تؤكد مدى الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة العسكرية لهذا الصرح البالغ الأهمية بالنسبة لسلاح الطيران، كونها خزان يلبى احتياجات الوحدات العسكرية، من مهندسي الطيران، خاصة وأن هذه المهنة تعتبر جد حساسة في تفحص «الحالة الصحية للطائرة» وإخضاعها للصيانة الدورية، ثم أن المدرسة تضمن التأهيل لضباط قيادة القوات الجوية، حسيما تم شرحه لممثلي الصحافة الذين طافوا بمختلف أجنحة وأقسام المدرسة، واستمعوا للشروحات المؤثرين.

وتوفر المدرسة تكوينا يتوج بشهادة الليسانس في أربعة تخصصات هي: هيكل الطائرات، دفع الطائرات، إلكترونيات الطائرة والتجهيزات. وتصل مدة التكوين إلى 6 سدايسات، كما تضمن المدرسة تكوين عسكري ورياضيا يسمح لضباط المستقبل باكتساب معارف في فن القيادة والقدرة على تنفيذ المهام الملقاة على عاتقهم، ويستكمل تكوين الليسانس الأكاديمي في تقنيات الطيران بسنة تكوين تربيصي في سبعة تخصصات تتفرع عن تلك المذكورة منها راديو رادار الطائرة، منظومة وأجهزة الطائرة، إشارة ومنظومة أسلحة الطيران.

وعن شروط الالتحاق بهذه القلعة العلمية والعسكرية، ذكر قائد المدرسة العقيد محمد فراوسن، أنه يتم اختيار طلبتها كل سنة، من حملة البكالوريا بمعدل لا يقل عن 12 من 20 مع مسابقة يتم اختيار الأحسن، مع اشتراط الحالة الصحية للمترشح. كما انطلقت المدرسة خلال الموسم الحالي في

لتسهيل العملية التكوينية، وتمكين المؤطر من معرفة مستوى الطالب وتتبع مساره التكويني من خلال برمجيات ونظام الأنترنت، يوفر لطلالبا كل الدروس المقررة، ويفتح له مكتبة افتراضية ينهل منها ما يشاء في مختلف التخصصات، وهي الإمكانيات التي قد لا تتوفر في مختلف المدارس المدنية.

ولترسيخ معلومات الطلبة، توفر المدرسة أيضا مخبر الأوتوماتيك، وهو نظام يمتحن فيه نفسه بفضله ويعرف مدى تحكمه في أنظمة سرعة الطائرة المتوقع والحرارة ومستوى السوائل بها، ومستوى ميلان الطائرة، كما تضمن المدرسة تكوينا في اللغة الإنجليزية، تستعين بأحسن الكفاءات من الأساتذة في مختلف التخصصات.

للإشارة، فإن المدرسة العليا لتقنيات الطيران تضمن تكوينا للطلبة من الدول الشقيقة والصديقة، على غرار مختلف المدارس العسكرية الأخرى، في إطار الاتفاقيات المبرمة مع هذه الدول، منها، مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا وغيرها.

تكوين أول دفعة من طلبة الماستر التي لا يتعدى عدد طلابها العشرة، في اختصاص إلكترونيات الطائرة، في انتظار فتح ماستر هياكل ودفع الطائرات لاحقا.

واستمع ضيوف المدرسة إلى شروحات تقنية بحتة إجتهد المؤطرون في تبسيطها لممثلي وسائل الإعلام الوطنية، الذين طافوا بكل الهياكل البيداغوجية منها مخابر إلكترونية، ميكانيك السوائل وديناميكية الهواء، اختصاصية محرك، مقاومة المواد... وهي التخصصات القاعدية التي لها علاقة مباشرة بهيكل الطائرة ومحركها ومختلف تجهيزاتها الإلكترونية والاتصالية. وقال أحد المؤطرين إن مثل هذه المعارف القاعدية هي المبادئ الأولية التي يجب أن يتسلح بها التقني الضابط مستقبلا، حتى يمر إلى التخصص الذي يرغب فيه لاحقا.

ولاحظنا في هذه الزيارة أن المدرسة تزوّدت بتجهيزات بيداغوجية متطورة، منها قاعة تدريس مزودة بأحدث وسائل الإيضاح باستعمال مختلف وسائط الإعلام الألي والسمعي البصري وسبورات تفاعلية

قسنطينة

طلبة طب الأسنان يصعدون احتجاجهم بمستشفى ابن باديس

وناشدوا كل الجهات الوصية التدخل العاجل لإنقاذ موسمهم الدراسي، وفتح المجال للنقاش بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وممثلين عن كلية الطب في أقرب فرصة ممكنة.

الكلليات الأخرى التي تجري حصصها التطبيقية والميدانية كما يلزم بحكم توفر الإمكانيات والوسائل اللازمة»، بالإضافة إلى دفعهم مبالغ تفوق منحة 4000 دج يستفيدون منها كل 3 أشهر، مقابل الحصول على بعض الوسائل التي قالوا إن عددها يتزايد في ممارسة التكوين. وأكدوا في هذا الشأن أن التأطير غائب، موضحين أنهم ينتقلون إلى غاية المعهد على بعد 25 كيلومترا لغياب التدفئة اللازمة، وهو السبب الذي جعلهم يدخلون في إضراب مفتوح في المرة الأولى، «إلا أن الاستجابة غير الفعلية من قبل الوزارة الوصية والحكومة»، جعلتهم يقدمون على تصعيد الاحتجاجات، التي أعلنوا أنهم لن يوقفوها إلا بحصولهم على ضمانات ملموسة فيما يتعلق بكل مطالبهم، أو على الأقل الرئيسة منها.

وأكد عشرات الطلبة ممن تحدثت إليهم «المساء»، أنهم سيواصلون الإضراب المفتوح ومقاطعة مقاعد الدراسة حتى تلبى مطالبهم، التي وصفوها بـ«المشروعة».

صعد أمس طلبة طب الأسنان من احتجاجهم بسبب عدم تلبية مجموعة من المطالب الوطنية التي كانوا قد رفعوها منذ مدة إلى الوزارة الوصية، والتي لم يتم تلبيةها حتى الآن بالرغم من التدخل الذي كان من قبل الحكومة في وقت سابق.

• خالد حواس

ونقل الطلبة احتجاجهم للأسبوع الثاني على التوالي، إلى وسط المستشفى الجامعي ابن باديس؛ تعبيرا عن قيمتهم العلمية باعتبار أنهم أطباء من جهة، ومطالبين وزارة الصحة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي، من جهة أخرى، فيما يتعلق بالمطالب الوطنية التي كانت محل تنسيق مع بعض الكليات الوطنية والأخرى الجهوية التي تتعلق بكيفية التكوين داخل المخابر، التي خصصت الدولة لها ميزانيات لتزويدها بالمعدات، غير أن أدنى وسائل التكوين في جامعة قسنطينة 3 غير متوفرة تماما، حسب المحتجين، «عكس ما هو موجود في بعض

بومرداس

«المادة المظلمة» في محاضرة بجامعة امحمد بوقرة

نشط البروفيسور مجيد بوتومور، الباحث في المجلس الأوروبي للبحث النووي والمرشح لنيل جائزة نوبل في الفيزياء أمس، بجامعة امحمد بوقرة ببومرداس، محاضرة علمية حول «المادة المظلمة» التي هي عبارة عن عنصر رئيسي في الكون نسبة تواجدها أكبر بست مرات من المادة العلمية المرئية. تتميز المادة المظلمة بكونها لا تصدر أي إشعاع ولا تتفاعل إلا بفعل الجاذبية. المحاضرة العلمية تدرج ضمن الأنشطة التي تطلقها النوادي العلمية للجامعة لفائدة طلبة كلية العلوم والتكنولوجيا، ضمن برنامج مشترك بين جامعة بومرداس ومختلف شركائها الفاعلين من الوطن وخارجه.

• حنان س

تحتضنه جامعة الجزائر "1" (كلية الحقوق سعيد حمدين):

ملتقى وطني حول حقوق الإنسان

تنظم جامعة الجزائر "1" كلية الحقوق سعيد حمدين، يومي 7 و 8 مارس المقبل، الملتقى الوطني لحقوق الإنسان، واقع وتحديات في ضوء المواثيق القانونية والأجهزة الدولية والمعطيات الواقعية.

• رشيدة بلال

وهل أدى تضاعف آليات حماية حقوق الإنسان الدولية السياسية منها والقضائية إلى تحسين وضع الفرد واحترام حقوقه الدولية، أم أنها تضخمت لدرجة أضرت أكثر مما نفعتم؟ وما تأثير كل هذه التداعيات على النظام القانوني الجزائري؟

سطر المشرفون على الملتقى مجموعة من الأهداف أهمها: إلقاء الضوء على جديد القانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة في ظل الاضطرابات التي يشهدها العالم في المنطقة المربية، ومحاولة فهم مدى استيعاب القانون الدولي لحقوق الإنسان للتطورات التكنولوجية. إلى جانب تقييم الأجهزة الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومدى قدرتها على تحسين وضع الفرد على المستوى الدولي وبيان العلاقة بين الجزائر لحقوق الإنسان، وأخيرا استخراج المعوقات التي تواجه تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان واقتراح الحلول الكفيلة بتذليلها.

ينتظر أن يتم مناقشة إشكالية الملتقى على محاور موزعة كالتالي: المحور الأول: النصوص القانونية الدولية المعنية بحقوق الإنسان الأكثر تأثيرا، والذي يتناول النصوص القانونية الدولية الأساسية المعنية بحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم.

أما المحور الثاني؛ فيتناول الأجهزة الدولية ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان. كالأجهزة السياسية الدولية والأجهزة القضائية المعنية بحماية حقوق الإنسان.



تضخم الأجهزة الدولية الرامية لمراقبة وضعية حقوق الإنسان، فظهور آليات ذات اهتمام إقليمي وأخرى ذات بعد عالمي. ورغم أنها عاملة في نفس المجال، إلا أنها لم تصل إلى تنسيق فيما بينها، أو أن هذا الأخير يكون محدودا رغم جهود منظمة الأمم المتحدة في التنسيق الدولي في إطار منظومة الأمم المتحدة، وهو ما أدى بالدول إلى رفع تقارير حول حقوق الإنسان لجهات دولية عديدة، مازالت مصداقيتها أحيانا وفعاليتها محل شك. من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن تقييم كفاءة المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وكذا الأجهزة التابعة لها في مراقبة وضعية حقوق الإنسان؟

العالمي أو الإقليمي، في إطار الأمم المتحدة أو برعايتها، انجر عن هذه الأخيرة قيام أجهزة مهمتها متابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها الاتفاقية الدولية، ومراقبة وضعية حقوق الإنسان في الدول الأعضاء فيها، حيث تعد الجزائر عضو في أغلب هذه الاتفاقيات وتمتد نشاطها في هذا المجال، وفاء بالتزاماتها الدولية. وقد شهدت العشرية الأخيرة كتما هائلا من التعديلات، طالقت القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الدستور. كما تقوم بتقديم تقارير دورية للأجهزة الدولية المتخصصة بحقوق الإنسان. من جهة أخرى، فإن تزايد الاهتمام الدولي بموضوع حقوق الإنسان أدى إلى

يعتبر موضوع حماية حقوق الإنسان، خاصة في ظل التجاوزات التي تسجل كل يوم، والتي تطال كرامة الإنسان عموما، والفضائل الهشة من نساء وأطفال ومهاجرين ومعايدين على وجه الخصوص، من أكثر المواضيع إثارة للنقاش، ذلك أن حماية الفرد ورفاهيته أيا كانت توجهاته، هو الغاية من كل قانون دولي كان أو وطنيا.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة وتحرير الإعلان الدولي لحقوق الإنسان 1948، برزت حركة دولية للدفاع عن حقوق الإنسان وكرامته، كانت السبب وراء إبرام عدد هائل من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة على المستوى

وقت الجزائر "تكشف مفارقات عالم الشغل في الجزائر"

"أميون" يديرون مؤسسات هامة وإطارات يتسكعون!

شباب بدون شهادات تحوّلوا إلى أثرياء

يشكل عالم الشغل في الجزائر لغزا يصعب فك شفراته، نظرا للتعقيدات التي تكتنف دوايب هذا العالم، الذي بات معقلا للمفارقات بسبب انتشار ظواهر غريبة تحوّلت مع مرور الوقت إلى أمور عادية ولا أحد أصبح يكثرثر لها.

الوكالات، مما جعل أصحابها يفقدون الأمل في الحصول على الوظيفة، ويضطرون في غالب الأحيان للقيام بدراسات تكميلية أخرى في تخصصات علمية واقتصادية، ولعلهم يتمكنون من الحصول على وظيفة، غير أن ما يحصل في الجامعة الجزائرية أنها ما زالت تنتج التخرجين في العلوم المذكورة بفرقة.

.. ويحوّلون الأحياء الجامعية إلى أسواق
أفرت مفارقة إبقاء التخصصات المذكورة مفتوحة أمام الطلبة في الجامعة، وما زال الطلبة يدرسونها ويتخرجون فيها سنويا، وكل موسم يزداد عددهم، ظواهر غريبة في الأحياء الجامعية، حيث كُشف تنظيم الاتحاد العام الطلابي الحر أن الطلبة باتوا يفكرون في مصادر الرزق والعمل بدءا من الحى الجامعي، بعدما طلقوا الدراسة بالثلاث، حيث حوّل معظمهم غرفهم في الأحياء إلى محلات تجارية مفتوحة في كل الأوقات، ففي أحياء جامعي سطيف 1 و 2 وسجلات العشرات من المحلات للطلبة بالأحياء، حيث يمتن هؤلاء بيع التبغ والحلويات والشروبات، وحتى البنات يمارسن نفس العقيلة بأحيائهن الجامعية وهناك حتى قاعات للحلاقة والتجميل، وكشفت ذات التنظيم أن الظاهرة أصبحت معممة في جميع جامعات الوطن، ومنشرة رغم قرارات المنع التي أقرتها المصالح المعنية، كون أن الظاهرة لها تأثيرات سلبية على جو التعليم بالحرم الجامعي.

شباب بدون شهادات تحوّلوا إلى أثرياء
ومن المفارقات الغريبة أيضا، أن شبابا لم ينجحوا في دراستهم، وغادروا مقاعد الدراسة في سن مبكرة، تحوّلوا إلى أثرياء وأصبحوا يملكون سيارات وفيات فخمة ومحلات في كل مكان وشركات استيراد، بعضهم جمعا هذه الروة نتيجة إرث عائلي، وبعضهم استفادوا من قروض، وبعضهم من التجارة



غير الشرعية أو كما يحلو للبعض تسميتها "التبرزينس"، وبعضهم جمعوها بطرق ملتوية، في وقت كان الشباب الذين تحصلوا على البكالوريا منسغلين بإنهاء دراساتهم العليا، وعندما تخرج الجامعيون من الجامعة وجدوا نظراهم الذين لم يدرسوا قد اجتازوا مرحلة الخدمة الوطنية، واشتروا سيارات وشقق، أما الجامعيون فإن أول شيء ينتظرهم بعد إنهاء الدراسة هو اجتياز الخدمة الوطنية، قبل الشروع في رحلة البحث عن عمل.



مكاتب فخمة تعفي وراءها "خريجي ابتدائيات" التعليم، ذات الأمر بالنسبة للسيد "أ" الذي يحمل شهادة مهندس دولة في الإلكترونيك ويعمل كراعي غنم ببلدية آيت تيزي، حيث دخل شريكا مع أحد الموالين، الذي يمنح له رؤوس غنم ليرعاها مقابل اقتسام الأرباح في فترات البيع وخصوصا الأعياد، وقد تكلم هذا المهندس معنا بكل مرارة عن مستقبله هذا، والذي لم يكن ينتظره يوما، بعدما أتمنى حياته في طلب العلم، مشيرا إلى أنه ليس الوحيد من يعاني بل هناك العشرات من زملائه، خصوصا القاطنين في المناطق النائية، التي لا تتوفر على مؤسسات وشركات سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص، ومن أراد الظفر بمنصب عمل في تخصصه فعليه أن يقطع مسافات طويلة إلى المدن الكبرى على حد تعبيره، وقد لا يحصل على مراده، وبالتالي لا يملك هؤلاء سوى مواجهة القدر الذي كتب أن يكون عليهم مزا.

تخصصات غير مطلوبة في سوق التشغيل وما زالت تدرّس!

أوضحت مصادر من المديرية الولائية بوسط وشرق الوطن على غرار سطيف، بجاية، باتنة، قسنطينة، ميلة وغيرها، أن هناك تخصصات بالجامعة باتت غير مطلوبة إطلاقا في سوق العمل، كتخصصات العلوم الإنسانية والفلسفة والعلوم الاجتماعية والحقوق، وهو ما جعل طلبات العمل التراكمة على مستوى وكالات التشغيل، كلها ملفات التحصلين على شهادات في هذه التخصصات، حيث تبقى ملفاتهم تنتظر سنوات طويلة على مستوى

سليم - خ
ومن بين المفارقات العجيبة أن تجد "أميون" لا يتقنون حتى استخدام الحاسوب، ولا يعرفون كتابة جملة صحيحة يحتلون مناصب عليا في مؤسسات الدولة وفي البرلمان وفي الشركات العمومية، في وقت يتخطى فيه أصحاب الشهادات العليا في ويلات البطالة أو الاستنجد بمهين أخرى لا تناسب شهادتهم ولا مستواهم العلمي، وذلك من أجل كسب "الخبرة" أو على الأقل مصروف الجيب حتى لا يبقوا عاطلين عن العمل، عالية على أوليائهم، وحتى لا يطلبوا من الوالد أو الأم إعطاءهم "المصروف".

يجلسون وراء مكاتب فخمة بمستوى "ابتدائي"

كشفت مصدر من المركزية النقابية لـ"وقت الجزائر"، أن عددا كبيرا من الإطارات العليا في مؤسسات عمومية جد هامة، لا يملكون أي شهادات تؤهلهم لهذه المناصب، التي تتطلب المستوى، خصوصا في ظل التغيرات التي أصبحنا نعيشها، حيث عزت التكنولوجيا وكذا التطور العلمي عورات هؤلاء، الذين يريدون تحويل مؤسسات الدولة إلى ملكيات خاصة، رغم أنف حاملي الشهادات العليا الذين ضاعت حياتهم في رحلة البحث العلمي وبعدها تسوية الوضعية تجاه الخدمة الوطنية ثم اللهث وراء منصب يضمن "الخبرة"، والمحنة الأخيرة ليست متوفرة للجميع، رغم أنها حق مشروع.

.. ويتباهون بمستويات وهمية

والغريب في أمر هؤلاء المسؤولين والمدراء أنهم يضيّقون ألقابا لأنفسهم كتقوع من "الليكون الاجتماعي" و"البرستيج"، حتى يوهمو الناس بأنهم ذكوات وأساتذة تحصلوا على شهاداتهم من مختلف جامعات العالم، لكن في الحقيقة لا أحد منهم يعرف ما هي هذه الدكتوراه التي يحملونها، ومستواهم محدود جدا، ويرى المختصون في علم الاجتماع أن هذه الظواهر هي من إفرازات أزمة البطالة، حيث أن تواجد أعداد مرتبة للبطالين الحاملين للشهادات جعل هؤلاء المسؤولين ذوو المستوى المحدود، يظهرون أنفسهم وكأنهم الأفضل، في محاولة منهم لإيجاد ذريعة تؤكد أقيمتهم بالمناصب التي يتقلّدونها، وبحسب بعض الموظفين الشباب الذين يزاوون عملهم مع هؤلاء المسؤولين والمدراء بالمؤسسات العمومية، فإن هذا الصنف يعتمد سياسة القطيعة مع الموظفين، الذين يتواجدون تحت سلطته، وحتى الدخول في نقاش معهم ممنوع، كي لا يكشف أمرهم من طرف الموظفين الحاملين للشهادات العلمية.

بناء برتبة تقني سامي ومهندس يرضى القنم

كشفت عملية صبر آراء خفيفة أجريناها بشمال ولاية سطيف عن صور مأساوية، تؤكد ضياع مستقبل الإطارات الجامعية بين التابع، حيث أكد لنا الشاب "ع، ب، وهو تقني سامي، أنه يعمل بناء منذ حوالي ثلاث سنوات، حيث اقتحم عالم المين الشاقة بعدما سادت في وجهه كل الأبواب، التي طرقها بحشا عن منصب عمل يتوافق مع الشهادة التي تحصل عليها بعد سنوات من

التوظيف بـ"المعارف" السبب الأكبر
وأوضح ذات المصدر أن سبب كل ما ذكرناه يعود إلى التوظيف بالوساطة أو كما يحلو للبعض قوله بـ"العارف"، وهو السبب الذي ساهم في بروز نقابات الشركات الاقتصادية العمومية في قطاع الصناعات الكيماكية والمعادن، ونقابات مؤسسات البناء والفلين والخشب، والري، ونقابات مؤسسات النسيج والجلود، وسبب فشل العديد من القطاعات الصناعية والخدمية يعود بالدرجة الأولى - بحسب ذات المصدر - دائما إلى تولى أمورها إلى مسيرين غير مؤهلين على رأسها، فقاموا بجزها نحو الموت البطيء، من خلال إغراقها في الديون، والكثير من القطاعات تحمل في جعبتها صورا مأساوية لخسائر كانت لم تحدث لو تم وضع أصحاب الكفاءات في مناصب حساسة، والفشل في تحقيق حلم التنمية بمختلف القطاعات يعود لهذا السبب بالدرجة الأولى، لأن الإمكانيات التي سخّرت خلال السنوات الماضية، خصوصا في عهد السبوحية، كانت كافية لإحداث نهضة حقيقية في جميع المجالات، ولإدخال الموارد البشرية الهزيل ظل مسكوتا عنه لأسباب لا يعلمها إلا من عايش هؤلاء.

مديريات ولاية يسيرها "جبهة"

وقال ذات المصدر إن قطاع الشغل بالذات ملغم بهذا النوع من الفوضى، وتوجد حتى مديريات ولاية على رأسها مدرء ليس لهم أي شهادة، وغالبيتهم بحسب ذات المصدر يعتمدون على "السكرتيرة الخاصة" في كل

RÉAGISSANT AU MALAISE PROFOND DANS LA CORPORATION

Le collectif des professeurs en médecine saisit les hautes autorités

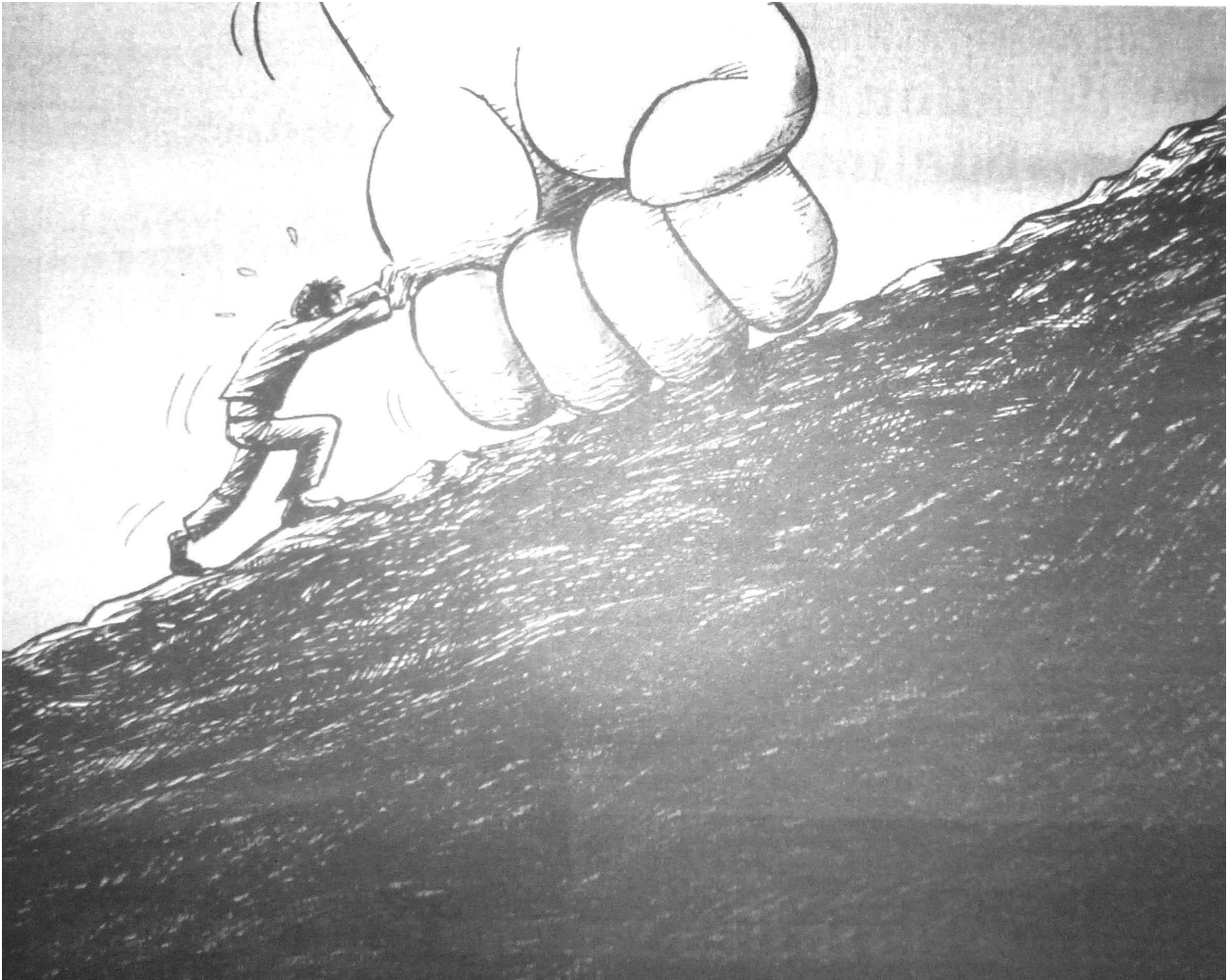
Le Collectif national des professeurs en science médicales crie au scandale et déplore l'état de «déliquescence» dans lequel est plongée la médecine algérienne. L'organisation du concours de la chefferie de service, l'accumulation des fonctions de responsabilités des professeurs, la dégradation de la formation initiale des études en sciences médicales, tels sont, entre autres, les points cités dans une lettre adressée aux plus hautes autorités du pays afin de mettre un terme à cette situation de chaos. Rappelant que le chef de service est responsabilisé pour organiser des soins de haut niveau, introduire le progrès scientifique par la pratique de techniques médico-chirurgicales innovantes dans l'intérêt des malades, former des générations de médecins spécialistes de qualité, qu'ils soient hospitalo-universitaires ou de santé publique, le collectif des professeurs met en garde contre le «placement» sur mesure des candidats et toutes les dérives constatées jusque-là. «C'est la première fois dans l'histoire de la médecine que l'on voit le ministère de la Santé s'approprier l'organisation de ce concours, alors que les textes réglementaires sont clairs», note le collectif qui déplore les faux chiffres avancés par la tutelle. «Cette année, on annonce 1200 postes ; où sont tous ces candidats ? La preuve, seulement 244 candidats postulent pour les 461 postes ouverts, dont 16 ont été éliminés alors qu'ils n'avaient pas atteint l'âge de 62 ans révolus. C'est le même scénario que 2014, où 300 postes sont restés vacants. En définitive, 217 postes resteront vacants», signale le collectif, tout en revenant sur la grille d'évaluation qui «ne met point en

relief l'évaluation des performances, comme disait Confucius : "Quand on ne sait pas où l'on va, on risque de se perdre en chemin"». Pour les membres du collectif, il est important d'évaluer régulièrement les chefs de service en mettant en concours, comme dans les autres pays avancés, la chefferie de service selon une périodicité s'étalant entre 3 à 5 ans sur la base de critères pertinents. Il s'indigne, par ailleurs, sur l'absence de rang magistral dans certains établissements de santé et facultés, «dont le nombre se compte sur les doigts d'une main, sans qu'aucune solution ne soit recherchée pour éviter de pérenniser cette situation d'indigence en encadrement».

Sur le point relatif à la formation, il est urgent, ajoute le collectif, de mener une refonte profonde et mettre au point les besoins réels en quantité et qualité, tout en mettant en exergue l'actuelle grève des pharmaciens dont «les revendications sont légitimes et nous les soutenons».

La demande du collectif, signale-t-on dans la lettre, est un plan de carrière avec des objectifs bien définis, l'organisation de concours transparents dans les critères choix des jurys, sans élimination aucune de quelque compétence qui soit toujours en activité dans nos facultés de médecine, une retraite digne de cadre de la nation et «non une pension à 55% de notre salaire, ce qui demeure injuste et enfin une excellence dans la formation qui dépend, certes, de nous en tant qu'enseignants, mais enseignants écoutés et non seulement entendus», rappelle-t-on, tout en espérant que les pouvoirs publics agissent pour mettre fin à cette «mort» à petit feu du secteur.

Djamila Kourta



Crise au CNES | Le syndrome FLN

Jeudi dernier, à la faculté des sciences politiques de l'université d'Alger 3, une réunion pour l'élection du bureau local du CNES a tourné au drame. L'assemblée a été brutalement interrompue par des «agresseurs» que certains identifient comme étudiants, et d'autres comme étrangers à la faculté. Plusieurs enseignants ont été brutalisés, certains ont dû être hospitalisés. Devant cet acte ignoble, les enseignants de Sciences Po ont amorcé un mouvement de grève ; les syndicalistes agressés ont dénoncé la complicité du recteur de l'université Alger 3 et ce dernier s'en est lavé les mains. Quant au ministère de l'Enseignement supérieur, en guise de réaction à ce viol de la franchise universitaire, a demandé lundi, à travers une correspondance adressée aux responsables des établissements du supérieur, de suspendre les activités des sections et structures du Conseil national des enseignants du supérieur (CNES).
Si le recteur de l'université Alger 3 a promis de

Samir Azzoug
sazzoug@elwatan.com

sévir contre les auteurs de l'agression, il reste que ce cas de brutalité largement médiatisé — car cela s'est passé dans l'une des universités de la capitale — est loin d'être un cas isolé. Ce genre de violence est malheureusement courant dans les établissements de l'intérieur du pays.

L'événement de jeudi dernier, en plus de révéler la scandaleuse ambiance qui plombe le secteur du savoir, révèle au grand jour la cacophonie qui règne au sein de l'un des plus puissants syndicats du secteur, le CNES en l'occurrence. Jadis fer de lance de l'action et porte-flambeau de la revendication syndicale, il subit aujourd'hui, après des années d'autisme, le syndrome FLN. Longtemps contesté par plusieurs sections locales du syndicat, le départ de Abdelmalek Rahmani (désormais ex-coordonateur national) et de son bureau national a fini par faire implorer le conseil. Subitement, deux ailes se sont formées, organisent des assemblées générales distinctes et s'auto-érigent représentants officiels du CNES, d'où le clash de jeudi. Profitant de cette aubaine, recteurs des universités et ministère de l'Enseignement supérieur se sont engouffrés dans cette brèche pour pouvoir donner

ensuite le coup de grâce ou imposer l'asservissement. Portés par des motivations partisanses — à l'heure des élections législatives — ou d'autres intérêts moins avouables, les présidents des universités favorisent une aile au détriment de l'autre, accentuant l'animosité des néo-syndicalistes. Ce qui se passe actuellement au CNES, c'est une lutte pour la reprise en main du syndicat par deux courants politiques. C'est une bataille en règle entre les «normalisateurs» et les «islamo-opportunistes», comme les qualifie un enseignant très au fait de l'activité syndicale.

Cette «partisanisation» des universités est loin d'être une vue de l'esprit. Depuis que la tutelle a donné une certaine autonomie à ces institutions, les présidents, doyens et autres décideurs les gèrent en fait comme des walis de la République, renforçant les syndicats et les organisations estudiantines qui sont du même courant politique et fragilisant les autres. Alors, la lutte de jadis qui opposait dans les années 1980 les courants modernistes qualifiés à l'époque de communistes et les islamistes reprend ses dernières années d'une manière plus pernicieuse entre les «islamistes-participationnistes» et les «norma-

lisateurs» et partis de la majorité. Les anciens syndicalistes issus des luttes d'antan ayant et depuis quelques années déjà choisi de se retirer de la scène.

Tahar Hadjar, le ministre de l'Enseignement supérieur qui encourageait tout récemment les universitaires à faire de la politique, lui qui s'affichait officiellement dans le congrès de l'une des organisations estudiantines affiliées à son parti politique (FLN) — et c'est déjà un acte partisan — mesure certainement les retombées de ces luttes internes dans le secteur tertiaire de l'enseignement. Ce sont ces mêmes luttes qui ont débordé sur les événements d'octobre 1988 et celles des années 1990. Mais le marché reste juteux pour les candidats aux élections, d'autant que l'actuel secrétaire général du FLN annonce ouvertement la favorisation du corps enseignant dans les listes électorales. L'Université, c'est plus de 1,5 million d'étudiants et quelques centaines d'autres milliers de travailleurs. Il s'agit de près de 10% du corps électoral. Mais le jeu vaut-il vraiment toute cette violence ?

EN RÉACTION AU GEL DES ACTIVITÉS DU CNES |

Une décision insensée, selon Abdelmalek Azzi

Les activités du Conseil national de l'enseignement supérieur (CNES) sont désormais gelées. C'est la décision prise par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar, sous la forme d'une note adressée à tous les doyens et recteurs des universités. C'est une décision qui a surpris des syndicalistes et bon nombre d'enseignants. «C'est une aberration», nous a déclaré, d'emblée, Abdelmalek Azzi, président du bureau national, issu de l'élection nationale de janvier 2017. «Nous sommes surpris. C'est une décision insensée, il s'agit d'une organisation syndicale, ce qui n'est pas du ressort du ministère de l'Enseignement supérieur», a-t-il poursuivi. Et à lui d'estimer que le ministre n'a aucunement le droit de geler le syndicat et d'insister sur la poursuite de ses activités.

Le bureau national CNES, présidé par Abdelmalek Azzi, par la voix de ce dernier, a donc pris acte de la décision du ministre Tahar Hadjar, mais va passer outre. «Nous allons mobiliser nos adhérents et continuer notre travail syndical», dira-t-il. A préciser que le CNES depuis janvier 2017 est devenu un syndicat à deux têtes. Il existe actuellement deux bureaux nationaux et chacun brandit sa légitimité dans la représentation des enseignants des universités et centres universitaires du pays. En décembre 2016, Constantine a organisé un congrès pour élire le bureau national. Selon les informations en notre possession, il y a eu la participation des délégués de l'université Constantine 1, Constantine 3, université islamique Emir Abdelkader, Tlemcen et Médéa. A l'issue, il y a eu l'élection de Abdelhafid Milat en tant que président du bureau national. Contesté par l'université Constantine 2, Alger, Béjaïa, pour ne citer que

celles-là, cette instance dirigeante du CNES a été supplantée par une autre, installée en début du mois de janvier 2017. Nous avons contacté M. Milat pour quelques éclaircissements sur cette situation, mais nous n'avons reçu aucune réponse de sa part. Sur sa page facebook, il a posté des photos du congrès de Constantine, accompagnées de commentaires et d'articles de presse, qui consacrent la légitimité de son élection. Pour Abdelmalek Azzi, qui dénie naturellement toute légitimité à cette aile. «Le seul bureau national légitime est le nôtre, celui issu du congrès d'Alger. Nous avons réussi à réunir 28 sections, plus cinq en tant qu'observatrices». Comment peut-on en arriver là ? L'université algérienne a du mal à fédérer l'ensemble de ses enseignants sous une même bannière syndicale. Mais l'histoire du CNES est jalonnée d'épisodes de désunion. Il a été par plusieurs fois bicéphale. Depuis son installation en 1996, le syndicat de l'enseignement supérieur est passé par des périodes d'activité intense suivies par des périodes de léthargie, voire d'inertie. Le remettre sur scelle et le relancer a toujours été soumis à la volonté et la capacité de mobilisation de quelques éléments. Il y a eu quelques réussites et des droits arrachés, comme certains ratés. «Beaucoup ont jeté le tablier, après avoir obtenu un logement», nous a confié une enseignante, ancienne membre de la section CNES de Constantine. Et de justifier que l'exercice syndical à l'université se heurte à d'innombrables difficultés administratives et humaines quand bien même il s'agit du temple du savoir et d'intellectuels.

Aujourd'hui que le gel de ce conseil est prononcé par le ministère de tutelle, le travail syndical au sein des universités sera forcément mis en veille puisque l'Administration, recteurs et doyens, seront dans l'obligation d'appliquer la réglementation, nous a-t-on précisé.

Alors qu'ils tenaient leur réunion en vue de l'élection des nouveaux membres de la section Cnes de l'université Alger3, les enseignants ont été victimes d'une agression caractérisée



Le CNES d'Oran prend ses distances avec la protestation

Le cri de colère du Conseil national des enseignants du supérieur (CNES) ne semble pas trouver écho à Oran. C'est du moins ce qu'assurent les syndicalistes rencontrés qui formulent des «réserves concernant les accusations du recteur de l'université d'Alger 3 ainsi que l'engagement de la responsabilité de hauts responsables».

En effet, l'appel des syndicalistes protestant contre l'agression des enseignants jeudi dernier au niveau de la faculté des sciences politiques n'a pas été suivi par la section d'Oran dudit syndicat, a indiqué M. Benhammadi, professeur à l'université d'Oran. Interrogé sur les raisons de cette attitude, M. Benhammadi assure qu'«il ne s'agit pas d'un manque de solidarité, mais plutôt d'un respect de la procédure, car cette protestation n'a pas été organisée selon la règle en vigueur». Il déclare : «Nous sommes bien sûr contre la violence et les abus, mais le syndicat n'a pas pris de décision de manière officielle. Nous n'avons reçu aucune note, lettre ou requête du bureau national.» Pour rappel, le CNES accuse ouvertement le recteur de l'université d'Alger 3, Rabah Cheriat, d'être à l'origine des agressions à l'encontre des enseignants adhérents au CNES qui tenaient une assemblée générale, tout en dénonçant «le silence du ministère de tutelle». Pour les syndicalistes à Oran, l'assemblée en question a été tenue «sans autorisation et les clauses dégagées ne font pas foi». Et pourtant, l'appel est lancé via un document signé par le secrétaire national du CNES, Azzi Malek, qui se solidarise avec les enseignants. De ce fait, il y a lieu de s'interroger sur les divisions qui rongent le CNES et la possibilité qu'un schisme ne donne lieu à un nouveau syndicat universitaire. Ce qui est sûr, les étudiants des universités de la wilaya d'Oran n'ont pas manqué d'exprimer leur solidarité avec les enseignants agressés, notamment à travers les différentes pages facebook des facultés ainsi que celles du CNES. Des vidéos sont notamment relayées et commentées avec véhémence, exprimant par la même occasion un ras-le-bol généralisé.

R. Benchikh

Chadli Saadoudi, vice-président du CNES (aile Milat)|

La décision de Hadjar est «illégal»

Le vice-président du Conseil national des enseignants du supérieur (CNES, aile Milat), Chadli Saadoudi, estime que le gel des activités du CNES n'a «aucun fondement légal». Invité hier au forum du journal El Mihwar, le responsable du syndicat gelé avant-hier par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique conteste la forme de l'annonce de cette mesure. Pour lui, le ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité sociale auquel s'est référé le département de Hadjar dans sa prise de décision «n'est pas habilité à trancher» sur le conflit qui est au niveau de la justice. Aussi, le représentant du CNES souligne que le ministère du Travail a dépassé le délai légal pour émettre des réserves quant à la conformité du congrès et des instances élues, ce qui rend la décision du ministère de l'Enseignement supérieur «non valide» sur le plan légal. Le CNES-dénonce également le fait que «le ministère du Travail ait évité de trancher sur le conflit opposant les deux ailes du CNES».

Pour cette aile du CNES qui a — pour rappel — organisé son congrès les 8 et 9 décembre derniers, la décision du ministère de l'Enseigne-

ment supérieur est certainement motivée par «le souci du maintien de l'apaisement et du calme et éviter toute tension dans le secteur». M. Saadoudi ne manquera pas de faire le lien avec le contexte de la pré-campagne électorale qui doit — selon lui — éviter toute tension au niveau des universités. «Le ministre (de l'enseignement Supérieur, ndr) a voulu fermer la porte à ceux qui veulent faire régner le désordre dans le secteur», soutient le même conférencier. Ce dernier estime que l'agression subie jeudi dernier par des enseignants de la faculté de sciences politiques, alors que des adhérents au CNES (aile Azzi) tenaient leur assemblée générale «était minime». M. Saadoudi affirme que le CNES contestera officiellement la décision du gel de ses activités. «Notre syndicat défendra la légitimité de ses instances avec force dans le cadre légal. Notre avocat se rapprochera du directeur des relations publiques du ministère du Travail pour connaître les tenants et les aboutissants de la décision», a-t-il également souligné.

F. Aït Khaldoun-Arab

Adel Abderrezak. Enseignant à l'université Abbes Laghrour de Khenchela et ex-porte-parole du CNES (1996-2004).

“ Une grave dérive s'est installée à l'université

Vous avez certainement eu écho de l'agression des enseignants à l'université Alger 3, qu'elle est votre sentiment ?

C'est un acte très grave qui traduit le climat délétère qui caractérise les universités algériennes. Tout concourt à ce que la violence s'installe à l'université. Une administration autoritaire qui veut tout contrôler, des sociétés privées de vigiles perméables aux dérapages, des organisations d'étudiants plus impliquées dans des logiques de pouvoir que dans des logiques syndicales, des enseignants résignés à la gestion de carrière et désyndicalisés. Evidemment, quand certains font de la résistance et tentent de rétablir des normes professionnelles piétinées tous les jours par l'administration et la pression de certains groupes d'étudiants, ils subissent la violence de ceux qui font la loi dans les enceintes universitaires. Ces actes sont devenus récurrents et les enseignants en font les frais, en particulier dans les universités de l'intérieur du pays. Récemment à l'université de Khenchela, un enseignant a été agressé par des étudiants en grève dans l'amphi. Des enseignants csesulés subissent des agressions, des pressions, des menaces de la part d'éléments très réduits mais aux comportements agressifs, surtout en période d'examen, de remise des notes... Ne pas oublier l'agression des étudiants à l'extérieur, à l'exemple de Tizi Ouzou, où un étudiant a été agressé et tué, il y a quelques jours. Insupportable !

“ Chacun s'entoure de son «clan» et chaque clan recherche l'hégémonie.

L'opacité, du deux poids, deux mesures, le passe-droits, le clientélisme, tout cela amplifie le phénomène d'agressivité à l'intérieur des universités. En fait, tout cela traduit le fait que le lien s'est coupé entre les différents acteurs universitaires, chacun enfermé dans son îlot recherche l'évitement de l'autre ! C'est aussi ça l'objectif «des politiques moins visibles», qui font tout pour anesthésier toute conscience critique dans les milieux universitaires : l'enseignant se contente de son acte pédagogique banalisé, l'étudiant réussit son cursus à tout prix, l'administration recherche «la paix sociale» par tous les moyens, y compris en tournant le dos à la réglementation.

L'agression des enseignants de l'université Alger 3 doit être publiquement dénoncée par le ministère. Une réaction de soutien doit être massive et concrète par la communauté enseignante ! Il faut une commission d'enquête du ministère qui situera les responsabilités et les implications des uns et des autres et en finir avec l'impunité des responsables à tous les niveaux.

Comment analysez-vous la situation et le climat général actuels dans l'université ?

Le climat délétère qui perdure à l'université renvoie à beaucoup d'éléments qui pesent lourdement sur les universités, en particulier

celui de la gestion politique de l'université algérienne.

Dans un pays où le pouvoir politique n'arrive pas à se libérer d'une gestion autoritaire de la société, malgré Octobre 88 et le pluralisme politique et syndical ; il y a évidemment un déficit démocratique énorme qui est au cœur de l'Etat et s'exerce dans les pratiques de l'administration publique. En Algérie, l'administration est une administration-parti qui sert la centralité politique et les jeux de pouvoir qui s'y exercent. Cette administration est dotée des pleins pouvoirs et chaque responsable exerce son omnipotence sur son territoire de pouvoir mais dans le respect de la hiérarchie des pouvoirs. Le

“ Démobilisation, déstructuration des sections CNES, désyndicalisation des enseignants, résignation à la gestion de carrière dans les règles imposées par l'administration

recteur, le doyen, le chef de département, le président du conseil scientifique... tous ces responsables, dans beaucoup de cas, usent et abusent, selon leur lecture private, de la réglementation. Chacun s'entoure de son «clan» et chaque clan recherche l'hégémonie. C'est d'autant plus automatique que la culture démocratique est très peu incrustée et que les contre-pouvoirs syndicaux, académiques ou autres sont fragilisés. On ne mesure pas suffisamment l'état de déliquescence atteint dans certaines universités !

Alors, ça nous donne la gestion universitaire actuelle, dessinée par des politiques, tolérée par la tutelle et nourrissant un sentiment de puissance et d'impunité chez certains responsables universitaires. Soyons justes. Il y a de rares recteurs et doyens qui tentent de préserver des normes universitaires, qui exercent dans l'éthique et recherchent des relations de fraternité avec les enseignants et étudiants. Ils sont vite rattrapés par la réalité : des mécanismes de représentation biaisés, des lobbys protégés, des pressions institutionnelles et un activisme administratif forcené, qui les éloigne de la réalité !

Disons-le clairement, les abus s'accumulent gravement dans le fonctionnement des universités. La légitimité de l'acte pédagogique est altérée par les passe-droits et les évaluations sous-pression. Les concours et soutenance sont biaisés et les progressions de carrière sont facilitées par les pratiques clientélistes. Les étudiants sont en permanence confrontés à l'absence d'écoute des responsables, dont la parole est délégitimée. Les multiples grèves des étudiants, des pharmaciens jusqu'au biotechnologues de Constantine renvoient au discrédit de la parole des responsables. Le tweet de M. Sellal, qui occulte le rôle de M. Hadjar, convoque les délégués en grève mais les promesses sont sans effet. La direction de l'Ecole supérieure de biotechnologie (ENSB) convoque les parents d'étudiants et en fait des acteurs

directs dans la gestion du conflit. Choquant ! Les étudiants sont... des collégiens et n'ont pas encore «la conscience suffisante» pour prendre des décisions. C'est toute la problématique de l'université algérienne... réduite à une collégianisation du savoir et de ses acteurs : Djamiâa Ikmalia ! Comment ces étudiants rêvant d'un pôle d'excellence, inscrits avec un bac de 14-17 de moyenne, peuvent-ils espérer écoute et crédibilité des responsables de l'école et du ministère. Il faut sortir de la gestion courante de cette crise de l'université et revenir aux fondamentaux : une université est un lieu de savoir, de libertés académiques et de valeurs universelles qui portent son identité. Les responsables doivent être désignés sur cette base. Les enseignants doivent revoir de façon critique leurs pratiques du métier et les étudiants doivent être considérés comme des sujets actifs et réactifs.

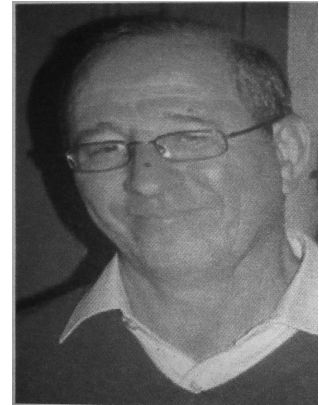
Le malaise est bien réel. Il est tangible. Mais où sont les représentants des universitaires ? Où est l'action syndicale ?

Une grave dérive s'est installée à l'université et explique en partie les problèmes de régulation des conflits et de représentation syndicale. D'abord, le pouvoir administratif s'est de plus en plus structuré autour de logiques de clans et de clientélisme d'intérêts. Ce n'est pas nouveau comme phénomène, mais il est devenu systématique ou presque. Ce processus développe l'opacité des décisions, l'arbitraire administratif, les logiques de transactions (où tout se négocie) et bien sûr, dans certains cas, des logiques de «mercénariat» (le mot est fort mais le processus réel) pour certains doyens et recteurs. D'où ce sentiment de structuration «mafieuse» constaté dans certaines administrations universitaires.

“ L'opacité, du deux poids, deux mesures, le passe-droits, le clientélisme, tout cela amplifie le phénomène d'agressivité à l'intérieur des universités

L'autre aspect renvoie à la filiation partisane de certains acteurs-décideurs dans l'enseignement supérieur. Qu'il soit ministre, recteur, organisations syndicales, il y a une dérive qui favorise cette instrumentalisation des institutions universitaires aussi bien dans le jeu des rapports de force partisanes que dans les stratégies électorales. Combien d'universités ont été des pourvoyeurs de logistiquet et... de candidats selon des règles informelles définies dans l'opacité la plus totale. Comment expliquer certains conflits et grèves, étudiantes en particulier, si ce n'est par des logiques de confrontation partisanes liées à l'hégémonie de tel parti institutionnel (y en n'a pas beaucoup évidemment sur le mouvement étudiant ou enseignant) ?

Le CNES, syndicat des enseignants du supérieur, paye le prix de cette dérive d'ensemble ! Né dans une dynamique de luttes et de



grèves dans les années 90, le CNES de 1996-2006 a créé un processus de syndicalisation et de conscientisation autour des problèmes de l'université et de la condition enseignante qui lui ont permis d'arracher respect et crédibilité auprès des enseignants, de l'opinion publique et même des décideurs politiques. Il a su créer un véritable contre-pouvoir au sein des universités et a obtenu de véritables conquêtes salariales. Il a aussi provoqué des inimitiés car sa dynamique remettait en cause cette domestication rampante de l'université algérienne. La voix des «intellectuels» a trouvé sa voie ! Et ceci n'avait pas que des soutiens. D'où l'OPA faite sur le CNES qui a entrainé, à partir de 2007, «la taïwanisation» du syndicat des universitaires. La suite, tout le monde la connaît (nous avons eu l'occa-

“ Qu'il soit ministre, recteurs, organisations syndicales, il y a une dérive qui favorise cette instrumentalisation des institutions universitaires

sion d'écrire sur cette période du CNES dans l'ouvrage édité par l'association Les amis de Abdelhamid Benzine sur *La cartographie syndicale algérienne... Après un quart de siècle de pluralisme-2016* ! Résultat : démobilisation, déstructuration des sections CNES, désyndicalisation des enseignants, résignation à la gestion de carrière dans les règles imposées par l'administration, etc. Aujourd'hui, scénario algérien classique. on a deux CNES avec deux coordinateurs élus, qui sont en concurrence et... qui viennent d'être gelés (lettre du 22 février envoyée aux recteurs, n°99) par le ministère du Travail pour raison de... non remise de documents de légitimité !

Les enseignants aspirent à une représentation démocratique. Ils ne supportent plus les abus et l'autoritarisme de l'administration universitaire. Ils veulent être partie prenante d'un débat critique sur les politiques de l'enseignement supérieur qu'a subi l'université algérienne. Ils sont obligés de faire leur expérience démocratique et changer la représentation syndicale pour en finir avec les logiques «putschistes» et les instrumentalisation d'appareils. Seules les pratiques démocratiques garantissent une représentation réelle. Les syndicats n'étant autonomes que dans la forme, la représentation peut passer par des AG directement, par des collectifs syndicaux ou par une transformation démocratique des syndicats existants. Ça ne se fait pas seulement par des règlements intérieurs, mais aussi par des luttes d'envergure qui font apparaître de nouveaux délégués, de nouveaux acteurs.

Samir Azzoug

Université d'Oran | Controverse autour du concours de doctorat en philosophie et analyse géostratégique

Une commission ministérielle a été dépêchée dimanche à l'université Oran 2 suite à l'appel de quelques étudiants qui remettaient en cause les résultats du premier concours de doctorat en philosophie et analyse géostratégique, organisé le 10 octobre 2016 à la faculté des sciences sociales. Il s'agit de la deuxième commission ayant enquêté sur ce concours, auquel soixante et un candidats ont participé, pour six postes ouverts seulement. La première enquête a été effectuée suite à l'appel de 47 candidats ayant signé une pétition portant leurs coordonnées et numéros de pièce d'identité, le 7 décembre 2016. Ils avaient joint des copies des correspondances adressées au ministre de l'Enseignement supérieur, lui demandant «de valider les résultats du conseil de la faculté et de laver ce projet de tous les soupçons ayant été formulés par des candidats malheureux.» Aujourd'hui, les six premiers doctorants en géostratégie sont connus, les inscriptions ont été faites et le rapport de la commission d'enquête stipule qu'une seule erreur de codage a été relevée. Hadj Seddik, major de promotion et premier classé des candidats, déclare : «C'est un véritable ouf de soulagement que nous poussons. Jamais un concours de doctorat n'a fait couler autant d'encre (...) mais nous trouvons cela tout à fait normal, en raison des enjeux stratégiques que représente le projet en soi, car nous ambitionnons de créer un centre d'étude géostratégique qui manque à notre pays.» S'agissant du retard dans l'annonce des résultats, cet étudiant explique : «En premier lieu, le conseil de la faculté (des sciences sociales Ndlr) a validé les résultats. Mais par la suite, les résultats de tous les concours organisés en cette date ont été affichés sauf le nôtre. Le promoteur du projet, M. Berriah, a préféré attendre la signature du doyen, alors que le décanat allait subir un changement. C'est ainsi que nous avons appris de manière officieuse qu'une commission aurait été dépêchée par le recteur de l'université Oran 2 et que des défaillances ont été relevées. Ça nous a inquiétés, car nous connaissions les circonstances dans lesquelles les concours s'étaient déroulés. Ne trouvant pas d'écho au niveau de notre université, nous avons décidé d'écrire au ministère de tutelle, lui demandant d'afficher les résultats quels qu'ils soient. Nous avons donc signé une pétition, avec 47 candidats sur un total de soixante-et-un, en l'occurrence la majorité absolue. Nous voulions d'abord sauver la réputation de ce projet, le premier du genre en Algérie. Tous les candidats étaient d'accord et ils se sont déplacés plusieurs fois d'Oran à Alger, au ministère, pour demander que les résultats soient affichés, quels qu'ils soient, alors qu'il n'y avait que six postes ouverts. Cette solidarité devrait expliquer tout !»

EXPERTISE

Après une rencontre des candidats avec des responsables au niveau du ministère de l'Enseignement supérieur, une première commission a été dépêchée à Oran. Toutefois, celle-ci a trouvé une lacune. Il avait été annoncé auparavant que des copies d'examens manquaient. Sur ce point, Didi Kaddour, un candidat malheureux et pourtant deuxième au classement des deux premières promotions, explique : «Il n'y a pas eu de lacune. En réalité, après la correction anonyme, il y a ensuite le décodage des copies et la confirmation des six premiers gagnants. Dès que les gagnants ont été connus, le reste des copies ont été recollées à leurs souches portant les coordonnées du candidat. Comme il y avait deux épreuves, il nous a été expliqué que les codes entre les deux épreuves différaient d'un seul signe, c'est ainsi que des souches portant un code différent d'un seul signe ont été collées à des copies d'une épreuve différente, avec une ressemblance dans le code (écrit en arabe Ndlr) à la différence d'une lettre. C'est ce détail, qui a eu lieu certainement après la correction, qui a échappé à l'expert désigné par l'université. Ensuite, la première commission venue d'Alger a corrigé tout cela et tout est rentré dans l'ordre.»

POLÉMIQUE

Par ailleurs, nous avons interrogé ce candidat sur les écrits dans la presse et sur les réseaux sociaux remettant en doute le concours. Didi Kaddour déclare : «Il y a toujours une personne ou deux qui souhaitent gagner par tous les moyens. C'est navrant, mais c'est la réalité. Personnellement, je n'ai pas remporté le concours, mais ça ne m'a pas empêché de défendre la souveraineté des professeurs ayant organisé les épreuves, les correcteurs et tous ceux qui ont participé à ce projet de près ou de loin. Il s'agit de leur réputation et aussi du devenir du master et du doctorat en géostratégie. C'est une spécialité nouvelle et très importante. Mais nous avons constaté que des sensibilités de personnes étrangères au projet, que je ne nommerai pas, ont trouvé écho auprès de candidats ayant perdu le concours. Il y a eu de la manipulation et de beaucoup de mauvaise foi. Ensuite, des délations ont été proférées mais c'était d'abord à l'université et au ministère de réagir, car ils étaient visés en premier.»

Enfin, dimanche dernier, une deuxième commission a entendu plusieurs candidats, ainsi que des enseignants et des membres de l'administration. Mohammed Abderrahmane, un autre étudiant, nous confie ce qui a été dit : «J'ai été auditionné par les enquêteurs. Même si je n'ai pas remporté le concours, j'ai exprimé, au nom des 47 signataires de la pétition, notre position. Nous avons d'abord expliqué que ces appels lancés via la presse ne venaient pas de nous mais d'éléments que nous qualifions de perturbateurs. Un des quatre candidats ayant proféré des accusations dans la presse était présent et

a avoué ne pas avoir de preuves sur la triche dont il est fait état. Il est revenu à la raison en réalisant que j'étais l'un des trois premiers des deux promotions et que cela ne m'a pas affecté d'avoir perdu, car le niveau est très élevé, d'autant plus qu'il s'agit de questions géostratégiques et philosophiques à la fois. Les plus chanceux ont été ceux qui ont eu des questions en rapport avec leur thèse de fin d'études, en master par exemple (...).»

MANQUE DE DÉBOUCHÉS

Face à cette situation, un autre candidat, l'heureux doctorant Rabah Derras, avance son analyse de la situation : «Vous savez, il n'y a eu que six postes dans ce doctorat. Tout le monde ne peut pas gagner. Bien que ce concours soit ouvert à d'autres spécialités, comme la sociologie politique et la philosophie politique, ce n'est pas le cas pour les diplômés en master géostratégie, qui ne sont pas acceptés dans d'autres concours de doctorat, sauf celui de leur propre spécialité. C'est normal que les candidats soient déçus. Ils ont découvert une spécialité qui les passionne, mais leurs chances de continuer dans la recherche sont trop réduites. Il va falloir leur ouvrir d'autres perspectives, comme la possibilité d'intégrer d'autres spécialités en doctorat ou bien des centres de recherche stratégiques, qui n'existent pas en Algérie.» Selon ces étudiants, cette question a été soulevée avec les membres de la commission d'enquête, mais il reste que la spécialité doit être généralisée aux autres universités algériennes, comme le souligne Hadj Seddik : «La spécialité est fort intéressante, mais il faut une armée d'analystes géostratégistes. La formation en master est très riche, car en plus du mémoire, nous avons organisé beaucoup de séminaires sur des questions de sécurité, d'identité ou de justice. Nous avons également travaillé sur des canevans analysant plusieurs pays et dossiers. Mais les deux années de master ne suffisent pas pour des recherches approfondies, d'autant plus que les étudiants ne publient pas d'articles universitaires pour des raisons propres au système LMD et au fonctionnement de l'université algérienne. Il faut vraiment penser à exploiter toutes ces compétences, car on ne peut pas continuer à former des analystes en géostratégie sans leur permettre de servir leur pays.» En tout état de cause, les candidats et les doctorants ont exprimé leur satisfaction après l'audition avec la commission d'enquête, et ce fut l'occasion pour eux de relever des questions de fond exprimant les réels soucis des étudiants. «Souvent on parle de manque de moyens pour étudier. Mais il arrive qu'un bon encadrement pédagogique, à la faveur de la qualité des professeurs que nous avons eus, révèle d'autres besoins d'ordre purement intellectuel, s'agissant notamment de la valorisation des formations et des compétences, seule possibilité de tirer quelque chose de nos contradictions», conclut Seddik.

Université Akli Mohand Oulhadj de Bouira | La marche des étudiants empêchée par la police

L'université Akli Mohand Oulhadj de Bouira va mal. Les mouvements de protestation enregistrés depuis le début de l'année ont influé d'une manière négative sur le cursus de la communauté étudiante. Les étudiants des spécialités de Génie biomédical (GB), télécommunication, électromécanique de la faculté des sciences et sciences appliquées ont été empêchés par les services de l'ordre de porter leurs revendications auprès des autorités locales. Un important dispositif sécuritaire a été mis en place, au début de la matinée d'hier, par la sûreté de la wilaya de Bouira, notamment devant le siège de la wilaya, et aux alentours de l'université pour empêcher la tenue d'une marche prévue par les étudiants. En effet, l'action de rue que devaient organiser les étudiants de la faculté à laquelle se sont joints leurs camarades des autres départements depuis le nouveau pôle

université au siège de la wilaya a été annulée en raison des barricades «humaines» dressées par les policiers devant le portail de la faculté, a-t-on constaté sur place. Le nombre de policiers et de véhicules des services d'ordre était impressionnant. Aucun étudiant n'a réussi de sortir du département. Ne voyant rien venir des autorités en charge du dossier, les étudiants, notamment ceux spécialisés en biomédical, affirment avoir épuisé tous les recours possibles. «Nous sommes en grève depuis presque un mois. Nous voulons des garanties écrites quant à la reconnaissance officielle de nos diplômes par la Fonction publique et l'accès au concours qu'organise la Fonction publique (tous secteurs confondus)», dénonce-t-on. Les étudiants, qui s'inquiètent pour leur avenir, ne cessent de réclamer une amélioration de leur situation pédagogique et des garanties quant à la reconnaissance de leurs diplômes par la



Fonction publique. Contacté par téléphone, le recteur de l'université, M. Zireg, a affirmé que la doléance exprimée par les étudiants est prise en charge. «Nous avons rassuré nos étudiants que toutes les revendications exprimées sont prises en charge», nous a-t-il dit. Le flou entoure désormais la gestion de ce dossier. La preuve, l'inspecteur de la Fon-

ction publique qui a pris part à une assemblée générale organisée hier à la faculté a signifié aux étudiants que l'accès au concours des titulaires de diplômes des trois spécialités relève désormais des prérogatives de la Direction générale de la Fonction publique.

Bouira. Amar Fedjki

ÉCOLE NATIONALE SUPÉRIEURE DE L'AGRICULTURE

Le licenciement des professeurs Aïssa Abdelguerfi et Rosa Issolah validé

La commission de recours du ministère de l'Enseignement supérieur a entériné, hier, la décision de licenciement des deux enseignants de l'Ecole nationale supérieure de l'agriculture (ENSA), les professeurs Aïssa Abdelguerfi et Rosa Issolah, et la mutation de Nadjia Zermane. Après avoir fait l'objet d'un licenciement qu'ils estiment *«abusif et illégal»*, Aïssa Abdelguerfi et Rosa Issolah, professeurs à l'ENSA, ont été destinataires, hier, de la décision de la Commission nationale de recours disciplinaire auprès du ministère de l'Enseignement supérieur qui les avait entendus, jeudi dernier, sur les griefs que leur reproche le directeur de l'Ecole. Ainsi, les mesures de licenciement contre les deux professeurs et de mutation contre leur collègue, Nadjia Zermane, ont été confirmées, coupant de fait tout espoir aux trois enseignants d'une réhabilitation. Ils avaient courageusement dénoncé à travers des contributions publiées dans les colonnes de la presse nationale *«les dérogations d'inscription en 1^{re} année sans la moyenne requise et en doctorat sans concours»*, avant d'être déférés devant le conseil de discipline, qui a prononcé deux licenciements et une mutation pour faute grave de 4^e degré, *«sans que les concernés ne soient entendus pour se défendre»*. Ces derniers ont contesté ces mesures qui, selon eux, n'ont pas respecté la loi, comme le fait de les avoir privés de leur droit à la notification des griefs prononcés contre eux et à la communication du contenu du dossier disciplinaire dans les délais fixés par la réglementation. Ils ont également épinglé le conseil d'éthique de l'ENSA, qui s'est réuni sans les mis en cause pour les accabler de *«fautes graves»*, entre autres celle d'avoir alerté les plus hautes autorités du pays, dont la Présidence et le ministère de l'Enseignement supérieur sur la situation qui prévaut dans leur prestigieuse école. Hier, la décision d'entériner le licenciement des professeurs Aïssa Abdelguerfi et de Rosa Issolah et la mutation de Nadjia Zermane rendue par la commission nationale de recours a fait l'effet d'une bombe dans le milieu universitaire, où déjà un appel à un rassemblement, aujourd'hui, devant le ministère de l'Enseignement supérieur a été lancé.

Salima Tlemçani

RASSEMBLEMENT D'ENSEIGNANTS DE PLUSIEURS FACULTÉS À BEN AKNOUN

Hadjar-Cnes : le bras de fer

"Cette décision du gel est, de notre point de vue, insensée", a estimé le coordinateur national du syndicat.

Touchés dans leur dignité après l'agression dont ont été victimes certains de leurs collègues de l'université d'Alger III, jeudi dernier, de la part d'"intrus", qualifiés de "baltaguis", des enseignants de plusieurs facultés d'Alger, soutenus par d'autres enseignants venus, y compris de certaines universités de l'intérieur du pays, ont tenu hier à Ben Aknoun (Alger) un sit-in de protestation devant le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique. Les protestataires, une soixantaine environ, rassemblés à l'appel du Cnes, ont dénoncé "l'agression" dont ont été victimes leurs collègues. "Non aux baltaguia", "nous sommes des enseignants responsables", sont autant de slogans scandés. "Nous sommes venus pour protester contre cette violence dans

les universités. Cette violence démontre que ce système ne veut pas d'élite critique. À travers les baltaguis, on veut faire peur aux enseignants. Je suis venu pour dire que, personnellement, je n'ai pas peur", soutient Fatma Oussedik, professeur de sociologie à l'université Alger II. Même cri de colère chez Khaoula Taleb Ibrahim, linguiste et professeure. "Nous sommes venues, dit-elle, pour dénoncer la situation à l'université devenue le théâtre d'une violence qui traverse la société. Une violence qui empêche d'exercer le travail normalement. On veut dénoncer aussi le fait qu'on cherche à empêcher les enseignants d'élire leurs représentants syndicaux". Selon elle, à travers cette violence, "on veut mettre au pas tout le monde". "On ne veut pas qu'il y ait débat à l'université". "Il n'y a plus de respect de franchise universitaire." D'ailleurs, nous réclamons que "les

responsables au sein des facultés soient élus par leurs pairs".

Azzi : "Nous ne sommes pas concernés par la décision du gel"

Mais cette violence n'a pas, pour l'heure, fait réagir le ministère de tutelle qui se complait dans le silence. En guise de réponse aux incidents qui ont secoué l'enceinte de l'université d'Alger III, jeudi dernier, le ministère de l'Enseignement supérieur n'a pas trouvé meilleure parade que d'envoyer aux recteurs et aux doyens d'université une note faisant état du gel des activités du Cnes au motif qu'il dispose de deux directions, celle d'Abdelhafid Malit, issue du congrès tenu à Constantine en décembre 2016, et celle d'Abdelmalek Azzi issue du congrès tenu le 12 janvier dernier. "Cette décision du gel est, de notre point de vue, insensée. Tout le monde sait que cette aile de Malit est imaginaire. On n'est donc pas concerné

par cette décision de gel émanant d'un chef de cabinet. On va continuer notre activité", a réagi Abdelmalek Azzi interrogé par Liberté. Devant les enseignants, il n'a pas manqué de rappeler que le syndicat qu'il dirige est confronté à des "entraves visant à le casser", depuis le dernier congrès.

Les conditions des enseignants

Tandis que le sit-in se tenait devant le ministère, les enseignants de la faculté des sciences politiques et des relations internationales, située à un jet de pierre, poursuivaient, quant à eux, pour la seconde journée consécutive leur grève. Et devant le risque d'enlèvement, le recteur de l'université d'Alger III a dépêché des émissaires aux enseignants protestataires pour leur exprimer sa disponibilité au dialogue. Une invitation à laquelle les enseignants ont répondu favorablement mais assortie de conditions. Dans un

texte adopté à l'issue d'une assemblée tenue hier dans l'enceinte de la faculté, la commission de suivi a considéré que ce "dialogue doit être fondé sur un minimum de confiance". Les enseignants demandent ainsi à ce que le recteur "condamne publiquement la violence dont ont été victimes certains enseignants", "qu'il annonce que l'université d'Alger III se constitue partie civile contre ceux qui ont planifié, commandité, exécuté et soutenu la violence exercée contre les enseignants". Les enseignants demandent également que "cessent toutes les actions d'intimidation contre les enseignants et leur discréditation", et "que des sanctions punitives soient prises contre ceux qui ont failli à la protection des enseignants" et, enfin, que les "conseils de discipline de toutes les facultés soient actionnés contre les étudiants impliqués dans l'agression".

KARIM KEBIR

UNIVERSITÉ AKLI-MOHAND-OULHADJ DE BOUIRA

La marche des étudiants empêchée par la police

Les étudiants des départements de génie biomédical, des télécommunications et génie électrique, de l'université Akli-Mohand-Oulhadj de Bouira, ont été empêchés, hier après-midi, par les services de sécurité, d'organiser une marche. Ces derniers ont, en effet, quadrillé le périmètre allant du stade Rabah-Bitat, jusqu'au portail du pôle universitaire. Les forces antiémeutes ont également été dépêchées sur les lieux

dans le but de parer à tout débordement. Devant l'impressionnant dispositif policier, les étudiants ont finalement décidé de rester dans l'enceinte universitaire. "Nous voulions manifester de manière pacifique, mais comme vous le voyez, nous avons été empêchés de le faire par la police", dira le porte-parole des étudiants. Ces derniers, qui sont en grève depuis près de trois semaines, voulaient organiser une marche jus-

qu'au siège de la wilaya afin d'interpeller les autorités locales sur les "fausses promesses" du recteur, qui s'était engagé, selon eux, à fournir une "preuve écrite" attestant que leurs diplômes sont reconnus par la Fonction publique. "Le recteur nous a assurés, récemment, qu'un problème de communication ou d'incompréhension des textes se trouve entre le ministère de l'Enseignement supérieur et la direction générale de la Fonction pu-

blique", expliquera un étudiant en fin de cycle. Un autre ajoutera qu'ils sont actuellement pris "en otage" par différentes administrations. Les étudiants grévistes, dont le nombre avoisine les 250, affirment poursuivre leur mouvement de grève, et ce, jusqu'à la présentation d'un document officiel de la Fonction publique portant reconnaissance de leur spécialité. Pour leur part, les responsables de la faculté des sciences et sciences ap-

pliquées se sont montrés rassurants en indiquant que toutes les spécialités, anciennes ou nouvelles, sont reconnues par la Fonction publique et l'ensemble des ministères. "Tout ceci n'est qu'un simple malentendu. Je le dis et je l'affirme, les diplômes des étudiants en génie biomédical, des télécommunications et génie électrique sont parfaitement reconnus par la Fonction publique", assure le recteur.

RANDANE B.

SIT-IN DES ENSEIGNANTS UNIVERSITAIRES DEVANT LA TUTELLE

«Non à la violation de la liberté syndicale»

La colère est à son comble au sein de l'Université algérienne. Hier matin, près de 200 enseignants universitaires venus des quatre coins du pays ont manifesté devant le siège du ministère de l'Enseignement supérieur pour dénoncer la répression de l'exercice syndical.

ET ce, suite à l'agression dont ont été victimes jeudi dernier des enseignants de l'Université d'Alger 3 lors d'une assemblée du Conseil national des enseignants du supérieur (Cnes). Cette agression qui a choqué l'opinion publique continue de faire parler d'elle sur les réseaux sociaux, dans la rue et au sein même des universités. Cet acte barbare a suscité une vague d'indignation et remis en question la problématique de la sécurité à l'intérieur des établissements universitaires. Ainsi, un nombre important d'enseignants a répondu à l'appel du Cnes pour tenir un sit-in devant le siège de la tutelle et dénoncer les dépassements enregistrés la semaine dernière à l'Université d'Alger 3. Le syndicat tire la sonnette d'alarme et appelle à la protection des enseignants universitaires exposés à tous les dangers au moment d'accomplir leur mission. «La sécurité des enceintes universitaires est un élément indispensable pour permettre aux enseignants d'exercer leur métier dans la sérénité. Le ministère de l'Enseignement supérieur doit assumer toutes les responsabilités sur les dépassements qui ont eu lieu au cours de la semaine dernière», le secrétaire national du Cnes, Noui Djemai. Touchés dans leur dignité, ces enseignants, dont le seul tort est de s'être réunis pour débattre de leur situation socioprofessionnelle et pour élire un bureau du Cnes, syndicat qui, manifestement, n'est pas en odeur de sainteté avec la direction pour avoir pointé du doigt des «dysfonctionnements» au sein de l'Université d'Alger 3, ont décidé de «déposer des plaintes auprès des parties concernées». Ils ont également lancé une grève de trois jours à compter de lundi dernier à travers



tous les départements de l'Université d'Alger 3. Cette grève est renouvelable jusqu'à ce que la tutelle ouvre une enquête pour punir les coupables.

Le ministère gèle l'activité du Cnes

Mais ce qui a attisé la colère des enseignants, c'est la décision de Tahar Hadjar de geler l'activité du Cnes. C'est la goutte qui a fait déborder le vase. La tutelle est dans le déni total et continue à croire qu'il s'agit d'un conflit interne entre les membres du syndicat alors que les faits indiquent le contraire. «Au lieu de soutenir les enseignants, le ministère envoie une correspondance au recteur de l'Université d'Alger 3 pour geler l'activité syndicale», nous a-t-il

encore déclaré. Pire encore, le recteur décide de faire passer une vingtaine d'enseignants en conseil de discipline. Et ce, sans qu'une enquête ait été ouverte. «C'est une violation pure et simple de l'exercice syndical. Ce qui ne relève aucunement d'un État de droit», s'indigne M. Djemai. Par ailleurs, la raison évoquée par la tutelle : l'organisation syndicale en question vit depuis fin 2016 un conflit organique interne qui a fait naître deux directions en quête de légitimité. Selon la correspondance du ministère qui porte la signature du

chef de cabinet, Boudjena Achour, les deux parties en conflit ont tenu deux congrès distincts à Constantine et Alger, respectivement en décembre et janvier. Deux coordinateurs nationaux, en l'occurrence Melit Abdelhafidh et Abdelmalek Azi ont été élus lors de ces deux congrès. «Nous avons informé les deux ailes de la décision du gel de leurs activités», lit-on dans la correspondance. Mais à aucun moment le ministère n'a évoqué l'agression des enseignants ni même l'ouverture d'une enquête.

Feriel Arab

La tutelle est dans le déni total et continue à croire qu'il s'agit d'un conflit interne entre les membres du syndicat...

Sit-in devant le ministère de l'Enseignement supérieur **«Le gel des activités du CNES est une aberration»**

M. Aziza

Les membres du Conseil national de l'enseignement supérieur (CNES) se sont rassemblés hier devant le siège du ministère de l'Enseignement supérieur pour dénoncer les dépassements enregistrés la semaine dernière contre des enseignants à l'université d'Alger et d'exiger plus de sécurité dans les campus. L'agression dont ont été victimes les enseignants jeudi dernier au cours de la réunion d'installation d'un bureau du Conseil national des enseignants du supérieur (CNES) à la faculté des sciences politiques de l'université «Alger 3» a créé un tollé chez la famille universitaire. Les membres du CNES continuent à qualifier «les agresseurs» de «Baltagua» sans préciser s'ils vont engager des poursuites judiciaires contre ces derniers, «je ne sais pas», nous dira Abdelmalek Azzi, coordinateur national du CNES en précisant qu'«on discutera les actions à entreprendre lors de la réunion du conseil prévue juste après le rassemblement» ce mardi 20 février 2017.

Les membres du CNES, Abdelmalek Azzi en tête, ont exprimé leur in-

dignation quant aux instructions données par le ministre de l'Enseignement supérieur concernant le gel de toutes les activités syndicales du CNES. Pour le coordinateur du syndicat, la correspondance signée par le chef de cabinet du département de Tahar Hadjar, adressée aux recteurs des universités et directeurs des instituts et écoles universitaires, leur demandant de suspendre jusqu'à nouvel ordre les activités des sections et structures du CNES «est une aberration», dit-il, et que «le ministre ne doit pas se substituer au ministre du travail ou à la justice».

Notre interlocuteur a précisé que «nous sommes un syndicat et ce n'est pas le ministre ou son chef de cabinet qui doit statuer sur le gel ou la poursuite des activités syndicales».

Abdelmalek Azzi a précisé que le ministre ou son chef de cabinet ont évoqué le conflit organique interne au sein du CNES qui s'est retrouvé avec deux ailes, l'aile de Constantine de Melit Abdelhafidh et celle d'Alger d' Abdelmalek Azzi. «Je confirme, j'étais élu dans la nuit de jeudi à vendredi du 13 janvier dernier coordinateur national du CNES en rem-

placement d'Abdelmalek Rahmani, avec 114 voix, par un vote à bulletin secret à l'occasion de la tenue des travaux du 5^{ème} congrès du syndicat». Mais, précise-t-il, puisqu'ils ont évoqué l'aile de Constantine, on commence déjà à y voir plus clair, car on sait pertinemment que derrière cette aile il y a des personnes influentes. «Ceci dit, ce qui s'est passé à la faculté des sciences politiques est bel est bien le fruit de manipulation et de machination soutenue par des personnes bien placées».

Le coordinateur du CNES a affirmé avec regret que l'attitude du ministère est «viciuse» notamment quand il a avancé dans sa correspondance que les deux ailes ont été informées du gel de leurs activités». «Ce n'est pas le ministre qui doit statuer, la décision de gel doit être interne».

Pour rappel, au cours de la semaine dernière, un groupe de jeunes a fait irruption à l'intérieur de l'université d'Alger, violentant et agressant des enseignants réunis pour installer le bureau local du CNES. Un dépassement jugé grave et qui a été dénoncé par la famille universitaire que ce soit enseignants ou étudiants.

Sit-in des étudiants en biotechnologie au centre-ville

A. El Abci

Plus d'une centaine d'étudiants de l'école nationale supérieure de biotechnologie de l'université Constantine '3' «Salah Bounider», en grève illimitée depuis le 2 janvier dernier, ont organisé hier un sit-in sur le trottoir en face du siège de la brigade de gendarmerie, non loin du cabinet du wali, pour protester et faire entendre leurs voix contre «la publicité mensongère» autour de leur formation.

Selon leur représentante, T. Karima, «les étudiants en grève sont au nombre de 600 en tout, soit ceux de la 1^{ère}, 2^{ème} et 3^{ème} année, indiquant que l'école nationale en question a ouvert ses portes en 2014, et nous l'avons rejointe avec l'espoir de profiter d'une formation supérieure et de qualité dans cette spécialité qui fait ses premiers pas dans le pays. Malheureusement, nous nous sommes aperçus que tout ce qui a été publié sur le cursus d'enseignement n'est qu'en phase de projet avec rien encore de palpable et de concret. Aussi et en protestation contre cette situation, nous avons déclenché une grève et nous comptons la poursuivre jusqu'à la satisfaction de nos revendications, dont l'obtention en fin d'études d'un double diplôme, comme annoncé par les docu-

ments de l'école elle-même, à savoir le diplôme d'ingénieur d'Etat plus le master dans la spécialité choisie, et il y en a sept en l'occurrence», dira-t-elle. Et de préciser que «nous avons envoyé des correspondances à toutes les parties concernées et en premier le ministère de tutelle, mais elles sont restées sans réponse. La seule réponse qu'on a eue c'est celle du directeur des écoles nationales au ministère qui après nous avoir reçus dans son bureau, nous a déclaré que notre école de Constantine ne fait pas partie des écoles qui délivrent deux diplômes. Mais, il nous a envoyé le lendemain un fax où il affirme le contraire».

Cependant, ledit fax «ne comporte aucune indication de sa rédaction ni de son envoi», affirme-t-elle, d'ailleurs le jugement d'un avocat consulté en la matière est sans équivoque, «ce document n'a aucune validité». Malgré cela, la direction de l'école «n'arrête pas de nous inviter à reprendre les cours et fait même pression sur les parents pour nous y contraindre, mais nous déclarons que notre grève est illimitée et se poursuivra jusqu'à ce qu'on nous présente une solution radicale, écrite et officielle». Les protestataires ont été finalement reçus par le chef de cabinet à qui ils ont remis une requête qu'il a promis de faire suivre.

Faculté de médecine

Les étudiants en chirurgie dentaire maintiennent la pression

A. Mallem

La grève des étudiants en chirurgie dentaire de la faculté de médecine de Constantine, entamée le 4 décembre 2016, vient de boucler deux mois et demi. Hier matin, plus de 350 étudiants de cette branche ont tenu un sit-in de deux heures, de 10h à midi, à l'intérieur du centre hospitalo-universitaire de Constantine (Chu). Abordé au cours de cette manifestation, M. Lyes Lebdioui, membre de la coordination nationale des étudiants en chirurgie dentaire et membre du comité autonome de Constantine, nous a expliqué le but de ce mouvement en disant, en premier lieu, «nous avons un plan national synchronisé pour tenir des sit-in dans les Chu de toutes les régions du pays pour proclamer notre refus de la catégorie 14 parce que les autorités concernées ont fait un classement quantitatif basé uniquement sur le nombre des années d'études au lieu d'un classement qualitatif qui prend en compte la qualité et la valeur du diplôme. Nous sommes des docteurs en médecine et non pas des chirurgiens-dentistes. Nous demandons la catégorie 16 qui est celle des docteurs en médecine et non pas celle des médecins généralistes comme le croient beaucoup de personnes. Et nous sommes là aujourd'hui pour faire avancer quelques revendications qui n'ont pas été prises en charge, telle que le droit à une formation de qualité».

A ce sujet, dira-t-il, «nous prenons en exemple le fait que le doyen de la faculté de Constantine a demandé 150 étudiants pour la formation de cette année et on

lui a fourgué un nombre de 580 étudiants !». «Comment voulez-vous, dans ces conditions, avoir une formation de qualité ?», s'est-il interrogé. Exhibant la plate-forme de revendications qui a été actualisée et qui comporte 9 points, des grévistes nous ont déclaré hier qu'ils se sont réunis avec les ministères de tutelle, à savoir de l'Enseignement supérieure et la Santé publique, mais sans résultat. «Et nous continuons la grève en faisant appel aux décideurs pour leur demander de concrétiser nos revendications qui sont tout à fait légitimes. Ils citeront d'autres points comme la reconnaissance du mémoire de fin d'études comme condition de délivrance du diplôme de docteur en médecine, l'augmentation du montant de la bourse universitaire pour les étudiants du cycle clinique, etc.».

Le docteur Ahmed Bouras, recteur de l'université '3' «Salah Boubnider», leur a rétorqué à midi hier que le Premier ministre a pris en charge ces revendications. «Au niveau pédagogique, certaines d'entre elles ont été réglées au niveau local, a-t-il dit. Les revendications qui revêtent un caractère national ont été prises en charge au niveau du ministère de l'Enseignement supérieur et les grévistes ont obtenu des assurances du Premier ministre qu'une solution globale leur sera apportée.

Alors, on se demande pourquoi ces étudiants poursuivent la grève», se demandera-t-il. Et le recteur d'annoncer qu'«il a été convenu avec les comités pédagogiques et les représentants des étudiants de programmer des cours de rattrapage pour résorber le retard résultant de cette grève».

UNIVERSITÉ DE BOUIRA

Une marche des étudiants empêchée

RIEN ne va plus à l'université Akli Mohand Oulhadj de Bouira. Des dizaines d'étudiants du génie biomédical et ceux des télécommunications ont été empêchés hier vers midi par la police de marcher depuis le pôle universitaire jusqu'au siège de la wilaya pour réclamer la reconnaissance de leurs diplômes par la Fonction publique. Un important dispositif sécuritaire a été déployé au niveau de l'entrée principale de la Faculté des sciences et des sciences appliquées. Les étudiants ont essayé de franchir le cordon policier, mais en vain. Avant d'opter pour la marche, une assemblée générale s'est

déroulée dans la matinée au niveau de la faculté en présence du premier responsable de l'université. La rencontre s'est terminée en queue de poisson à l'image des autres qui ont été organisées depuis le début de la protestation. Il faut souligner que la foule des étudiants s'est dispersée dans le calme et aucun incident n'a été signalé. Les étudiants en génie biomédical et télécommunications réclament depuis près d'un mois que la direction de la Fonction publique reconnaisse leurs diplômes. Toutes les assurances qui leur ont été faites par l'administration de l'université n'ont pas été convaincantes. Les gré-

vistes réclament du concret. Le mouvement de grève illimitée dure depuis le 25 janvier dernier. Les étudiants ont pu reprendre les cours durant une journée uniquement. Ils exigent que leurs diplômes soient reconnus et qu'ils puissent travailler avec. Les responsables de l'université n'ont pas cessé de rassurer les étudiants que tous les diplômes délivrés par l'université de Bouira sont reconnus et harmonisés. L'université Akli Mohand Oulhadj a connu plusieurs mouvements de grèves d'étudiants depuis la rentrée universitaire.

Ali Cherarak

Violences à la faculté des sciences politiques : ouverture d'une enquête



Le recteur de l'Université Alger 3, Rabah Cheriet, a affirmé dimanche qu'une enquête a été ouverte sur les incidents enregistrés, jeudi au niveau du département des sciences politiques et des relations internationales.

(Photo > D. R.)

L'ÉCOLE SUPÉRIEURE DES TECHNIQUES AÉRONAUTIQUES DE DAR EL BEÏDA

L'autre moyen de rejoindre l'aviation militaire

IL FAUT SAVOIR que les conditions d'accès ne sont pas aussi « dures » qu'on les imagine.

■ WALID AÏT SAÏD

L'aviation militaire, ce n'est pas seulement les pilotes de chasse mais, aussi les ingénieurs en aéronautique. En effet, il y a un moyen de rejoindre les forces aériennes autrement que par la fameuse école de Tatraoui à Oran, c'est par l'École supérieure des techniques aéronautiques (Esta) de Dar El Beïda, Chahid Moussa-Rahali. Cette jolie et très moderne École supérieure forme pourtant des ingénieurs et des licenciés en techniques aéronautiques, avec en prime une carrière militaire des plus prometteuses. Elle est pourtant méconnue du grand public. C'est ce qui a motivé le Commandement des forces aériennes d'ouvrir les portes de cette École supérieure en organisant une visite guidée afin de consacrer l'information de proximité pour notamment permettre aux jeunes désirant s'engager avec l'ANP de s'enquérir des différents choix de carrière qui s'offrent à eux. Les journalistes présents ont eu droit à un « guide » des plus particuliers, qui n'était autre que le commandant des forces aériennes de la 1ère Région militaire, le général Chaïb Slimane, accompagné du directeur de l'Esta, le colonel Feraoussen Mohamed et plusieurs autres hauts gradés militaires, pour dire l'importance de cette visite. Il faut indiquer que ce n'est pas tous les jours qu'on a la chance de pouvoir visiter une école militaire de cette envergure. Que dire alors des chanceux qui

l'ont intégrée en tant qu'élèves-officiers ! Toutefois, il faut savoir que les conditions d'accès ne sont pas aussi « dures » qu'on les imagine. Il faut être âgé entre 18 et 21 ans, avoir eu l'année en cours un baccalauréat avec mention assez bien, avec 12 de moyenne, dans les séries mathématiques, techniques mathématiques ou sciences expérimentales.

Une bonne condition physique est également exigée aux candidats ainsi que l'obligation d'être célibataire. Pour participer aux concours de sélection à cette prestigieuse école, il suffit d'un petit clic sur le site du ministère de la Défense nationale.

L'école assure une formation en graduation et en post-graduation en techniques aéronautiques au profit des élèves-officiers relevant du Commandement des forces aériennes, d'autres structures du ministère de la Défense nationale ainsi qu'aux élèves issus de pays frères et amis. Elle assure également la formation d'ingénieurs dans le cadre du système licence-master- doctorat. En plus d'un avenir certain, cette école vous garantira donc une formation scientifique, militaire et morale dans les différentes spécialités aéronautiques, ce qui a été constaté de visu à travers la petite « balade » dans les différents laboratoires où la délégation des invités a pu écouter des présentations sur les différents équipements et structures pédagogiques de l'Esta. Ils se sont enquis des programmes de formation adaptés aux progrès scientifiques et techniques.

Cette initiative a constitué une opportu-



nité pour la presse d'avoir un aperçu sur les structures pédagogiques et les programmes de formation adaptés aux moyens déployés par l'Etat pour la formation des ingénieurs en techniques aéronautiques. Pour rappel, l'École supérieure des techniques aéronautiques (Esta) de Dar El Beïda, a été créée avant la Seconde Guerre mondiale et utilisée comme une base militaire de l'Organisation du traité de l'Atlantique Nord (Otan). Après

l'indépendance, elle est devenue une école de formation d'officiers et de sous-officiers pilotes avant d'être reconvertie, en 1968, en une école d'officiers d'aviation, puis en une École supérieure de l'air en 1987.

La première promotion des ingénieurs-aviateurs est sortie en 2005 à l'issue de trois années de formation. Alors si vous aussi vous voulez devenir ingénieur-aviateur, vous savez ce qu'il vous reste à faire... **W. A. S.**



ECOLE DES BEAUX-ARTS

Accord de principe pour valider les diplômes

Le ministère de la Culture a fait état lundi d'un accord « de principe » avec le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique pour « la validation des diplômes des étudiants de l'Ecole supérieure des beaux-arts par les services du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique », indique un communiqué de ce département ministériel.

Une commission regroupant les deux ministères s'est réunie le jeudi 16 février et examiné « la situation de l'Ecole notamment l'aspect pédagogique » pour adopter un nombre de dispositions dont « l'accompagnement de l'administration de l'Ecole par les services du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique dans l'élaboration de programmes LMD ».

Le communiqué précise que « la question du type de système voulu sera tranchée » au cours de la prochaine année universitaire afin « de mettre en oeuvre soit un système de licence professionnelle ou de master professionnel ».

En outre, « les statuts de l'Ecole supérieure seront revus et mis en conformité avec le décret n° 16-176 fixant le statut-type de l'Ecole supérieure », poursuit la même source.

Le décret n° 16-176 prévoit « la révision de la gestion interne des Ecoles supérieures des beaux arts conformément aux Statuts en vigueur en matière de gestion des Ecoles supérieures ».

Pour rappel, l'Ecole supérieure des beaux-arts connaît, depuis la rentrée universitaire 2016-2017, une situation tendue marquée par des mouvements de protestation enclenchés par les étudiants qui revendiquent l'amélioration des conditions socio-pédagogiques et dont l'action protestataire a conduit à une grève de la faim.

Les revendications ont également porté sur des questions pédagogiques déjà soulevées lors du mouvement de protestation de 2015 ayant exigé la révision des programmes de formation, l'ouverture d'espaces de travail et d'ateliers ainsi que l'équivalence des diplômes.

STATUT DE L'ÉCOLE SUPÉRIEURE DES BEAUX-ARTS INSTALLATION d'une commission de révision

Une commission de révision du statut de fonctionnement de l'École supérieure des Beaux-Arts (Esba) a été installée hier par le ministère de la Culture, annonce un communiqué du ministère. Cette commission est chargée d'évaluer les besoins pédagogiques de l'Esba et d'engager une réflexion sur la révision des programmes, avant d'élaborer une plateforme de propositions, indique-t-on.

Elle se compose de représentants du ministère de la Culture, de la direction de l'Esba et des étudiants, et de cadres issus de cette école. Les noms des représentants des



étudiants désignés par leurs camarades pour siéger au sein de la commission devront être validés par une assemblée générale, précise-t-on. Avant être remises le 1^{er} juin prochain, les

propositions concernent la révision du statut de l'école et de son organisation pédagogique, l'actualisation des programmes ainsi que l'intégration au système LMD

(Licence, master, doctorat), après un « accord de principe » pour faire « valider » les diplômes de l'Esba par l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique.

L'Esba où les cours sont toujours à l'arrêt, est secouée depuis la rentrée universitaire 2016-2017 par un mouvement de protestation des élèves contre les mauvaises conditions socio-pédagogiques. Des étudiants étaient récemment en grève pendant huit jours. L'amélioration des conditions socio-pédagogiques font, depuis deux ans, régulièrement l'objet des revendications des étudiants de l'Esba.

ÉCOLE SUPÉRIEURE DES TECHNIQUES DE L'AÉRONAUTIQUE Au DIAPASON des technologies de pointe

Très belle initiative que celle organisée, hier, par l'École supérieure des techniques de l'aéronautique, (ESTA), Moussa Rahali, de Dar El-Beida (Alger) au profit des journalistes. « Cette journée s'inscrit dans le cadre du plan de communication du ministère de la Défense nationale (MDN) pour l'an 2017. Un plan de communication qui vise à donner aux citoyens un aperçu sur l'organisation de la formation au sein de nos forces aériennes, sur les moyens pédagogiques mis à la disposition de nos élèves officiers, ainsi que sur d'autres équipements exploités dans les entraînements et exercices aériens », a indiqué le commandant Air / 1^{re} Région militaire, le général Chaïb Slimane. Le haut responsable de l'ANP qui a conduit cette visite a fait savoir que les forces aériennes algériennes sont soucieuses de se mettre au diapason des nouvelles technologies, et que des efforts considérables sont déployés sur le terrain, parallèlement aux dispositions prises, en vue de la modernisation des équipements de l'armée de l'air et cela dans le but d'offrir à notre pays un corps d'armée développé, capable d'accomplir ses



différentes missions de défense nationale. « L'ESTA entre dans cette trajectoire d'offrir les moyens pédagogiques les plus développés à la disposition des élèves-officiers », a-t-il assuré. Le commandant Air / 1^{re} Région militaire, le général Chaïb Slimane, a indiqué, dans ce sens que tout est désormais fait à l'aide des nouvelles technologies de l'information et de la communication : tableaux tactiles et outils multimédias en plus, bien sûr, des laboratoires dédiés aux travaux pratiques sur les matériels militaires dotés de technologies de pointe, fraîchement acquis par l'Armée nationale popu-

laire auprès de pays les plus développés en la matière. Il a rappelé dans ce sens que « le développement de la fonction informatique a toujours constitué pour le ministère de la Défense nationale un volet stratégique indissociable du développement de l'ANP et du processus de sa modernisation ». Pour sa part, le commandant de l'ESTA, le colonel Feraoussène Mohamed, « cette initiative vise à informer le public sur le degré de professionnalisme atteint par notre Armée nationale populaire en général, et par nos forces aériennes, en particulier, tout en prenant connaissance des moyens de forma-

tion et des conditions nécessaires pour rejoindre cette Ecole ». Le colonel Feraoussène a évoqué, d'ailleurs, la principale mission de l'École, qui selon lui, consiste à assurer une formation scientifique, militaire et morale aux élèves officiers des forces de l'air dans les différentes spécialités aéronautiques. « L'ESTA s'attelle à assurer la spécialisation et la mise à niveau du personnel non navigant relevant des forces de l'air et d'autres structures du ministère de la Défense nationale », a-t-il souligné, ajoutant qu'elle assure le suivi des stages pratiques des élèves officiers au niveau des unités des forces aériennes.

Les jeunes désirant rejoindre l'ESTA, a-t-il dit, « doivent être titulaires d'un baccalauréat mention assez bien, dans les filières mathématiques, math-technique, et sciences expérimentales. Ils doivent aussi être âgés de 18 à 21 ans, célibataires et jouissant d'une bonne condition physique. » Concernant la formation licence système L.M.D, le responsable a expliqué que la durée de formation de licence académique en technique aéronautique est de six semestres, dont deux semestres en tronc com-

mun pour toutes les spécialités. Une formation approuvée par le ministère de l'Enseignement et de la Recherche scientifique qui crédite le diplôme par plus de valeur sur le marché de l'emploi et offre bien d'autres perspectives aux militaires démobilisés.

De son côté, le directeur général des enseignements de l'École, le colonel Chérif El-Ouezani Moulay Mohamed Amine a mis l'accent sur le rôle de l'École et les spécialités de formation disponibles pour l'obtention du diplôme « LMD ». Instituée en école en 2009, l'ESTA a connu différentes mutations avant cette date. Avant 1962, elle était connue pour être une base aérienne, relevant de l'Organisation du Traité Atlantique Nord (Otan), avant de devenir, après l'indépendance, une base aérienne du groupement de communication de l'aviation ministérielle, puis une caserne de la Sûreté nationale, ensuite une caserne de la Police algérienne des frontières et enfin une École nationale des travaux publics.

Elle a été baptisée en 2014, du nom du chahid Moussa Rahali.

Sarah A. Benali Cherif

BOUIRA

Des étudiants empêchés de marcher

Des centaines d'étudiants de la faculté des sciences et des sciences appliquées ainsi que ceux du génie biomédical et des télécommunications, de l'université Akli-Mohand-Oulhadj de Bouira, ont essayé d'organiser hier une marche depuis le nouveau pôle scientifique vers le siège de la wilaya pour rencontrer le wali et lui faire part de leurs doléances restées non satisfaites depuis plus d'un mois; mais les policiers déployés en grand nombre dès les premières heures de la matinée aux alentours du pôle, les en ont empêchés.

Pour rappel, les étudiants de ces spécialités réclament depuis plus d'un mois, des écrits officiels de la part de leur tutelle quant à la reconnaissance de leurs

diplômes par la Fonction publique mais, sans résultat. Des diplômés de ces spécialités ont été ignorés par la Fonction publique lors de différents

concours en leur signifiant que leurs diplômes ne sont pas reconnus. Durant ces semaines de grève, les responsables de ces facultés ne cessaient de rappeler aux étudiants grévistes que la tutelle avait dès le lancement de ces spécialités, envoyé des correspondances à la fonction publique pour lui faire part de l'existence de ces spécialités et par voie de conséquence leur reconnaissance mais la fonction publique soutient selon ces étudiants le contraire en leur expliquant que la DGFP n'a rien reçu de la part du ministère de

l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique.

Rappelons qu'avant-hier, et faute de pouvoir marcher dans la rue pour mettre à témoin l'opinion publique, les étudiants de ces spécialités ont organisé une marche dans l'enceinte même de l'université. Hier, ils ont essayé de sortir dans la rue mais la police s'est dressée devant le portail, en leur expliquant qu'ils n'ont pas d'autorisation de marcher. Pendant ce temps, la grève se poursuit et le problème posé par ces étudiants reste entier.

Y. Y.

BRÈVES

DE BÉJAÏA

Hygiène, santé et environnement au menu d'une journée d'information

Samedi 4 Mars à la maison de la culture Taos-Amrouche, se tiendra une initiative particulièrement sanitaire, élaborée par l'association des amis de la faculté de médecine de Béjaïa pour une réflexion autour de l'hygiène –santé –environnement, afin de débattre avec la société civile et de proposer des solutions à même d'améliorer l'environnement d'une manière générale qui ne cesse de se dégrader à travers l'ensemble du territoire de la wilaya et depuis quelques années.

Autre qu'un débat autour du constat alarmant de la réalité qui prévaut, l'objectif de l'association demeure néanmoins dans la recherche des voies et moyens de sortir de ce marasme agressif et polluant la vie et le quotidien des citoyens à travers une campagne de sensibilisation.

SEMAINE MAGHRÉBINE DE LA SANTÉ SCOLAIRE ET UNIVERSITAIRE

Les étudiants MANGENT MAL

Repas sautés, faute de temps, petits-déjeuners négligés, alimentation peu diversifiée du fait d'un budget limité. L'hygiène alimentaire des étudiants laisse franchement à désirer.

Pourtant, un étudiant qui se nourrit bien aura des meilleurs résultats, sera moins souvent malade, sera de meilleure humeur... Que des bénéfices pour un peu de temps passé à cuisiner et d'argent dépensé en fruits et légumes plutôt qu'en chawarma, pizzas, frites omelettes et garantita. Malheureusement la consommation d'aliments sucrés ou gras se fait au détriment de celle de fruits et légumes. Si, sur le moment, rien ne semble alarmant, sur le long terme, des maladies graves comme l'obésité, le diabète ou de maladies cardiovasculaires sont un risque.

C'est ce qui a été soulevé au cours d'une journée de sensibilisation sur « La prévention et la lutte contre l'obésité en milieu universitaire » organisée hier à l'École supérieure des sciences de l'aliment et des industries agro-alimentaires, dans le cadre de la célébration de la Semaine maghrébine de la santé scolaire et universitaire. Les participants à cette rencontre ont mis l'accent sur la nécessité d'adopter une bonne hygiène alimentaire afin de prévenir les surpoids et l'obésité et prévenir les maladies non transmissibles.

La nutritionniste Dalila Ouali-Ait Kaki a déclaré que « la prise de poids dans le milieu universitaire est très importante. Il y a 20 ans, on n'avait pas ce genre de problème. Les adolescents jusqu'à l'âge de 30 ans sont obèses en Algérie ». Et d'ajouter : « Il y a des adolescents qui prennent conscience et qui font tout pour perdre du poids. Il y a un certain laxisme chez les femmes universitaires, elles ne font pas d'effort pour perdre du poids, à 20 ans elles sont déjà véhiculées, elles ne marchent plus, elles cuisinent de moins en moins, elles préfèrent les plats faciles comme les pâtes. On reçoit des étudiantes qui sont déjà diabétiques dont les parents ne le sont pas. On assiste à une progression du diabète du type 2 à cause de la mauvaise ali-



mentation et la sédentarité. » Le docteur Ouali-Ait Kaki a expliqué qu'« on doit insister à revoir le planning et introduire une activité physique régulière au milieu scolaire et universitaire. »

Elle a conseillé une marche de demi-heure rapide par jour suffit. « Si on ne peut pas manger à midi, on peut préparer un bon petit-déjeuner, il faut aller vers les sucres complexes pour tenir la journée sans fringale », a indiqué le docteur Ouali-Ait Kaki.

De son côté, la directrice de l'école, le professeur Meriam-Hind Ben Mahdi, a déclaré que « le but de cette journée est de sensibiliser l'étudiant au bienfait d'une alimentation saine, de bonne qualité et essayer de faire en sorte de prévenir certaines maladies non transmissibles comme le diabète l'hypertension artérielle. On lui apprend à mieux manger, pas forcément cher, mais mieux. Aussi de faire en sorte de transmettre le message dans son milieu familial et son entourage pour qu'il continue à avoir cette mission de transmission et de sensibilisation. »

Des quizz et des tournois sportifs

Selon le professeur Ben Mahdi ces activités vont durer une semaine au niveau de l'école avec des conférences animées par des médecins et nutritionnistes, des quizz autour de l'alimentation et des tournois sportifs avec des mini-activités toute la semaine.

Elle a également annoncé qu'« un atelier de sensibilisation sur l'hygiène alimentaire sera organisé le 27 février prochain au niveau du lycée Hadjras à Mohamadia sous la tutelle du ministère de l'Enseignement supérieur. Il sera animé par des étudiants de l'école encadrés par des enseignants. On a estimé que le message passait quand c'est un jeune qui parle à un jeune et on peut ainsi atteindre cet objectif pédagogique et lui donner un aspect ludique. Aussi, ils essaieront d'apporter une approche beaucoup plus simple, marrante et beaucoup plus accessible aux lycéens pour les sensibiliser de diminuer leur alimentation type Fast food. »

Quant au spécialiste en médecine de sport à l'EHS docteur Maouche de Clairval, le docteur Laila Mazzi-Hammoudi a expliqué que « Même si on ne peut pas ou on n'a pas le temps de faire du sport, on doit adopter des gestes simples quand peut faire tous les jours et qui permettront de bouger et de garder un poids normal. » Dans le même ordre d'idée, le docteur Mazzi-Hammoudi a annoncé l'ouverture prochaine d'une consultation de médecine de sport et une consultation spéciale sport santé au niveau de l'EHS docteur Maouche à Clairval et qui va recevoir autant des personnes qui présentent un surpoids et une obésité pour les guider dans leur activité physique que des personnes qui ont des soucis de santé et leur apprendre à bouger, cas par cas. »

Wassila Benhamed

FORMATION AU PROFIT DES JOURNALISTES

L'Ecole nationale supérieure de journalisme accueille un expert canadien

Initié par le ministère de la Communication, le cycle de formations assuré par des experts étrangers au bénéfice des journalistes algériens se poursuit. C'est dans ce cadre que l'Ecole nationale supérieure de journalisme et des sciences de l'information a accueilli lundi Marc-François Bernier, docteur en sciences politiques et spécialiste en éthique et déontologie du journalisme à l'université d'Ottawa (Canada).



Devant un parterre d'étudiants, de professionnels du secteur et en présence du ministre de la Communication, Hamid Grine, l'hôte de l'ENSJSI a animé une conférence ayant pour titre «La liberté responsable du journaliste, une question d'éthique et de déontologie professionnelle». L'expert a insisté sur «l'éthique», qui doit être abordée «essentiellement autour de cinq piliers autour desquels s'articule la profession journalistique, qui constituent les principes prépondérants de ce métier». M. Bernier a souligné la nécessité de prendre en considé-

ration l'intérêt public et les répercussions générées par la publication d'une information au grand public. Et d'ajouter : «La vérité, la rigueur et l'exactitude sont de mise dans l'exercice du journalisme. La collecte de l'information doit se faire d'une manière transparente, sans recourir aux dispositifs clandestins, tel l'usage d'une caméra cachée, et tout en étant intègre et sans parti pris.» Le conférencier a axé, en outre, son exposé sur «l'impunité du journaliste», qui reste à cadrer par des instances, à l'instar des conseils et autorités de régulation. Dans le même contexte, M.

Bernier a parlé d'un «cinquième pouvoir citoyen représenté par le public».

«Ce dernier joue un rôle crucial à l'ère des médias sociaux et devient acteur principal dans la surveillance de l'information et la critique des médias», a indiqué le même spécialiste. Le professeur a à son actif plusieurs publications dont deux titres ont été offerts à la bibliothèque de l'Ecole nationale supérieure de journalisme.

Le premier livre est intitulé Ethique et Déontologie du journalisme (2004) et le second s'intitule Le 5e pouvoir, la nouvelle imputabilité des médias envers

leurs publics (2016). A rappeler que le ministre de la Communication, Hamid Grine, a indiqué, en marge de cette conférence, que des «progrès» ont été enregistrés dans la formation des journalistes, à la faveur notamment du cycle de formation initié au profit des professionnels de la presse depuis 2014.

«Le cycle de formation académique qui a vu l'organisation d'une quarantaine de sessions depuis 2014 est sur la bonne voie, après avoir constaté des progrès perceptibles enregistrés en la matière», a-t-il conclu.

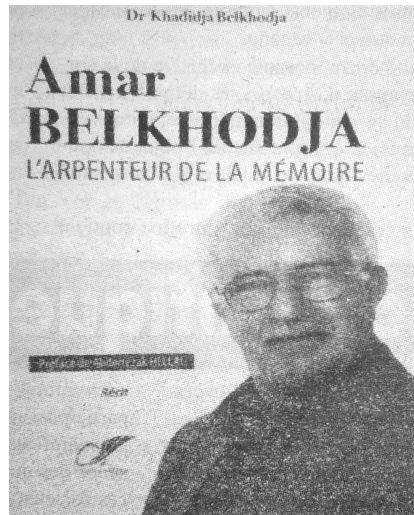
Aziza Mehdid

L'UNIVERSITÉ IBN KHALDOUN DE TIARET

Doctorat Honoris Causa pour Amar Belkhodja

L'UNIVERSITÉ Ibn Khaldoun de Tiaret a honoré, ce lundi 20 février, l'écrivain-journaliste et historien Amar Belkhodja en lui attribuant le Doctorat Honoris Causa, en reconnaissance pour ses recherches sur l'histoire de l'Algérie.

Une cérémonie a été organisée à cette occasion à la bibliothèque centrale de l'Université en présence de professeurs de plusieurs universités du pays qui ont été unanimes à reconnaître le capital savoir et les écrits historiques réalisés par cet historien. Les intervenants ont estimé que Amar Belkhodja, qui n'était pas académicien, a réussi à lever le voile sur de nombreux faits historiques et crimes commis par le colonialisme français contre le peuple algérien. Plusieurs personnalités ont assisté à la cérémonie dont l'ancien ministre Kamel Bouchama et le président du Conseil national des arts et des lettres, Abdelkader Bendaamache. Amar Belkhodja a indiqué, à l'APS, qu'il avait puisé dans les documents du mouvement national pour rédiger des biographies de



personnalités nationales et aborder des faits qui se sont déroulés entre les années 1920 et 1950 du siècle dernier. L'historien a ajouté qu'il a également utilisé des documents des archives nationales et des

témoignages de personnes ayant vécu les événements et connu des personnalités, et ce, pour produire quelque 33 ouvrages historiques, en plus de ses articles de presse qu'il avait rédigés durant ses 25 ans de carrière au journal El Moudjahid. Dans ce cadre, 15 ouvrages et articles de presse de Amar Belkhodja ont été utilisés comme références par des historiens algériens et étrangers.

Des ouvrages qui se trouvent actuellement dans 20 bibliothèques françaises, a indiqué le directeur de la bibliothèque de l'Institut du Monde Arabe à Paris, Tayeb Ould Laroussi, lors de la cérémonie. A signaler que les travaux et les œuvres de Amar Belkhodja ont fait l'objet d'un débat lors d'une rencontre qui a regroupé, dimanche, des enseignants des universités de Tiaret, Tlemcen, Mostaganem, Sidi Bel-Abbes, Alger et Médéa. Né le 16 novembre 1941 à Frenda (Tiaret), Amar Belkhodja a travaillé comme journaliste à El Moudjahid entre 1970 et 1995.

APS

LANGUES ARABE ET AMAZIGH

LA LANGUE MÈRE a fait l'objet, hier, à la Bibliothèque nationale d'El Hamma, d'une journée d'étude à l'occasion de la célébration mondiale de cette langue.

Photo : Fouad S.



Le HCLA et le HCA plaident pour la complémentarité

La langue mère est-ce la langue pratiquée dans la société ou celle pratiquée dans l'administration ? Lors de cette journée d'étude, les participants ont tenté d'apporter des réponses à cette question. «A mon sens, les langues dialectales pratiquées chez nous sont des langues mères. Il s'agit de la langue amazigh avec toutes ses variantes et de l'arabe littéraire qui sont constitutionnalisés», a estimé le président du Haut-Conseil de la langue arabe, Salah Belaïd, qui coorganise cette journée d'étude en partenariat avec le Haut-Commissariat à l'amazighité (HCA).

Il précisera que l'événement, organisé conjointement par les deux institutions, est «une première». «Cette manifestation conjointe traduit la relation de complémentarité entre la langue arabe et la langue amazigh». Elle consacre également «l'algérienité qui est constituée des cultures que portent deux langues et

l'Islam, comme mentionné dans la Constitution», a-t-il souligné, en insistant sur la relation particulière qui existe entre les deux langues. Les deux langues, selon lui, «se sont côtoyées depuis des siècles, ont traversé le même parcours historique et se sont enrichies mutuellement». Le secrétaire général du HCA, Si El Hachemi Assad, s'est attardé, quant à lui, sur la diversité linguistique en Algérie, «qui ne doit en aucun cas faire l'objet de conflits», a-t-il clamé. «Cette diversité linguistique est une richesse que nous devons préserver. Une volonté politique et idéologique est nécessaire pour la préserver contre d'éventuels conflits et l'éloigner de la marginalisation», a-t-il affirmé, en appelant au renforcement de la continuité linguistique entre la langue arabe et la langue amazigh. «Les deux langues baignent surtout dans la même sphère religieuse», a-t-il proclamé. Le président du Haut-Conseil islamique, Bouabdallah Ghoulamallah, a signalé justement que la langue du Coran a été à l'origine de la

communauté musulmane. «Si des peuples ont adopté la langue arabe, ce n'est pas par affection pour Koraïche, mais par amour pour l'Islam et le Coran. En ce qui nous concerne, l'imam Ibn Badis l'a bien dit : nous sommes amazighs arabisés par l'Islam», a-t-il soutenu. Considérant les langues arabe et amazigh comme des langues mères, le SG du HCA a plaidé pour l'enseignement de ces deux langues dès le cycle préscolaire. «Un travail est engagé actuellement pour une langue amazigh unifiée, destinée à l'enseignement scolaire et universitaire. Nous sommes également pour la traduction de la littérature arabe vers le tamazight et la traduction de la littérature amazigh vers l'arabe», a-t-il indiqué. A propos de la langue amazigh unifiée, l'universitaire Zohra Hadj Aïssa s'est demandée si cette unification ne verra pas l'émergence d'une autre langue. «Dans ce cas-là, pourrait-on considérer cette langue unifiée comme une langue mère ?», s'interroge-t-elle fort à propos.

■ Farida Belkhir

DD MUSÉE DU MOUDJAHID

Dans le cadre du programme «Rendez-vous avec l'histoire», le Musée national du moudjahid organise aujourd'hui à 9h, à l'Ecole supérieure de journalisme, la 129^e émission intitulée «le rôle de chacun dans l'édification de l'identité et de la mémoire nationale : l'Université comme modèle».



LES JOURNALISTES ont bénéficié, hier, d'une journée de visite guidée à l'Ecole supérieure des techniques aéronautiques (ESTA) Chahid-Moussa-Rahali, situé à Dar El Beïda (Alger).

La visite s'inscrit dans le cadre du plan général de communication approuvé par le haut commandement de l'ANP pour 2017. Selon le général Chaïb Slimane, commandant air de la 1^{re} Région militaire, «cette visite a pour but de conforter la volonté de rapprochement de notre institution avec les médias nationaux d'une part, et d'apprécier de plus près les efforts consentis par le commandement des forces aériennes dans le domaine de la formation, d'autre part». Les journalistes ont pu avoir un aperçu sur les missions et l'organisation de l'appareil de formation des forces aériennes, notamment dans le domaine de l'aéronautique. Elle a permis aux médias de prendre connaissance du degré de professionnalisme et de compétence des personnels et des cadres de l'Ecole ainsi que du matériel pédagogique dédié à la formation. Durant une demi-journée, guidés par de hauts cadres, notamment le général Chaïb Slimane, les colonels Fraoucène Mohamed et Fekkane Kamel à travers les différents laboratoires, les journalistes ont suivi un exposé détaillé sur l'historique de l'Ecole. Elle fait partie d'un pôle universitaire qui regroupe l'Université des sciences et technologies Houari-Boumediène et l'Ecole nationale polytechnique d'El Harrach et d'autres grandes écoles militaires et civiles. La délégation s'est rendue dans les différents laboratoires, équipements et structures pédagogiques. Elle s'est enquis des programmes de formation. «Les programmes sont adaptés aux progrès scientifiques et techniques et aux nouvelles technologies de l'information», expliquent les officiers. Les cours sont assurés par des civils et des militaires. Le colonel Mohamed Fraoucène a précisé, de son côté, que l'Ecole a pour mission principale d'assurer la formation des élèves officiers de carrière, de nationalité algérienne ou provenant des pays frères ou amis, à l'exemple du Mali, du Niger, de la Mauritanie, du Congo et du Burkina Faso. «L'Ecole assure également la formation dans le cadre du système licence, master, doctorat. La durée de formation d'une licence académique en techniques aéronautiques est de six semestres, dont deux en tronc commun pour toutes les spécialités», a-t-il ajouté. Interrogé sur le taux de réussite au niveau de l'Ecole, il a assuré qu'il est de 100%. «L'ESTA compte à partir de l'année prochaine intégrer de nouvelles spécialités comme la structure aéronef», a-t-il fait savoir. Pour rappel, l'ESTA a ouvert ses portes avant la Seconde Guerre mondiale. Elle a servi comme base militaire pour les forces de l'Otan. En 2009, elle fut érigée en Ecole supérieure des techniques de l'aéronautique. Elle est chargée de la formation supérieure universitaire, sous la double tutelle pédagogique du ministère de la Défense nationale et du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique. Dans son effectif, elle ne compte aucune fille.

■ Samira Belabed

EN RÉPONSE À L'UNE DES PRINCIPALES REVENDICATIONS DES ÉTUDIANTS

Accord de principe pour la validation des diplômes de l'ESBA

Un communiqué du ministère de la Culture indique que les statuts de l'Ecole supérieure seront revus et mis en conformité avec le décret fixant le statut-type des écoles supérieures

Par

Sihem Boumabi

Dans la série d'engagements qu'il a pris en réponse aux revendications des étudiants de l'école supérieure des beaux-arts d'Alger, le ministère de la Culture a annoncé, dans un communiqué publié sur sa page officielle, qu'il a établi «un accord de principe avec le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique pour la validation des diplômes des étudiants de l'Ecole supérieure des beaux-arts par les services du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique». Cet accord a été conclu suite à la réunion, le 16 février passé, d'une commission regroupant les deux ministères et qui «a examiné la situation de l'école, notamment l'aspect pédagogique pour adopter un nombre de dispositions dont l'accompagnement de l'administration de l'école par les services du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique dans l'élaboration de programmes LMD». Le communiqué précise aussi que «la question du type de système voulu sera tranchée au cours de la prochaine année universitaire afin de mettre en œuvre soit un



système de licence professionnelle ou de master professionnel», soulignant également que «les statuts de l'Ecole supérieure seront revus et mis en conformité avec le décret n° 16-176 fixant le statut-type des écoles supérieures» en précisant que le décret prévoit «la révision de la gestion interne des écoles supérieures des beaux-arts

conformément aux statuts en vigueur en matière de gestion des écoles supérieures».

Pour rappel, l'Ecole supérieure des beaux-arts connaît, depuis la rentrée universitaire 2016-2017, des mouvements de grève dont le point d'orgue a été marqué par la grève de la faim de huit étudiants afin d'attirer l'attention des pou-

voirs publics et des citoyens sur la nécessité de l'amélioration des conditions socio-pédagogiques. Les revendications ont également porté sur des questions pédagogiques déjà soulevées lors du mouvement de protestation de 2015 ayant exigé la révision des programmes de formation, l'ouverture d'espaces de travail et

d'ateliers ainsi que l'équivalence des diplômes. Le ministre de la culture Azzedine Mihoubi s'est déjà engagé sur le plan des revendications concernant les conditions de vie des étudiants dans un communiqué. Sur le plan logistique, la résidence des étudiants est assurée au niveau de l'OVA, Village des artistes de Zéralda. A la prochaine rentrée universitaire, les élèves de l'Esba seront hébergés au niveau des résidences et cités universitaires. Il est également précisé que le transport sera assuré et renforcé et que la restauration est assurée. Concernant le deuxième point, à savoir les activités de l'Ecole supérieure des beaux-arts, le ministre de la culture s'est engagé à externaliser les activités des étudiants de l'école et les étendre à la rue, organiser le Festival de l'Ecole supérieure des beaux-arts au niveau de l'Esba en septembre prochain et une exposition des étudiants de l'Ecole au niveau du Palais de la Culture en avril prochain. Ainsi avec cette accord de principe de validation des diplômes par les services du ministère de l'Enseignement supérieur le ministère de la Culture vient de répondre concrètement à l'une de principales revendications des étudiants qui aspirent à faire valoir leurs études dans leurs métiers d'avenir.

S. B.